

دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة

_____ دراسة حالة الجزائر ______ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة

إشراف الدكتور: صالح زيساني

إعداد الطالبة: منى هرمسوش

لجنة المناقشة:

		~	أ.د. رابح بلعيد
	*	أستاذ محاضر	# " •
عضوا مناقشا	جامعة باتنة	أستاذة محاضرة	د. شادية رحساب
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر	د. محمد الأمين لعجال

السنـة الجامعيـة: 1430 - 2010 - 2009 م



الإهداء

بدءا أحمد الله العلبي القدير حمدا يليق بجلال وجمه وعظمة سلطانه، لا تخاصي آلاءه ونعمه، وإن اجتمدت لذلك،...، وأحلي وأسلو وأبارك على شفيعنا ونبينا سيد النلق محمد، وبعد:

بناء على قوله تعالى: "وبالوالدين إحسانا"، إلى الألفان أبي وأمي أول إهدائي عسى أن يحمل إليكما بعض حناني.

إلى جدتي، حامدة الله الذي أطال عمرك لتشمدي أيام نجاحي.

إلى إخوتي وزوجاتهم وأبنائهم.

إلى كل أهلي وأقاربي.

إلى كل صديقاتي وأصدقائي وكل من يعبني.

إلى زملاء الدراسة.

شكر وعرفان

عملا بقوله حلى الله عليه وسلو: "من حنع إليكو معروفا فكافئوه، فإن لو تبدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكو قد كافأتموه" وقوله أيضا: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

لا يغوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان لـ:

أستاذي الغاضل الدكتور حالع زياني على ما قدمه لي من مساعدة ونحائع قيمة ولم يبخل علي بالتوجيه طول فترة إشرافه على بحثي.

الأستاذ مراد بن سعيد الذي كان موجودا بنصائحه و توجيماته كلما المتجت إليه.

رئيس قسم العلوم السياسية الأستاذ عادل زقائم وكل أساتذة وموظفيي قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة الذين كانوا بمثابة الأسرة الثانية لي خاصة حبيبة ووسيلة.

حون أن أنسى جميع أساتخة جامعة عنابة.

الغدل الأول: الإطار النظري للدراسة الميدث الأول: المحامين المجتلغة للمجتمع المدني المحتلغة المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني وأركانه المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني المطلب الثالث: خطائص المجتمع المدني ووظائفه

المرحرف الثاني: : المضامين المختلفة للتزمية المستحامة

المطلب الأول: تعريب التنمية المستدامة وخطائهما المطلب الثاني: التطور التاريخي لمنهم التنمية المستدامة المستدامة ومؤشرات قياسما فلاحة:

الغطل الثاني: حور منظومة الحوكمة في تحقيق التنمية المستحامة

المبحث الأول: حور المجتمع المحني في المجال البيئي والمجتماعي والاجتماعي

المطلب الأول: دور المبتمع المدني في المبال البيئي المطلب الثاني: دور المبتمع المدني في المبال الاجتماعي المطلب الثالث: دور المبتمع المدني في المبال الاقتصادي المبتم الثاني: العلاقة بين المبتمع المدني والدولة والقطاع المبحث الثاني: العلاقة بين المبتمع المدني والدولة والقطاع

المطلب الأول: الدولة كفاعل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الثاني: القطاع الخاص كشريك في تحقيق التنمية المستحامة

المطلب الثالث: التشابك بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة

خلاصة:

الغدل الثالث: حور المجتمع المدني في الجزائر في تحقيق الغدل التنمية المستحامة

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني والتنمية المستحامة في المبدئ البرائر

المطلب الأول: واقع المجتمع المدني في الجزائر المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثاني: حراسة حالة جمعية مباحرة بيئة

المطلب الأول: التعريف بجمعية مبادرة بيئة

المطلب الثاني: حور جمعية مبادرة بيئة في الدفاظ على البيئة من أجل تحقيق التزمية المستدامة

المبديث الثالث: آليات تفعيل حور المجتمع المدني لتحقيق التنمية

المستدامة

المطلب الأول: تفعيل المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة المطلب الثاني: آليات تفعيل التشابك بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الناص

خلاصة:

خاتمة

مقدمة

شهدت العقود الأخيرة إحياء مفاهيم عديدة تبلورت وشاعت وانتشرت في إطار ما يعرفه العالم من تغيرات في المفاهيم السائدة، ومن أهمها مفهوم "المحتمع المدني" كمؤشر له مقارباته ونظرياته التي تؤكد على حيويته وأهميته البالغة، من خلال ما يوفره من وسائل يتسنى في إطارها تصنيفه ضمن المؤشرات الفاعلة خاصة في المجال التنموي.

فقد برهنت التطورات المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق التنمية، في جميع ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك إمكانية مشاركته الدولة والقطاع الخاص في إقرار السياسات العامة ومن ثم بناء فلسفة الحكم الراشد التي تستكل الأداة الأساسية المستخدمة في ترقية المجتمعات وتنميتها، وبهذا يمكن اعتبار المجتمع المدين من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار وتفعيل التنمية الحقيقية، خاصة في ظل عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع، إضافة إلى المشاكل التي يعاني منها الفرد.

مقابل ذلك، عرفت نهاية القرن العشرين توسعا كبيرا لمفهوم العمل التنموي على الصعيد العالمي لاسيما بعد المشاكل التي أصبحت تعاني منها البيئة، كنقص المياه وتلوث المصادر البيئية، تلوث الجو وتغير المناخ، من جراء التطور الصناعي واستغلال الطاقة دون حرص، مما زاد في انتشار الغازات الضارة والسامة في الجو، ارتفاع درجة حرارة الأرض التي أصبحت مهددة بالغرق لو ذاب الغطاء الجليدي للقطب الشمالي. وجسد هذا في انتشار الفقر والمجاعات وانتشار البطالة والأمراض. هنا انفجر سؤال شغل العالم أجمع، حول مدى قدرة الأرض على التحمل ومدى استمرار الإنسان في تجاهله لما يقوم به لتدمير ذاتي لنفسه وللأجيال القادمة، وكان الجواب في "التنمية المستدامة" التي يرى الكثيرون ألها الحل.

أفرز هذا الانشغال عن سعي الجميع وتعاولهم لوضع خطة عامة لتحقيق ما اتفقوا على تسميته بالتنمية المستدامة والتي ترادف مفهوم "المحافظة على البيئة والأمن البشري" حتى أصبحت قضايا الأمن البشري والبيئة والتنمية المستدامة من بين أهم القضايا التي تشغل العالم، حيث أقيمت لها مؤتمرات وندوات وملتقيات علمية، ولم تقتصر هذه التجمعات فقط على الجهات الرسمية والحكومية بل تعدت إلى الكثير من المؤسسات

والتنظيمات الحزبية والمهنية، ومختلف تنظيمات المجتمع المدني بمختلف نشاطاتها، إذ تساهم بعدة أنشطة احتماعية واقتصادية وثقافية وايكولوجية عن طريق رسم خطط إصلاحية وتغييرية حاضرا ومستقبلا، لأنه أساس التنمية ولا يمكن تصور أية تنمية بدون مسشاركة المجتمع المدني الذي يساهم بكل طاقاته التطوعية في تشغيل الإنسان من أحل خدمة الإنسان نفسه، ماديا ونفسيا.

فدراسة المجتمع المدني تدفع إلى مناقشة دوره وإمكانياته للتأثير والتفاعل، وأيـضا محاولة التعرف على دور وإسهامات منظماته التي تظهر كساحة تتبلور فيها مجموعة مـن التفاعلات وتقوم بوظائف عديدة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

والجزائر باعتبارها جزءا من هذا العالم، ونتيجة لتاريخ تطورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فقد عرفت نموا واضحا لمنظمات المجتمع المدني من الوجهة البنائية والوظيفية.

وكما هو المعروف أن الحكومات في العالم العربي هي التي تتحمل مسؤولية تسيير الدولة والعمل على تحقيق رفاهية المحتمع البشري وتنميته على جميع المستويات والأصعدة، فإن هذه الحكومات ومنها الجزائرية مازالت تتخبط في الكثير من المشاكل العويصة والأزمات الخانقة على جميع المستويات والأصعدة، إذ لا يمكنها وحدها أن تساهم في بناء محتمع نام ومتطور ومتقدم، ولاسيما إذا كانت مواردها الطبيعية ضعيفة وإمكانياتها المادية والمالية هزيلة ومحدودة، أو تملك على العكس من ذلك موارد متوفرة و أرصدة بنكية كثيرة، وعلى الرغم من ذلك نجدها تفتقد إلى تقنيات التخطيط الجيد والمحكم، و ينعدم فيها البحث العلمي، وتفتقر إلى آليات التكنولوجيا، كما لا تشغل المعرفة العلمية تستغيلا وظيفيا يؤهلها لتحريك دواليب الاقتصاد وتفعيل بني الدولة الإنتاجية.

من هنا، نسجل مدى أهمية حضور دور المجتمع المدني في الجزائر بصفة خاصة والعالم العربي بصفة عامة إلى جانب عمل الحكومة عن طريق التدخل والمساعدة واقتراح المشاريع والحلول الصائبة والخطط الناجعة للخروج من الأزمات والمشاكل ومن آفة التخلف.

أهمية الدراسة:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة ودور المجتمع المدني في مثل هذا النوع من التنمية على اهتمام العالم كله، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية، فتتضح أهمية هذا الموضوع من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبشر والبيئة، والتي برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية، ابتداء من مؤتمر "استوكهو لم" حول "التنمية البشرية" عام 1972، مرورا بقمة الأرض في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل حول البيئة والتنمية عام 1972، كما قام رؤساء وحكومات ما يزيد عن 147 دولة وحكومة إضافة إلى منظمات المجتمع المدني، في سبتمبر 2000، بالتوقيع على "إعالان الألفية"، وأكدوا مجددا دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة، وصولا إلى قمة "جوهانسبرغ" التي عقدت في جنوب إفريقيا صيف عام 2002.

فلم يعد تعزيز دور المجتمع المدني في التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة ترفا فكريا، بل هو مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف، حيث أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وتفعيلها لأداء وظائفها، كما يتطلب إشراكهما (المجتمع المدني والقطاع الخاص) في صنع القرارات التنموية والسياسات العامة، وذلك من خلال فسح المجال أمامهما للتعاون مع المؤسسات الحكومية، الأمر الذي سيخفف العبء عن الدولة.

أهداف الدراسة:

مع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع المحتمع المدني، وفي إطار الحيوية (العلمية والعملية) التي يكتسبها هذا المفهوم من خلال الأدوار التي يؤديها خاصة في المجال التنموي، هدف هذه الدراسة إلى رصد وإبراز مدى فعاليته في التنمية المستدامة سواء في المجال الاقتصادي، الاجتماعي أو البيئي، وحصر المشاكل التي يمكن أن تواجهه في أدائه لوظائفه، وكيفية تجاوزها.

مبررات اختيار الموضوع:

1- المبررات الذاتية:

الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع المجتمع المدني والتنمية المستدامة، نظرا لــجدة الموضوع وحيويته البحثية، بحيث يعطي أفاقا واسعة للبــاحث، ويمنحه المزيد من زوايا الرؤيا والتحليل.

2- المبررات الموضوعية:

- هناك العديد من القضايا لا تزال غائبة عن أجندة البحوث الوطنية مثل دور المحتمع المدني في دعم التضامن الاجتماعي ودوره في عملية التنمية، لا تزال بحاجة إلى دراسة.
- لا يزال موضوع المجتمع المدني في الجزائر أسير بعض الرؤى النظرية والتصورات الأيديولوجية الضيقة، فما يزال الكثير من الباحثين يتخوفون من تناول هذا الموضوع بسبب المعطيات البحثية، التي يعتبرونها غير كافية بالقدر الذي يمكنهم من التعمق في دراسة هذا الموضوع.
- تزايد الاهتمام والمناداة بضرورة إشراك أطراف أخرى فاعلة بخلاف الدولة (المحتمع المدني، القطاع الخاص) في عملية التنمية المستدامة، وظهور ما يعرف بالحوكمة ودورها الفعال.

إشكالية الدراسة:

هناك علاقة طردية بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة، إذ أن تطور المجتمع المدني أدى إلى تدخله في ميادين عديدة منها التنمية المستدامة، وتطور مفهوم التنمية المستدامة أدى إلى بروز دور آخر للمجتمع المدني، وبالتالي فالسؤال المطروح هو:

ما هو دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، وما هي طرق مساهمته فيها؟

بناء على ذلك فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول مجموعة من التساؤلات تتمثل في: - كيف يساهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة؟

- ما هي العلاقة الموجودة بين المحتمع المدين والدولة والقطاع الخاص؟
 - ما هو دور المجتمع المدني في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة:

من حلال طرح الإشكالية وعرض الأسئلة الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية:

- الوصول إلى تنمية مستدامة فعالة يكمن في فسح المحال أمام المحتمع المدني من قبل الدولة.
- استقلالية المحتمع المدني عن الدولة تسمح له بأداء دور فاعل وأساسي في تحقيق التنمية المستدامة.
 - تحقيق تنمية مستدامة يكمن في تفعيل ما يسمى بآليات الحوكمة.

المناهج والمداخل المستعملة:

تفرض طبيعة الموضوع توظيف العديد من المناهج والمداخل، وقد تم الاستعانة بالمناهج التالية:

المنهج التاريخي: هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات. والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يحكم في ميلاد الظواهر واندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك. والمقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة، بالإضافة إلى تتبع مسار نشأة المجتمع المدني في الجزائر، واستعادة الوضع الذي ولدت وتطورت فيه.

منهج تحليل الجماعة: يستند هذا المنهج إلى بروز أهمية الجماعة في الحياة السياسية ودورها الأساسي الذي يفسر التفاعلات السياسية في حالات كثيرة، بل وقد تصبح الجماعة هي مفتاح وتشخيص وتفسير الظواهر. وتتنوع هذه الجماعات فمنها مثلا جماعات تقليدية أو جماعات المصالح والأفكار والهدف الواحد، وتثير دراسة الجماعات العديد من المقولات، فإلى جانب أساس تكوين هذه الجماعات تبرز أهمية الطابع الرسمي أو غير الرسمي

للجماعة، قدرة الجماعة على التماسك والتكيف والاستمرار، نشاط الجماعة وتقنياتها وأدواتها الحركية، مساندتها أو معارضتها للنظام، تأثيرها ودورها، تأثيرها على أعضائها وعلى الجماعات الأخرى وعلى النظام السياسي والاجتماعي عامة.

ويفيد استخدام هذا المنهج في المساعدة على تفسير دور منظمات المجتمع المدني، من حيث معرفة قدراتها التنظيمية وتوزيع قوتها ومعرفة تأثيرها ودورها التنموي وتوجهاتها السياسية.

منهج دراسة حالة: ويقوم هذا المنهج على احتيار حالة معينة يقوم الباحث بدراستها، قد تكون وحدة إدارية أو اجتماعية أو جماعة واحدة من الأشخاص وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض يتناول كافة المتغيرات، والغرض من هذا المنهج هو استعماله عند دراسة حالة جمعية من جمعيات المجتمع المدني في الجزائر، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

أما فيما يخص المداخل فقد تم الاستعانة بما يلي:

مدخل تحليل النظم: يقصد بتحليل النظم، تجزئة النظام إلى مكوناته الأساسية حتى يمكن فحص وتحليل كل قطاع رئيسي من هذه المكونات بغرض تقديم تصور واقعي وحقيقي لقطاع معين من النظام أو للنظام ككل، كما ينظر هذا المدخل للنظام على أنه مصدر القرارات، واتخاذ القرار هي الخطوة التي عندها يجب أن يتخذ مسؤول معين قرارا بناء على بيانات المدخلات، لذلك يركز مدخل تحليل النظم على تحديد وتقييم كل المؤثرات والقيود التي تؤثر على نقاط القرار المختلفة داخل النظام.

وسيتم استعمال هذا المدخل (تحليل النظم) في هذا البحث لدراسة دور كل من المحتمع المدني والقطاع الخاص والدولة في التنمية المستدامة، حيث أن السياسات العامة والقرارات التنموية تشارك في رسمها مختلف الأطراف الرسمية (الدولة) وغير الرسمية (المحتمع المدني والقطاع الخاص).

مدخل الشبكة: ويشير إلى وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسة العامة وهذه الجماعات تتغير من قضية لأخرى في مجال السياسة العامة، كما يشير إلى وجود أكثر من نمط اتصالي ووجود صور مختلفة من التشابكات وأنواع متعددة من الشراكة التي تسهم في

تشكيل هذه السياسات العامة، وعلى الرغم من أن الشبكة عادة ما تضم أطرافا حكومية وغير حكومية إلا أنها تتمتع بقدر من الاستقلالية.

وسيستخدم هذا المدخل عند دراسة السياسات العامة التنموية، حيث تشارك في رسمها مختلف الأطراف الرسمية (الدولة) وغير الرسمية (المحتمع المدني والقطاع الخاص). المدخل المؤسسي: هو المدخل الذي يركز على دراسة المؤسسات من عدة زوايا منها الغرض من تكوين المؤسسة وأبنية المؤسسة وعلاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات واختصاصات المؤسسة، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام هذا المدخل باعتبار أن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات ومجموعة تنظيمات تقوم بوظائف منوطة بها، كما سيتم في هذه الدراسة تناول مؤسسات المجتمع المدني من حيث وظائفها، خصائصها، وكذا علاقتها بمؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

تقسيم الدراسة:

حسب المنهجية المتبعة ولأجل بلوغ الأهداف النظرية والعملية للدراسة، وبالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، وذلك على النحو التالى:

الفصل الأول: ويمثل الإطار النظري للدراسة، وينقسم إلى مبحثين، قسم كل مبحث إلى ثلاث مطالب، فاهتم المبحث الأول بالتأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني وإبراز خصائصه ووظائفه، أما المبحث الثاني فقد تضمن المضامين المختلفة للتنمية المستدامة، تطورها التاريخي، أهدافها ومؤشرات قياسها.

الفصل الثاني: ويمثل صلب الموضوع، وينقسم كذلك إلى مبحثين، قسم كل منهما إلى ثلاث مطالب، فتناول المبحث الأول دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، فتم التطرق إلى دور المجتمع المدني في المجال البيئي، في المجال الاحتماعي، وكذا في المجال الاقتصادي. في المقابل تناول المبحث الثاني العلاقة بين المجتمع المدني والدولة والقطاع

الخاص، وتمت دراسته من خلال إبراز دور الدولة كفاعل رئيسي في التنمية المستدامة، ودور القطاع الخاص كشريك فيها إضافة إلى التشابك بين القطاعات الثلاث.

الفصل الثالث: أما هذا الفصل فقسم بدوره إلى ثلاث مباحث قسم كل مبحث إلى مطلبين، ويتعلق هذا الفصل بالمجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم دراسته من خلال إعطاء لمحة عن واقع المجتمع المدني والتنمية المستدامة في الجزائر، من خلال دراسة حالة جمعية جزائرية هي "جمعية مبادرة بيئة"، لينتهي هذا الفصل إلى تقديم آليات تفعيل دور المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية.

الفصل الأول الإطار النظري للدراسة

إن التحديد العلمي للمفاهيم وعرض المضامين المختلفة بها، تعتبر الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤيا البحثية، إذ تعد خطوة لا غنى عنها لتمهيد الطريق أمام الباحث لفهم الموضوع، لذا كان من الضروري التعرض إلى تحديد كل من مفهومي التنمية المستدامة والمجتمع المدني خاصة أنه قد أجمع الكثير على أن هذا الأخير يلعب دورا بارزا في تحقيقها.

المبحث الأول: المضامين المختلفة للمجتمع المديي

يعرف مصطلح "المجتمع المدي" منذ الثمانينات من القرن العشرين عودة قوية إلى ميدان السياسة بل والنظرية الاجتماعية على وجه العموم. ونظرا للطابع الإشكالي الذي ينطوي عليه هذا المصطلح ستسعى الدراسة في هذا الفصل إلى محاولة تحديد الإطار النظري لمفهوم "المجتمع المدي" من خلال تتبع نشأته وتطوره كمفهوم، حيث حضع لسيرورة تطور تاريخي كانت ذات تعبيرات واستخدامات ليست موحدة، خاصة أنه أنبى على تصورات عبرت عنها مدارس فكرية مختلفة حاولت كل منها صياغة تفسير نظري يعبر عن المفهوم وأبعاده ودلالاته، ومع أن هذه المدارس التي استخدمته تحاول أن تتفق على تفسير واحد، فسوف تحاول الدراسة في هذا المنهوم المحث الإحاطة بأهم الاستخدامات المختلفة لهذا المفهوم بهدف تحديد القواسم العامة التي تتفق عليها أغلب المدارس الفكرية.

من هنا كان الاهتمام منصبا على معرفة تاريخية للمفهوم من خلال التطرق إلى تطوره التاريخي إضافة إلى خصائصه ووظائفه.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني وأركانه

لقد تعددت واختلفت تعاريف المجتمع المدني، وقبل ذلك سيتم التطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي.

أولا: تعريف المجتمع المدين

تعريف "المجتمع":

التعريف اللغوي: كلمة مجتمع مشتقة من فعل احتمع يجتمع احتماعا، ويقال احتمع الشيء أي انظم وتألف⁽¹⁾.

التعريف الاصطلاحي: المحتمع هو مكان الاجتماع، ويطلق مجازا على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة مثل المحتمع القومي⁽²⁾.

وفي قاموس محيط المحيط يورد معنى المجتمع كهيئة احتماعية، هي الحاصلة من احتماع قوم لهم صوالح يشتركون فيها⁽³⁾.

تعريف "المدين":

كما ورد في معجم بولدوين فإن مدني هو عكس عسكري، ديني، أي لتمييزه من المحال العسكري ومن المحال الديني، إذن فمدني هو علماني، أي منفصل عن الشؤون الدينية ومنفصل أيضا عن الشؤون العسكرية.

وتذكر هذه التمييزات بالاستخدامات العامية لمصطلح مدني بالانجليزية والعربية، لوصف ما هو متميز عن كل من يلبس الزّي الرسمي: شرطة، الجيش...، الأمر الذي لا يعني في الحقيقة إلا كونه غير رسمي، أي متميز عن الدولة⁽⁴⁾.

أما عن المحتمع المدني فقد تبلور عبر عدة مراحل ففي كل مرحلة تكون له معاني وأهداف معينة، وبعد أن تتحقق له هذه المعاني والأهداف يظهر من جديد بمعاني جديدة أي

_

⁽¹⁾ على بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، ط7 (الجزائر: المؤسسة للكتاب،1991)، ص.14.

⁽²⁾⁻المرجع السابق، ص.1006.

⁽³⁾ توفيق المدني، المحتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي (منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997)، ص.41.

⁽⁴⁾ عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص.65.

كحامل لمطالب جديدة ووليد لإفرازات جديدة (1)، فقد اختلف المفكرون في وضع تعريف محدد له كما اختلفوا في تحديد مفهومه وطبيعته ودوره.

ومن بين تعاريف المحتمع المدني نذكر:

- هو المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية أي المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل⁽²⁾.
- هو المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة (3).
- هو المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق والأسرة (4).
- هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم الجـالات التربويــة والاقتصادية والعائلية والصحية والخيرية والثقافية (5).
- هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، وملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، والتآخي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف⁽⁶⁾.

من خلال التعاريف سابقة الذكر يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه هو تلك التنظيمات أو المؤسسات المستقلة عن الدولة، والتي تقوم بأعمال تطوعية لتحقيق رغبات أفراد المجتمع.

_

⁽¹⁾ صالح زياني، "تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة العلوم الاحتماعية والإنسانية 17 (2007): ص.89.

⁽²⁾⁻ محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي 167 (1993): ص.5.

<www.balagh.com/matboat/osrtch/65/sc0v7g7y.htm-12k>

⁽⁴⁾ هويدا علي، "فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق الخدمات الاجتماعية"، (بحث مقدم إلى ندوة: "دولة الرفاهية الاجتماعية"، مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، 28-30 نوفمبر2005)، ص.2.

^{(&}lt;sup>5)</sup>عطية صلاح سلطان، "مدخل لتعميق المشاركة الوطنية في العمل التطوعي لدعم جهود التنمية المحلية" (ورقة بحثية حول: "إطار عام مقترح للعلاقة بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدنى"، مصر، محافظة المنوفية)، ص.5.

^{(&}lt;sup>6)-</sup> جميل حمداوي، "المجتمع المدني أساس التنمية البشرية في العالم العربي"، تم تصفح الموقع يوم: 13 مارس2009،

<www.diwanalarab.com/spip.php?article11595-86k->

علاقة المجتمع المدنى ببعض المصطلحات المشابحة:

يوجد في بعض الأحيان خلط كبير بين بعض المفاهيم والمصطلحات، فنجد المحتمع المدني والمجتمع الأهلي.

المجتمع السياسي: هو مجتمع الدولة والحكومة والسلطة، وهذا يعني أن كل شيء لا يصدق عليه حكومة أو تابعة للحكومة فهو مدني⁽¹⁾، أي أن المجتمع السياسي هو نظام الدولة السياسي الذي ظهر إلى الوجود تاريخيا متبلورا بصورة مفهوم سياسي، بديل للنظام القبلية القديم، الذي كان يعتمد في تنظيم شؤونه الاجتماعية والسياسية على التشاور بين أفراد القبيلة الذين يديرون شؤونهم بصورة بدائية⁽²⁾.

وفي سياق نظرية التعاقد الاجتماعي كان المجتمع المدني هو نفسه المحتمع السياسي الذي يشمل المحتمع والدولة معا، بعدها جاء غرامشي يفرق بين المحتمع المدني والسياسي.

المجتمع الأهلي: عادة ما يكون ذو طابع قرابي عصبي، وانتماء الأفراد إليه لا تحده إرادهم الحرة بل رابطة الدم أو الانتماء العرقي أو الديني أو الطائفي. والمؤسسات التقليدية القرابية الإرثية لا تدخل ضمن حيز المجتمع المدني، لأن سلوكها وثقافتها غير مدنية والانتماء إليها ارثي لا طوعي وليس للفرد حق الاختيار ليكون من هذه الطائفة أو تلك القبيلة أو ذلك الدين، واستبدال هذا الانتماء يعني تعرضه للفرز أو النبذ الاجتماعي أو القتل في بعض الأحيان، والفرد في المجتمع الأهلي في الغالب يرى الآخر عدو يجب قميشه أو إقصاؤه وإن دعت الضرورة إلى إهدار دمه، فهو خاضع لإرادة الأب والأخ الأكبر⁽³⁾.

ثانيا: أركان المجتمع المدنى

تشتمل تنظيمات المجتمع المدني على كل من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات مثل اتحادات رجال الأعمال، النقابات العمالية والمهنية، اتحادات الفلاحين الجمعيات الخيرية. وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أسس أو أركان هي:

⁽¹⁾⁻ جميل عودة، "مجتمع مدني: ما يقابل المجتمع المدني"، تم تصفح الموقع يوم: 13 جانفي 2009،

<www.alsabahh.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage &sid=30229-22k->

⁽²⁾⁻يعقوب يوسف الرفاعي، "بحتمع مدني: الفرق بين المحتمع المدني والسياسي"، تم تصفح الموقع يوم: 13مارس2009،

<www.alsabahh.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage &sid=73686-19k-> الخبار خضير عباس، "المجتمع المدني: المفهوم والظهور العالمي"، تم تصفح الموقع يوم: 13مارس 2009،

<www.ahewar.org/debat/show.rt.asp?aid=116125-47k->

1- الفعل الإرادي الحر (الطوعية):

إذ أن المجتمع المدني يتكون من حلال المشاركة الطوعية التي هي بالأساس الفعل الإرادي الحر، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات القرابية الي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها⁽¹⁾.

2- التنظيم الجماعي (المؤسسي):

وهو أن المحتمع المدني مجتمع منظم يساهم في حلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وشروط وقع التراضي بشأنها⁽²⁾.

3- الركن الأخلاقي السلوكي:

وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق وتحمي وتدافع على مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين الدول بالوسائل السليمة وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتناقض والصراع السلمي⁽³⁾.

كان هذا تعريف المحتمع المدين وأركانه، وفيما يلي سيتم التطرق إلى تطوره التاريخي.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني

مر المجتمع المدني بعملية نشوء وارتقاء تاريخية في البيئة الغربية التي ولد فيها وتبلور، ويرجع استخدام هذا المصطلح لأول مرة سنة 1594 في اللغة الانجليزية ويضم عادة مجموعة أشخاص يقطنون في مجتمع، بيد أن هذا المفهوم يقصر اهتمامه بالجوانب التركيبية والجغرافية ويهمل الجوانب الوظيفية، وبيان الدور المناط لهذا النوع من المجتمعات. ونتيجة لهذا القصور في التداول أخذ مفهوم المجتمع المدني في الاتساع⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ أماني قنديل، "تطور المحتمع المدني في مصر"، مجلة عالم الفكر 3 (1999): ص.99.

⁽²⁾ شمخي حبر، "المجتمع المدني... المفهوم والوظائف..."، تم تصفح الموقع يوم: 14مارس2009،

<www.doroob.com/?p=18295-65k->

⁽³⁾ المجموعة المتحدة: محامون ومستشارون قانونيون واقتصاديون، "بيئة عمل الجمعية وعناصر نجاحها" (بحث مقدم للجمعيات الأهلية حول: "بناء القدرات المالية والقانونية للجمعيات الأهلية"، مصر، الصندوق النرويجي لحقوق الإنسان،27-29 حويلية 2004)، ص.2.

⁽⁴⁾ ليندة نصيب، "المجتمع المدني: الواقع والتحديات"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 15 (2006): ص.167.

أولا: التصورات الكلاسيكية لمفهوم المجتمع المديي

إن أهم نتيجة تمخضت في هذه المرحلة هي ما يعرف بنظرية العقد الاجتماعي – وفقا لهذه النظرية كان مفهوم المجتمع المدي مرادفا لمفهوم المجتمع السياسي – وهي نظرية أرسي مبادئها الأولى مفكرون كبار أهمهم: توماس هوبز وجون لوك وجون حاك روسو، وظهر مفهوم المجتمع المدين في هذه المرحلة القرنين السابع عشر والثامن عشر - كنقيض لمفهوم الطبيعة والمجتمع الطبيعي⁽¹⁾، وليعبر كذلك عن الرغبة الملحة للتخلص من تاثيرات العصور الوسطى التي عرفت سيطرة مطلقة للدين والكنيسة والتخلي عن ما اصطلح على تسميته في الأدبيات السياسية الغربية "بالنظام القديم" والدعوة إلى نظام جديد يقر بحرية الفرد الإنسان التي فجرها الشورة باسم العقل والمنطق، إلى سيادة الشعب والسيادة القومية وحقوق الإنسان التي فجرها الشورة المرجوازية الإنجليزية ودعمت مع اندلاع الثورة الفرنسية، وما أعلنته من حريات ومساواة قانونية وسياسية للإنسان (2).

فقد أكد جون حاك روسو في كتابه "العقد الاجتماعي" على ضرورة البحث عن نظام مديي جديد خارج النظام الكنسي القائم، وتوقيع عقد إيديولوجي جديد يؤسس بميلاد المحتمع المدين $^{(3)}$ ، الذي يراه حاضرا في صورة كفيل اجتماعي أو معارضة إن لزم الأمر وهذا بحثا عن المساواة $^{(4)}$.

أما عند توماس هوبز فالمجتمع المدني هو الدولة، وحسب تعبيره فهو"آلة اصطناعية، ساعة كبيرة تتجه نحو ضبط سلوك الأفراد وحماية أمنهم وسلامتهم وما يملكون"(5)، ويعني ذلك المجتمع الذي ينشئ كيانه الذاتي ويحافظ على قوانينه ويصوغ مبادئ تنظيمه وعمله، ويصضم قانونه أو عقده الاجتماعي الخاص به والمميز له.

⁽¹⁾ صالح ياسر، "المجتمع المدني والديمقراطية"، تم تصفح الموقع يوم: 14مارس2009،

<www.ao-academy.org/wesima-articles/library-20061210-832.htlm.>

⁽²⁾⁻ المرجع السابق، ص.12.

⁽³⁾ أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000)، ص.92.

<-dbdelhafidh2007.maktoobblog.com/10433198/المجتمع المدني وصور علاقته بالدولة/75k->

⁽⁵⁾ سعيد بن سعيد العلوي و آخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص.64.

ويعتبر هوبز أن أصل المجتمع المدني هو ضرورة الخروج من الصراع اللامتناهي الذي يتولد عن قانون حالة الطبيعة، أي أن حق كل شخص أن يفعل ما يظهر له مناسبا لحماية نفسه والوصول إلى الغاية المنشودة في إطار التعاقد الذي يخلقه الاتفاق⁽¹⁾، والتعاقد لا يكون شيئا آخر سوى التنازل الإرادي عن الحرية⁽²⁾، فالمجتمع المدني عنده قائم على التعاقد ولو اتخذ ذلك شكل الحكم المطلق.

فالسلطة تتموقع فوق الجميع لحماية حقوق الأفراد وعلى هـؤلاء الالتـزام بطاعتـها والخضوع لها، ومع هذا حورب هوبز، ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة وإنما بـسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة المطلقة من الحق الإلهي، ولم يعتبر السلطة المطلقة معطـي قائمـا في الطبيعة أو بالطبيعة، وإنما جعلها كائنا اصطناعيا⁽³⁾.

وامتدادا لنفس الفكرة التي تدعو إلى ضرورة المجتمع السياسي ساهم حون ولوك باكتشافه قدرة الإنسان الكامنة في الدفاع عن نفسه وحريته وعن ممتلكاته والقدرة على تدمير الآخرين، لذلك اقترح لوك ضرورة قيام المجتمع السياسي ذو سلطة تنفيذية وصلاحيات لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى وإيجاد حلول للتراعات التي من الممكن أن تنشأ (4)، وهذا بإقامة حكومة تخضع لرأي الأغلبية ومقيدة بشروط التعاقد يمنعها من أن تتحول إلى دكتاتورية، فالتعاقد الاحتماعي غاية لا تكون مع العبودية والخضوع فهي نفي لتلك الغاية وإقصاء لها، فالملكية المطلقة لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني، فهي ليست شكلا من أشكال الحكم المدني وعلى هذا يمكن عقد لوك الاحتماعي من عزل السلطة إذا تمردت ضد العقد لأن المجتمع عنده مصدر شرعية الدولة وهو قادر على مراقبتها وعزلها عن طريق الانتخابات الدورية (5).

^{(&}lt;sub>1</sub>)- المرجع السابق، ص ص.52-53.

⁽²⁾ أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2000)، ص.19.

⁻(3⁾⁻ المرجع السابق، ص.19.

⁽⁴⁾ فريد باسيل الشاني، "المحتمع المدني"، تم تصفح الموقع اليوم: 15 ديسمبر2008،

<www.ahewar.org/debat/show.rt.asp?aid=48214-38k>

 $^{^{(5)}}$ أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص $^{(5)}$

ثانيا: المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث (الليبرالي الماركسي)

إذا كان في الفترة السابقة قد تم التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الطبيعي الذي سبق الدولة في تصور أعلامها، فإن في هذه المرحلة تم التمييز بين المجتمع المدني والدولة، حيث برزت النظرية الليرالية والنظرية الماركسية اللتان تجدان في الفكر السياسي الكلاسيكي مصدرهما المباشر وعليه فهما تلتقيان في المصادر والأسس لكنهما تختلفان في نظر قما للمجتمع المدني والدولة ونمط العلاقة بينهما (1).

إن المجتمع المدني عند هيجل يتموقع بين الأسرة والدولة (2)، وهو يتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة التي تصنعه، وتخضعه لها وتضفى عليه طابعا أخلاقيا وتحقق له الاستقرار والوحدة.

كما أدرج هيجل المجتمع المدني ما بين مؤسسات الدولة ذات السلطة والمحتمع التجاري-الاقتصادي القائم على أساس الربح، سعيا منه لرفع قدرة المحتمع على التنظيم والتوازن.

وتجدر الإشارة إلى أن مناقشة هيجل للمجتمع المدني ترجع إلى آثار دراسته لفكر آدم سميث ونظريته "دعه يعمل دعه يمر" وهي أساس الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين أو الفيزيوقراطيين الذين يذهبون إلى أن رخاء الدولة يعتمد على تركها لحرية التجارة وحرية الأفراد لكي يحققوا بقدر المستطاع أهدافهم الأنانية الخاصة، لذا يرى هيجل أن المجتمع المدني هو مجتمع الحاحة والأنانية، متكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجاةم المادية وعلى هذا فهو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة.

وفي سياق نقد ماركس للمثالية الهيجلية في مختلف مستوياتها، فقد نظر كارل ماركس للمجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة ونظم، حضارة ومعتقدات، وبهذا المعنى إذن فالمجتمع المدني يتطابق في المعالم العريضة مع البنية التحتية، فالمجتمع المدني هو مجال للصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاحتماعية

.

^{(1)&}lt;sup>-</sup> المرجع السابق، ص.21.

⁽²⁾ الطاهر بلعيور، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 15 (2006): ص.208.

قبل نشوء الدولة⁽¹⁾ فهو المسرح الحقيقي للتاريخ كله⁽²⁾، ويحدد ماركس المستوى الـسياسي أو الدولة، بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية، وقد اقتصرت فكرة المجتمع عنده (كـارل ماركس) على المجتمع البرجوازي ونشاطه الاقتصادي واعتبر الدولة جهاز قمع للطبقة البرجوازية ضد الطبقات الأخرى.

من الباحثين الذين اهتموا كذلك بالمجتمع المدني نجد الايطالي الماركسي انطونيو غرامشي الذي فرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، فالمجتمع المدني يشمل مجموعة من المنظمات تعمل على الهيمنة الإيديولوجية بواسطة الكنيسة والتنظيم المدرسي وتنظيمات الصحافة، أما المجتمع السياسي فهو جهاز قمعي أو قهري موجه أساسا لجعل الجماهير متطابقة مع شكل الإنتاج وهو يشمل الشرطة والقانون، هذه الوظيفة يقوم بما ويضمنها مجموعة من الموظفين المختصين "البيروقراطين"(3).

ولقد اعتبر غرامشي المجتمع المدني جزءا من البنية الفوقية وأنه يحتوي على العلاقات الثقافية الإيديولوجية ففي أحد النصوص الهامة "دفاتر السجن" كتب غراميشي قائلا: "ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة، هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين الأول يمكن أن يدعى المحتمع المدني، الذي هو مجموعة التنظيمات، والثاني هو المحتمع السياسي أو الدولة. هذان المستويان ينطويان من جهة أولى على وظيفة الهيمنة، حيث أن الطبقة المسيطرة تمارس سيطرقما على المحتمع، ومن جهة ثانية تمارس الهيمنة المباشرة أو دور الحكم من خلال الدولة أو الحكومة الشرعية"(4).

و بهذا يشاطر غرامشي ماركس في رأيه حين يقول هذا الأخير أن المجتمع المدني: "مسرح للتاريخ" لكن المسرح لم يعد في البنية التحتية، بل أمسى في البنية الفوقية (5).

⁽¹⁾ أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص.22.

^{(&}lt;sup>(2)</sup> فهيمة خليل أحمد العيد، "هيئات المجتمع المدني(NGO'S) والتنمية الوطنية" (ورقة بحثية قدمت في مؤتمر التوافق السنوي الثالث حول: "الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني"، الكويت، 10-11أفريل2006): ص.11.

⁽³⁾ الطاهر بلعيور، مرجع سابق، ص.209.

^{(4)&}lt;sup>-</sup> صالح ياسر، مرجع سابق، ص.23.

^{.23.} شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص $^{(5)}$

كما يضيف غرامشي قائلا: "ينبغي الانتباه إلى أن في مفهوم الدولة العام عناصر ينبغي ردها إلى المجتمع المدني، إذ تعني الدولة: المجتمع المدني زائد المجتمع السياسي (سلطة الدولة) أي الهيمنة المردعة بالعنف"(1).

أما بالنسبة لألكسيس دي توكفيل فقد أشار في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" إلى المجتمع المدني الذي ضمنه يتعود الناس على الانخراط في جمعيات حاصة، ويتم تستجيع أنماط التمدن في تصرفات وسلوكيات الأفراد في كيان سياسي ديمقراطي⁽²⁾ وربط ضمان الحريسة السياسية بالقوانين والعادات أي الوضعية الأحلاقية والفكرية للشعب. ومن هنا تبرز أهمية المدنية والمواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الأحلاقية.

وما انفك توكفيل يعيد مقولة مفادها: "لابد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة القائمة على التنظيم الذاتي، وهي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية"، كما يقول روبرت بوتنام في هذا المجال "كلما تواجدت مؤسسات المجتمع المدني وأدت دورها كلما كانت الديمقراطية أقوى وأكثر فعالية "(3).

بعدها دخلت فكرة المجتمع المدني ساحة الجدل السياسي خلال فترة النصال ضد الأنظمة الدكتاتورية في منطقة وسط وشرق أوروبا وقد ارتبطت ظاهرة المجتمع المدني في نشأها وتطورها فيما بعد عصر التنوير بتاريخ نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والحرية والمساواة ضد حكم الملوك المستبدين في أوروبا(4)، من هنا ظهرت الحاجة إلى تأسيس منظمات وتجمعات للدفاع على تلك الحقوق في مواجهة الحكام المستبدين بما يعيد التوازن الذي سبق وأن تعرض للاحتلال بين الحرية والنظام حيث تعمل مؤسسات هذا المجتمع في مجال مستقل عن الدولة وتعد وسيلة هامة لدعم الديمقراطية، حاصة إذا مات تمتعت بخصائص معينة.

^{(&}lt;sup>(1)-</sup> صالح ياسر، مرجع سابق، ص. 23.

^{(&}lt;sup>2)-</sup> المرجع السابق، ص. 90.

^{(3&}lt;sup>)-</sup> المرجع السابق، ص.24.

^{(4&}lt;sup>)-</sup> فهيمة خليل أحمد العيد، مرجع سابق، ص ص.11-12.

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدنى ووظائفه

يتمتع المحتمع المدني بعدة أركان أو خصائص تميزه عن غيره من التنظيمات الأحرى، وتمتع كذلك تنظيماته بوظائف عدة منوطة بها، وفيما يلي أهم الخصائص والوظائف التي يقوم بها المحتمع المدنى:

أولا: خصائص المجتمع المدني

توجد خصائص وسمات تميز نسق ومؤسسة المجتمع المدني عن غيره من الأنساق والمؤسسات الأخرى، حيث أن هناك أربعة معايير يمكن من خلالها تحديد مدى التطور الذي بلغته هذه المؤسسات وهي:

1- القدرة على التكيف:

ويقصد قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل فيها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكييف كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها ور.ما القضاء عليها⁽¹⁾.

وهناك أنواع للتكيف منها(2):

التكيف الزمن، وهذا يتطلب أن يكون قيام المؤسسة على أسس راسخة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، وهذا يتطلب أن يكون قيام المؤسسة على أسس راسخة تضمن لها الاستمرار لا المرحلية والموت بعد فترة قصيرة من تأسيسها.

التكيف الجيلي: ويقصد به استمرار المؤسسة على الرغم من تعاقب أجيال من الزعماء والقادة على رأسها، فكلما استطاعت المؤسسة التغلب على مشكلة الخلافة سلميا والاستعداد إلى استبدال القادة، بآخرين بطريقة ديمقراطية ازدادت مؤسسيتها، أو بعبارة أخرى تخلي المؤسسة على فكرة الارتباط بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات كزعيم الحزب، رئيس الجمعية، شيخ القبيلة.

التكيف الـوظيفي: وهو قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها مع الظروف المستجدة بما يبعدها على أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

⁽²⁾⁻الطاهر بلعيور، مرجع سابق، ص.111.

وبتطبيق هذا المعيار على مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي نلاحظ أن هذا الأخير يتسم بطابع المرحلية، حيث تتوارى بعد فترة قصيرة على تأسيسها، كما تتسم كثير من مؤسسات المجتمع المدني العربي بارتباطها بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات.

2- الاستقلالية:

وفي هذا المحال تحدد درجة استقلالية مؤسسات المحتمع المدني من خلال عدة مؤشرات منها:

أ- نشأة مؤسسات المجتمع المدني: وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، فالأصل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش من الاستقلالية عن الدولة، وواقع الحال في العديد من الأقطار العربية يتقاطع كليا مع هذا، والملاحظ أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومات بدرجة أو بأخرى، في حين أن أي سلطة مدنية لا يمكن أن تنمو وتستمر من دون أن تحتفظ بحد أدنى من الاستقلال (1).

ب- الاستقلال المالي: ويتضح ذلك من خلال مصادر التمويل فيمكن لهذه المؤسسات أن تعتمد جزئيا على الدعم الحكومي، أو على بعض الجهات الأخرى أو تعتمد على التمويل الذاتي خاصة من طرف أعضائها، أو زيادة رسوم العضوية...الخ، وذلك لأن صاحب التمويل يفرض سلطته على مموليه، غير أن الملاحظ هو أن الجزء الكبير من التمويل على المستوى العربي يأتي من الحكومة أو من منظمات إقليمية أو عالمية الأمر الذي يجعلها أسيرة لمصالح تمويلها.

ج- الاستقلال الإداري والتنظيمي: ويقصد به استقلالية مؤسسات المحتمع المدني من حيث إدار تما لشؤونها وفق لوائحها وقوانينها الداخلية ، بعيدا عن تدخل الدولة، ومن تم تخفيض إمكانية استتباعهم من قبل السلطة وإخضاعهم للرقابة والسيطرة (3).

(3⁾⁻ الطاهر بلعيور، مرجع سابق، ص.212.

- 28 -

^{(&}lt;sup>(1)</sup> أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص ص.34-35.

^{(2&}lt;sup>)-</sup>ليندة نصيب، مرجع سابق، ص.180.

وحتى تتحقق استقلالية مؤسسات المحتمع المدني لابد من خلق عدة معايير مثل $^{(1)}$:

- إيجاد أسس الاتصال بين مؤسسات المحتمع المدين.
- قيام تكافل بينها من خلال قواعد للتضامن والتماسك كأولوية ضمن مكونات حركتها.
- ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تأبى بشكل أو بآخر الفساد أو الانحراف أو الاستبداد، ذلك أن فساد التكوينات الداخلية سيؤدي إلى ضعفها، بما يحقق إمكانات هائلة لاختراقها.

3- التعقد:

ويقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، يمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المحتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى، ويلاحظ على كثير من المؤسسات في الوطن العربي بساطة بنيتها التنظيمية من ناحية وانعدام انتشارها وتركزها في العاصمة أو في المدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية⁽²⁾.

4- التجانس:

ويكون ذلك بعدم وجود نزاعات داخل المؤسسة تؤثر على مستوى أدائها، فكلما كان حلى هذه التراعات سلميا كلما أدى إلى الوفاق داخل المؤسسة، ومنه إحداث التجانس والاستقرار داخل النسق الفرع.

ثانيا: وظائف المجتمع المديي

كما تتعدد معاني المجتمع المدني وخصائصه تتعدد كذلك وظائفه في المجتمع، لكن قبل التطرق إلى هذه الوظائف يتعين علينا ذكر بعض الوسائل والأدوات التي يستخدمها من أجلل القيام بوظائفه هذه، ومن بين هذه الوسائل والأدوات نذكر⁽³⁾:

(2) حميد كاظم شذر، "بحتمع مدني: مفهوم المحتمع المدني وخصائصه"، تم تصح الموقع يوم: 13 مارس2009،

^{.36.} شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص(1)

<www.alsabahh.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage. &sid=11449-17k->

⁽²⁰⁰⁹ المجتمع المدني ووظائفه"، تم تصفح الموقع يوم: 13 مارس 2009، www.3poli.net/Civilsociety/Info/cs-Roles-htm-62k->

1- الوسائل:

وتنقسم إلى نوعين وسائل مباشرة كالتفاوض والمساومة والإقناع ووسائل غير مباشرة وذلك من خلال السعي للوصول إلى الدوائر الحكومية والاتصال الشخصي بصناع القرار أو أن يكون للجمعية أو المنظمة أشخاص يمثلونها ويدافعون عن وجهة نظرها داخل الحكومة نفسها.

2- الأدوات:

بالنسبة للأدوات فقد تلجأ مؤسسات المجتمع المدني إلى وسائل الإعلام السمعية والبصرية كالصحف والإذاعة والتلفزيون وهي أدوات التأثير عن الرأي العام كشن حملة إعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعاية المضادة دفاعا عن قضايا معينة.

أما عن الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني فيمكن إجمالها في (1):

تحقيق النظام والانضباط في المجتمع: فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات اتجاه بعضهم البعض.

تحقيق الديمقراطية: فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في الجال العام وفي الجال السياسي، كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية النابعة من التطور وليست التعبئة الإحبارية، التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالجماهيرية والتأييد الشعبي.

التنشئة الاجتماعية والسياسية: وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن، فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة، ضف إلى ذلك مشاركته في ممارسة حقوقه الديمقراطية كالترشيح، والتصويت.

الوفاء بالحاجات وهماية الحقوق: وعلى رأس تلك الحاجات، الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير، التجمع والتنظيم، تأسيس الجمعيات أو الانصمام إليها

- 30 -

والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحــوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

فكل من الدولة وقوى السوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية ويمارس الاستغلال والقهر ضد الفئات الضعيفة في المجتمع، ولا تجد هذه الجماعات ذرع وقاية تتسلح به ضد هذه التهديدات إلا بالانضمام إلى أحد تنظيمات المجتمع المدني.

الوساطة والتوفيق: أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال قنوات الاتصال و نقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية، وتسعى مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار للحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، حيث تتولى مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة وتجميعها وإعدة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصليها إلى الحكومة، فلو تصور غياب تلك الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع الكم الهائل من المطالب المختلفة التي تعبر عن مصالح الأفراد في المجتمع مما يصيبها بالارتباك. وقد تأتي سياستها بشكل متحيز للبعض دون البعض الآخر عما يعكس اختلال التوازن بين الجماعات ويتعارض مع مبدأ الحياد الذي يجب أن تلتزم به الدولة إزاء المواطنين.

ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: مع قدوم الثمانينات من القرن العـــشرين، شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من العديد من الأدوار والوظائف الـــي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصا في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خـــدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومــة، فقـــد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في أداء نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئا ثقيلا عليها لا تــستطيع تحملــه. وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغا يحتاج إلى من يملؤه لمــساعدها في أداء تلك الوظائف، وهنا كان لابد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعــرض هــذا المجتمع للانحيار خصوصا عندما يتواجد شعور عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد مــن الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها والتي قد تشعر أن الحكومة قــد تخلــت عنها.

وإلى حانب الأزمات الاقتصادية والمالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة وتعجز عن أداء وظائفها اتجاه المجتمع تحت تأثير الغزو والاحتلال الأجنبي أو الحرب الأهلية (فلسطين، لبنان).

توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين: حيث تمد مؤسسات المحتمع المدي يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم حدمات حيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المحتمع.

التنمية المستدامة: حيث يتم من خلال منظمات المجتمع المدني تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية المستدامة بمختلف جوانبها.

إذن من خلال تحليل لمفهوم المجتمع المدني، يمكن استخلاص أنه بالرغم من احــتلاف وتعدد التعاريف حول هذا المفهوم إلا ألها تتفق جميعها على أن للمجتمع المدني خصائص عامة ومشتركة، كما أن له وظائف وأهداف تتمثل أساسا في تلبية احتياجات المواطن وتحقيق التنمية المستدامة، وهو المفهوم الذي سيتم التطرق إليه بالتفصيل في المبحث الموالي.

المبحث الثانى: المضامين المختلفة للتنمية المستدامة

ظلت التنمية المستدامة غامضة حلال عقد السبعينات ومقتصرة على الندوات العلمية والمغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا وقبولا لهذا المفهوم، وكان الجميع يتساءلون إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في نفس الوقت قيودا على طموحات الإنسان المسشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي. وكان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة بالانتمية المستدامة ليست سوى إطار عام للاسترشاد من أجل إيجاد توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي، لكن من بداية عقد الثمانينات أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك، حيث أخذ المفهوم معاني جديدة وأخذ يستأثر باهتمام علمي وأفكار متحددة.

وفي هذا المبحث، ومن أجل فهم التنمية المستدامة أكثر، سيتم التطرق إلى تعريفها وخصائصها، تطورها التاريخي، أهدافها ومؤشرات قياسها.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها

قبل عرض أهم خصائص التنمية المستدامة سيتم التطرق في ديباجة هـــذا المبحــث إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي لهذا المصطلح.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

تعريف "التنمية":

التعريف اللغوي: التنمية في اللغة مصدر من الفعل"نمّى"، يقال أنميت الشيء ونمّيت. حملته ناميا⁽¹⁾.

التعريف الاصطلاحي: ويقصد بالتنمية اصطلاحا، زيادة الموارد والقدرات والإنتاجية (2)، ويستعمل مصطلح التنمية على أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية، مثل: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية.

تعريف "الاستدامة":

التعريف اللغوي: المستدامة مأخوذة من استدامة الشيء، دام، يدوم، استدامة، أي طلب دو امه (3).

التعريف الاصطلاحي: ويقصد بها الدفع بشيء معين لأن يستمر (للاستمرار) لمدة طويلة من الوقت (4).

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالــة علــى عمليــة إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل الأفراد، بمعنى زيــادة

(²⁾⁻ محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية، (بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة للحديث الشريف حول: "القيم الحضارية في السنة النبوية"، الأمانة العامة لندوة الحديث)، ص.3.

(4)- Najah Elchamaa, Oxford ,oxford university press, newyork, 2006, P:781

_

^{(&}lt;sup>(1)-</sup>)بن منظور، لسان العرب، ج15 (بيروت: دار صادر، 1990)، ص. 341.

⁽³⁾⁻ ابن منظور، لسان العرب، ج12 (بيروت: دار صادر، 1990)، ص.213.

-1 تعاريف التنمية المستدامة حسب أبعادها الاقتصادي، البيئي والاجتماعي:

أ- علماء الاقتصاد: قبل التطرق إلى وجهة نظر علماء الاقتصاد من المهم التمييز بين:
 النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي: هو زيادة كمية في مستوى الدخل بدون أن يـصاحبها تغـيير في هيكل الإنتاج والاقتصاد القومي⁽²⁾.

التنمية الاقتصادية: تعني تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد وعلاج ما يقترن بها من اختلال، وبهذا تؤدي إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج⁽³⁾.

كما تعرف أنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن (4)، ومحور اهتمامها يتمثل في تطوير البني الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد

الطبيعية والاجتماعية⁽⁵⁾.

أما التنمية المستدامة فعرفها بيرس وزملاؤه (1987) على ألها تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت (6).

<www.islamonlaine.net/iol-arbic/dowali-a/mafaheem-2.asp-50</p>

⁽¹⁾ محمد نصر عارف، "مفهوم التنمية"، تم تصفح الموقع يوم: 20فيفري2009،

^{(&}lt;sup>2)-</sup> ألبر داغر، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، مجلد 4، البعد الاقتصادي (بيروت: الدار العربية للعلوم– الأكاديمية العربية للعلوم، 2006)، ص. 49.

⁽³⁾ يسري دعبس، البيئة والتنمية المستدامة: قضايا وتحديات وحلول "دراسات وبحوث في الانتربولوجيا الايكولوجية"، ج1 (الإسكندرية: البيطاس سنتر للنشر والتوزيع، 2006)، ص.494.

^{(&}lt;sup>4)-</sup> عمر شريف، "استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة- دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر-" (رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، حامعة باتنة، 2006-2007)، ص.113.

⁽⁵⁾ عبد الله بن جمعان الغامضي، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، تم تصفح الموقع يوم: 13جانفي2009، <docs.Ksu.edu.sa/PDF/Articles20/article200074.PDF>

⁽⁶⁾⁻ دوناتو رومانو، "الاقتصاد البيتي والتنمية المستدامة "، تم تصفح الموقع يوم: 02حانفي2008،

www.napcyr.org/dwnld-files/trailing-Materials/ar/tm-env-ico-sustainable,development-ar.PDF

وآلان ماركانديا (1988) فقالت عنها أنها التنمية التي تركز على الإدارة المثلى للموارد، للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها بحيث لا تتناقض في المستقبل (1).

أما باربيار فعرفها (1989) ألها التنمية الاقتصادية المستدامة التي تتطلب إلى حد أقصى تحقيق منافع التنمية الاقتصادية التي تتوقف على المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية⁽²⁾.

ب- علماء البيئة: يرى علماء البيئة التنمية المستدامة من وجهة نظر بيئية، حيث يكون الهدف الأساسي هو حماية الأنساق والموارد الطبيعية والمحافظة عليها، فعرفها جامس غوستافو (1989) ألها "هي التنمية التي تستخدم تكنولوجيا جديدة أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، بهدف الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان"(3).

ج- علماء الاجتماع والباحثين في مجال علوم الإنسان: حسب هذه الفئة من العلماء فإن التنمية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. وعليه فالتنمية المستدامة "هي السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلل تطوير مستويات الحدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية "(4).

-2 تعاریف التنمیة المستدامة حسب بعض الهیئات الدولیة:

أ- تعريف الاتحاد العالمي لحركة زراعة العضوية (1977): التنمية المستدامة عملية ديناميكية منتظمة ومتناغمة مع البيئة، تمدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي واستيفاء الحاجات الأساسية

(⁴⁾⁻ مفهوم التنمية المستدامة، تم تصح الموقع يوم: 26فيفري2009،

^{(&}lt;sup>(1)-</sup> شريف كمال الدسوقي وحسين صبري شنواني، "نحو مدخل متكامل لمفهوم التنمية المستدامة لأوضاع البناء" (ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الأول حول: "العمارة والعمران في إطار التنمية"، مصر، 26-28 فيفري 2004)، ص.2.

⁽²⁾- Frances Harris, <u>Global Environmental Issues</u>, johon wiley and sons Itd England, 2004, P.268.

^{(3&}lt;sup>)-</sup> شريف كمال الدسوقي وحسين صبري شنواني، مرجع سابق، ص.2.

<www.beeati.tv/new/index.php?option=com.content&task=veiw&id=4805<emed=72-29k->

لأفراد المجتمع والتركيز على تنمية قدراقهم وإدارقهم للموارد الإنتاجية والطبيعية بشكل يـضمن تحددها واستمرارها(1).

ب- تعريف الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية (1981): برز هذا الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خصص بأكمل للتنمية المستدامة، وفي هذا التقرير الذي صدر عام 1981 تحت عنوان "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة"، تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، وتم أيضا توضيح أهم مقوما في وشروطها.

والتنمية المستدامة كما وردت في هذا التقرير "هي السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة"(2).

ج- تعريف الوكالة العالمية للبيئة والتنمية (1987): حيث أشار تقرير برنتلاند إلى أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تقابل احتياجات الأفراد الأساسية دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاها(3).

د- تعريف المنظمة العالمية للزراعة (1989): التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية (4).

٥- تعریف البرنامج البیئي للأمم المتحدة: والذي ینص علی أن التنمیة المستدامة هـي تحسین نوعیة الحیاة والمعیشة في حدود قدرة تحمل النظام البیئی⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ محمد علاء الدين عبد القادر، علم الاحتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003)، ص.8.

^{94.} ص. 14 (1993): ص. 14 (1993): ص. 94. المستديمة والعلاقة بين البيئة و التنمية"، مجلة المستقبل العربي 167 (1993): ص. 94. (3)- Frances Harris, OP. CIT, P.268.

⁽⁴⁾⁻ دوناتو رومانو، مرجع سابق.

⁽⁵⁾⁻ Frances Harris, Idem.

3- تعاريف أخرى:

أ- التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأحيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم كما ألها التنمية القائمة على تشجيع أنماط استهلاكية ضمن حدود وإمكانيات البيئة وبما يحقق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في العملية التنموية⁽¹⁾.

ب- التنمية المستدامة هي التنمية التي تـستخدم المـوارد الطبيعيـة دون أن تـسمح
 باستترافها أو تدميرها جزئيا أو كليا⁽²⁾.

ج- التنمية المستدامة هي مجموعة من الوسائل والطرق تخلق نمو اقتصادي يحافظ على البيئة ويقلل من مستويات الفقر دون أن يدمر المصادر الطبيعية وقدرها في المدى القصير على حساب تنمية طويلة المدى⁽³⁾.

د- التنمية المستدامة هي الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر البيئية، الاحتماعية والاقتصادية مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل (4).

وتعترف جميع هذه التعاريف بأن استدامة النشاطات التي تحقق رفاهية البشر تعتمد على المحافظة على الوظائف البيئية التي تسهم وبطرق مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق الرفاهية، ويشير ذلك إلى قدرة العمليات الطبيعية وعناصرها على توفير السلع والخدمات التي تلبي احتياحات المجتمع.

(⁽²⁾ عثمان محمد غنيم وماحدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007)، ص.25.

^{(&}lt;sup>(1)-</sup> سمير قويدر، "دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئة" (رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة، 2005- 2006)، ص. 41.

^{(&}lt;sup>3)-</sup>رايق كامل و مؤيد مهيار، "التنمية المستدامة: مفاهيم وأهداف"، تم تصفح الموقع يوم: 28ديسمبر 2009،

<www.reefdamaseng.com/uploadFiles/002.ppt >

⁽⁴⁾ لين ابو الهيجاء، "التنمية المستدامة ونظام البيئة"، تم تصفح الموقع يوم: 29ديسمبر2008،

<www.sdnp.jo/pdf/sdnp-inv.pdf>

من كل ما سبق نستخلص أن التنمية المستدامة هي التواصل والاستمرارية في عملية التنمية موازاة مع الحفاظ على البيئة من خلال تحقيق توازن بين البيئة والتصرفات الإنسسانية هدف رفع مستوى معيشة الفرد من جميع الجوانب وبالشكل الذي يضمن بقاء هذه البيئة قادرة على العطاء في الحاضر وكذا المستقبل من أجل الأجيال القادمة (التكامل الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي).

4- علاقة التنمية المستدامة ببعض المفاهيم المشابحة:

- التنمية البــشرية: وتعرف وفقا لبرنامج مع الأمم المتحدة الإنمائي (1990) على أهــا عملية توسيع الخيارات أمام الأفراد وأهم الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة وحالية مــن الأمراض وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات الــسياسية وحقــوق الإنــسان واحترام الإنسان لذاته وهذا النوع من التنمية لا يقتصر على مجرد زيادة الــدخل، فالــدخل لا يعتبر إلا خيارا واحدا يحرص الفرد على توفره، وإن كان نسبيا أكثر أهميــة مــن الخيــارات الأخرى(1).

- التنمية الإنسانية: وهي لا تختلف عن التنمية البشرية في تعريفها، لكن الفرق يكمن في المعنى اللغوي، ففي حين تستعمل كلمتا البشرية والإنسانية تبادليا في العربية يمكن إنشاء تفرقة دقيقة بين الأولى كمجموعة من المخلوقات والثانية كحالة راقية من الوجود البشري، وحين يتصف كائن بشري بالرقي، يوسم بأنه إنسان وهذه التفرقة هي أساس تفضيل استعمال مصطلح التنمية الإنسانية (2).

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

من خلال ما سبق من التعاريف يمكن استخلاص بعض خصائص التنمية المستدامة مثل:

- هي تنمية تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل لآخر، وهذا يعين أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين (3)، وتراعي حق الأجيال الحاضرة (العدل).

(2) نادر فرحاني، "التنمية الإنسانية المفهوم والقياس"، المستقبل العربي 283 (2002): ص. 21.

⁽¹⁾⁻ يسري دعبس، مرجع سابق ، ص.496.

⁽³⁾ عبد الله بن جمعان الغامضي، مرجع سابق.

الإطار النظري للدراسة الفصل الأو ل

- هي تنمية تقوم على التعاون بين الأفراد في تحقيق أهدافها المشتركة، وكذا التعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمحتمع المدني وكذا التعاون بين الدول وتنسيق جهودها والتأكيـــد على التوعية والتواصل.

- هي تنمية تتكون من مجالات على الأقل: الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي.
- هى تنمية تحدث في مستويات عدة (عالمي، محلى...) ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى الوطني ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى المحلى.
- هي تنمية تراعى الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية.
- هي تنمية تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والجحتمع.
- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسيات استخدام الموارد واتحاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمـــل بتفـــاهـم و انتظام.
 - هي تنمية طويلة المدى تتطلب:
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر علي تحقيق استمرار التنمية $^{(1)}$.
- استخدام تكنولوجيا لا تدمر وتفسد البيئة وهذا من خلال اختيار وسائل تقنية ذات النفايات المحدودة مثلا.
 - تنمية اقتصادية لا تتنافى والتنمية البيئية وكذا التنمية الاجتماعية.
- نظم اجتماعية ومؤسسية قادرة على الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وكذا نظم إنتاجية تحافظ على موارد البيئة الصالحة للتنمية.
 - نظام سياسي يضمن مشاركة فعالة للمواطنين في اتخاذ القرار.
 - نظام اقتصادي يضمن تحقيق فائض ويعتمد على الذات ونظام دولي يعزز

⁽¹⁾⁻عدلي أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية (الإسكندرية: دار النشر المكتب الجامعي الحديث، 2000)، ص.146.

التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية $^{(1)}$.

- الإنتاجية: حيث أن النمو الاقتصادي والتطور المطرد في إنتاج الثروات وتحسين

الإنتاجية هي من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة (2).

- التعلم من الآخرين ونقل التطبيقات والممارسات المثلي لتحسين البيئة $^{(3)}$.

المطلب الثانى: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

حقق مصطلح التنمية المستدامة أهمية جديرة بالذكر في النقاشات حول السياسات البيئة، إذ تهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة، بين الإنتاج والاستهلاك وبين قدرة البيئة على العطاء وقدرتما على التحمل.

إن التحدي أمام المجتمع الدولي الآن هو كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية احتماعية بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والإضرار بالبيئة، هذا هو جوهر التنمية المستدامة التي يتم إقرارها في قمة الأرض التي تحولت إلى واحدة من أهم الإضافات الجادة للفكر التنموي العالمي.

لكن النقاشات حول التنمية المستدامة ترجع جذورها إلى المحادثات التي رافقت خطة إنشاء الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت الإدارة الرشيدة للموارد على سبيل المثال العامل الرئيسي في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وكذا المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، التي نص دستورها على حماية الموارد الطبيعية كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي.

في 1949 استضافت الأمم المتحدة مؤتمرا في "لاسيكسس- نيويورك" أين ظهر مصطلح "التنمية المستمرة وانتشار تطبيق أسلوب حماية الموارد الطبيعية واستغلالها"(4).

(200 جريدة الصباح، "آفاق إستراتيجية التنمية: المفهوم.. المكونات"، تم تصفح الموقع يوم: 28جانفي2008، http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=22486.> (الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر وتوزيع الكتب)،

ص.93. (4)- Susan Baker, john McCarmik, sustainble development: Compartive Understandings and Repones, in Norman j.vig, Michael G.faure (eds), <u>Green Giants? Environmental</u>

⁽¹⁾ عبد الله محمد إبراهيم، "التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة"، تم تصفح الموقع يوم: 28فيفري2008،

central.com/doc/power point/2.ppt.www.sartl >

الإطار النظري للدراسة الفصل الأو ل

خلال مؤتمر البيئة الإنسانية عام 1972باستكهو لم أعيد النظر في مـسألة حمايـة أو المحافظة على الموارد الطبيعية فقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما من أشد أعداء البيئة. من ناحية أحرى انتقد مؤتمر استكهو لم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، وأشارت وثائق المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن الــسياسات التنموية والى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة⁽¹⁾.

كما أشارت إلى قدرات الأرض على إنتاج موارد طبيعية قابلة للتحديد يجب المحافظة عليها، وركزت كذلك على ضرورة إعطاء الدول الأشد فقرا حافزا بإمكانه تعزيز الإدارة البيئية الرشيدة.

بعد استكهو لم تعرضت هذه الأفكار إلى التحليل، ففي عام 1973 كان تقرير المنظمـة العالمية للزراعة الذي ناقش مفهوم الحماية: "الاستعمال الرشيد لموارد الأرض بمدف تحقيق نوعية راقية من الحياة للجنس البشري"، وأشار إلى ضرورة التوسيع فيه لـــشرح أهـــداف التنميـــة الاقتصادية. واستخدم بعدها مصطلح "التنمية المستدامة" في نقاشات مؤتمر الأمم المتحدة عام 1974 في كوكويوك - المكسيك- الذي أكد ضرورة وضع سياسات تهدف إلى إشباع أبسط احتياجات الدول الفقيرة والتحقق من حماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وكذا حماية البيئة⁽²⁾.

في أواخر السبعينات عمل عدد كبير من المنظمات العالمية غير الحكومية- بشكل خاص الاتحاد الدولي لحماية الموارد الطبيعية- مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية وأعدوا وثيقة سميت "الإستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة" التي نشرت عام 1980.

شهدت فترة الثمانينات تزايد الاهتمام بتصاعد عدد الفقراء وتدهور أوضاع البيئة ووجود رابط بينهما، فطرح منهج التنمية المستدامة للمحافظة على الموارد البيئية للأجيال الــــــــــــــــــــــــ ستقطن العالم مستقبلا وتنمية الموارد البشرية وتلبية الحاجات الأساسية على نحو أفضل. فأنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1983 "المفوضية العالمية للبيئة والتنمية" رأستها رئيسة وزراء

policies of the United States and the European Union, the MIT press Combridge, England, 2, p. 279.

⁽¹⁾ عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص.94.

⁽²⁾⁻ Susan Baker, john Mccarmik, Ibid, p.279.

النرويج السابقة غرو هار لم برنتلاند فسميت "مفوضية برنتلاند"، وأقرت الجمعية العامة في 11ديسمبر1987 تقريرها النهائي "مستقبلنا المشترك" (1). الذي أقر بأن الأبعاد البيئية للسياسة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وفي نفس الوقت الأبعاد الأخرى: الاقتصاد، الطاقة، الزراعة..

رغم أهمية ما جاء في تقرير "الإستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة"، فإن مفهوم التنمية المستدامة وحد أكبر سند له في كتاب "مستقبلنا المشترك" كجزء من التقرير النهائي للمفوضية العالمية للبيئة والتنمية، وكان صدور هذا الكتاب بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة فالتقرير هو الأول من نوعه الذي يعني أن التنمية المستدامة هي قضية أحلاقية وإنسانية بقدر ماهي قضية تنموية وبيئية وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ماهي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفرادا ومؤسسات وحكومات، كما ساهم كتاب "مستقبلنا المشترك" في توضيح وتحديد معين التنمية المستدامة وساهم في عقد لقاءات مكثفة من حبراء التنمية وعلماء البيئة لتطوير أسسس ومبادئ التنمية المستدامة وساهم في عقد لقاءات مكثفة من حبراء التنمية وعلماء البيئة لتطوير أسسس

وقد تبنت الأمم المتحدة ما جاء في التقرير بخصوص التنمية المستدامة وأوصت المنظمات الحكومية وغير الحكومية وجميع الهيئات المهتمة بالتنمية باستخدام مفهوم التنمية المستدامة (تلبية حاجات الحاضر دون التفريط في تأمين حاجات أجيال المستقبل) في كافة برامجها التي تهدف إلى مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة في جميع الدول المتقدمة والنامية، وأن يتم ذلك في إطار دولي فعال خاصة فيما يتعلق بالمنح والمعونات والقروض المقدمة مسن الدول المتقدمة للدول النامية.

بعدها سرعان ما انتقل المفهوم من نطاق استعماله المحدود في وثائق الهيئات والمنظمات الدولية إلى الجامعات ومراكز البحوث، ومن ثم إلى الدوريات وحتى المحلات المشعبية وغير المتخصصة وأصبح جزءا من اللغة العامة والدارجة.

ثم رأت الأمم المتحدة أن يكون مؤتمر قمة الأرض عام 1992 بريو دي جانيرو بالبرازيل فرصة للاتفاق بين دول العالم في حضور عدد كبير من رؤساء الدول على خطة مفصلة لتحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال في المستقبل القريب، وقد خصصت "قمة الأرض" بالكامل من

⁽¹⁾⁻ مصطفى طلبة، الموسوعة العربية للمعرفة من أحل التنمية المستدامة، مجلد1، مقدمة عامة (بيروت: الدار العربية للعلوم- الأكاديمية العربية للعلوم، 2006)، ص.360.

⁽²⁾ عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص.95.

أجل إيصال المفهوم إلى صانعي القرار السياسي في العالم ولتعلن أن التنمية المستدامة هي قبل كل شيء دعوة إلى التفكير الجماعي في واقع الحياة وفي مجمل النشاط الإنتاجي والاستهلاكي العالمي في الشمال والجنوب، وعادت بعدها الوفود الحكومية والأهلية إلى بلادها تحمل رسالة التنمية المستدامة وظلت الفكرة موضوع نظر ومجال دراسة في عقد التسعينات كله⁽¹⁾.

ومن نتائج مؤتمر ريو دي جانيرو إعلان الأجندة 21، بعدها وفي عام 2002 عقدت الأمه المتحدة مؤتمرها الثالث في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا تحت عنوان "القمة العالمية للتنمية المستدامة" وكانت مهمته مراقبة تطبيق وتنفيذ مبادئ الأجندة 21 وكذا إستراتيجية التنمية المستدامة.

لكن مهما كان أصل المفهوم وتاريخ ميلاده فإن التنمية المستدامة قد أصبحت الآن واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني وغنية بالمضامين المختلفة والمتداخلة وأصبحت تعنى أمورا مختلفة لشرائح مختلفة.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها

ان للتنمية المستدامة أهدفا عديدة ومتنوعة فمنها الاقتصادية والبشرية والبيئية، ويمكن الحتصار هذه الأهداف في الآتي:

أولا: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها الأهداف الاقتصادية، البشرية و البيئية.

1- الأهداف الاقتصادية:

- خفض حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: حيث يلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستعملون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلا استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم، حيث أنه في منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات من المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة (2).

<www.annahjadimocrati.org/pages/economie/adib-tanmmia.htm.>

⁽¹⁾ عصام الحناوي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد 2، البعد البيئي (بيروت: الدار العربية للعلوم- الأكاديمية العربية للعلوم، 2006)، ص.110.

⁽²⁰⁰⁸ عبد السلام أديب، "أبعاد التنمية المستدامة"، تم تصفح الموقع يوم : 02 جانفي 02

- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: حيث تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استترافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: إذ تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية (1).
- تقليص تبعية البلدان النامية: حيث تعمل التنمية المستدامة على تطوير الاعتماد على الذات وتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي توفير جو من التعاون والتكامل بين الدول النامية.
- الحد من التفاوت في المداخيل: حيث تعني التنمية المستدامة بإعادة توزيع الأراضي على الفقراء وعلى المهندسين الزراعيين العاطلين على العمل وتقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية ودعم المشاريع الصغيرة وحلق الوظائف للأغلبية الفقيرة⁽²⁾.
- تقليص الإنفاق العسكري: كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع الدول تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياحات التنمية ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة للأغراض العسكرية بالتنمية بشكل ملحوظ⁽³⁾.

2- الأهداف البشرية:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: إذ تحاول التنمية المستدامة تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا احتماعيا، نفسيا، روحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

⁽¹⁾ عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص.29.

 $^{^{(2)}}$ عبد السلام أديب، مرجع سابق.

⁽³⁾⁻ عمر شريف، مرجع سابق، ص.154.

- تعزيز وعي السكان: بالمشكلات البيئية وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

- رفع مستوى الصحة والتعليم: وذلك من خلال فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة وكذا ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.
- تثبیت النمو الدیمغرافی: لأن النمو السریع یحدث ضغوطا حادة علی الموارد الطبیعیـــــة وعلی قدرة الحکومات علی توفیر الخدمات کما أن النمو السریع للسکان فی بلد أو منطقة مــــا یحد من التنمیة ویقلص من قاعدة الموارد الطبیعیة المتاحة لإعالة کل ساکن (1).
 - ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب وتوفير المواصلات.
 - تحقيق مساواة وعدالة اجتماعية.
 - ترقية دور المرأة وضرورة المساواة بين الجنسين (الرجل والمرأة).
- تنظيم العمران البشري وتوزيع السكان: إذ تعمل التنمية المستدامة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن أو عبر الحدود، واتخاذ تبعا لذلك سياسات خاصة للتنظيم العمراني البشري وتنظيم وتوزيع السكان واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدني من الآثار البيئية للتحضر⁽²⁾.

3- الأهداف البيئية:

- هاية المناخ من الاحتباس الحراري: حيث تعني التنمية المستدامة عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية يكون من شألها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان⁽³⁾.

(2) المعهد العربي للتخطيط، "قضايا الاستدامة في مصايد الأسماك البحرية"، تم تصفح الموقع يوم: 27فيفري2009،

^{(&}lt;sup>1)-</sup> المرجع السابق، ص.157.

<www.arabapi.org/derpK.>

 $^{(3)^{-3}}$ عمر شریف، مرجع سابق، ص.157.

- وقف تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: حيث تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري في انخفاضها مما يضاعف من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، في هذا المجال تقوم التنمية المستدامة بصيانة ثـراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتـدمير الملاجئ والـنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة وإذا أمكن وقف ذلك.

- ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية والموارد العذبة وأنظمتها الايكولوجية.
 - إدخال البيئة في البرامج التعليمية لتحسيس وتوعية الأفراد.
- ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البريــة والأسماك وموارد المياه.

وعلى الرغم من أن هذه الأهداف ربما يكون بينها تناقض واختلاف إلا أنها من المكن أن تتعايش وتتجانس فالتنمية المستدامة تهدف إلى إيجاد التوازن بين الاحتياحات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يسمح بالعيش الكريم لأجيال الحاضر والمستقبل.

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

قبل طرح وعرض مؤشرات قياس التنمية المستدامة، وجب أولا شرح مـــا المقــصود بالمؤشر.

تعريف المؤشر: يعرف المؤشر على أنه أداة تصف بصورة كمية موجزة وضع أو حالة معينة، ويستخدم المؤشر لقياس مدى التقدم والانجاز الذي تحقق في مجال التنمية⁽²⁾.

وينبغي على المؤشر أن يكون(3):

- دقيقا بمعنى أنه يقيس بالفعل ما يراد منه قياسه.
- ضرورة الاعتماد عليه بمعنى أنه لو استخدم في أوقات مختلفة وتحت ظروف مختلفة فإنه سيعطى النتائج عينها.
 - حساسا بمعنى استجابته للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس.

(2) عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص. 251.

(3)- مصطفى طلبة، المرجع السابق، ص.456.

^{(1&}lt;sup>)-</sup> المرجع السابق، ص .158.

- عدم تحيز المؤشر أو تضليله.
- السهولة النسبية بمعنى قياسه وتطبيقه في الجال العلمي يعد سهلا.

تطورت أعداد وأنواع المؤشرات والمعاملات^(*) الحاصة بقياس التنمية بشكل مستمر نتيجة تطور مفهوم ومحتوى عملية التنمية، ولما كانــت هــذه الأدوات ســواء المؤشــرات أو المعاملات تشتق من أهداف عملية التنمية نفسها فإن هذه المؤشرات والمعــاملات تختلـف في عددها ونوعها من فترة زمنية لأخرى ومن منطقة لأخرى نظرا لاختلاف وتعدد أهداف التنمية واختلاف الأولويات والخبرة المتاحة والبيانات المتوفرة.

لقد حاولت لجنة التنمية المستدامة إقامة هيكل تنظيمي منسجم يتم تطبيقه على التنمية المستدامة وقد ارتكزت من أجل هذا على الإطار المنهجي الذي سطرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في بداية التسعينات ألا وهو منوال: ضغط حالة حواب، ويتعلق الأمر بمصفوفة متكونة عموديا من مختلف عناصر التنمية المستدامة وأفقيا من ثلاث أنماط من المؤشرات هي $^{(1)}$:

- مؤشر الصغط: يصف الضغوطات التي تمارسها النشاطات الاقتصادية والبشرية على البيئة، وسعت اللجنة المذكورة هذا المؤشر بضم التركيبات الاجتماعية، الاقتصادية والمؤسساتية، الأكثر تمثيلا لإبعاد الديمومة إليه وقد عوضت لفظ ضغط بلفظ القوة المحركة.
- مؤشر الحالة: يفصل ويوضح حالة التنمية المستدامة من خلال توضيح حالة بعض القطاعات التنموية مثل: الفلاحة، الصناعة، الصحة، التعليم..
- مؤشر الجواب: يبين كيفية رد فعل المجموعة البشرية والجمعيات والأحزاب والمنظمات غير الحكومية المعنية بإقامة التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة مثلا.

والجدول الموالي يوضح هذه المؤشرات:

^{(*)-} المعاملات: عبارة عن مقياس تركيبي أو تجميعي لعدد من المؤشرات المختارة التي يتم توليفها بطريقة إحصائية معينة لوصف حالة أو وضع قائم ولنقس الأغراض التي يستخدم من أجلها المؤشر، ولكن بصورة أكثر شمولية وواقعية.

^{(&}lt;sup>(۱)</sup> عمر شریف، مرجع سابق، ص.162.

جدول رقم (1): يمثل مؤشرات التنمية المستدامة وفق لجنة التنمية الاجتماعي

مؤشرات الجواب	مؤشرات الحالة	مؤشرات القوى المحركة	البيان
	- وصول الأطفال إلى الدرجة		
	الخامسة من الابتدائي		U
- حصة الناتج	- معدل التدريس	- نسبة التسجيلات في	- تحسين الجمهور
الداخلي الخام في	- اختلاف نسبة التسجيل	لابتدائي	التكوين التكوين
التر بية	المدرسي بين البنين و البنات	- نسبة محو الأمية	
	- عدد النساء من 100		
	رجل في مواقع عمالة مكثفة		

الاقتصادي

- النفقات العمومية	- د يون	- التحويل الصافي للمصادر	المصدر والميكانيزمات
من أجل حماية البيئة	- خدمة الديون/ صادرات	- مجموع الإعانات العمومية	المالية
- قيمة تمويل جديد		للتنمية الممنوحة أو المحصل	
أو إضافة من أجل		عليها	
التنمية المستدامة			

البيئة

- تغطية معالجة المياه	- مخزون المياه الجوفية	– التخفيض السنوي لمخزون المياه	
القذرة	- الحاجة البيوكيميائية	السطحية والجوفية	حماية مصادر المياه العذبة
-كشافة الشبكات	إلى الأكسجين في	- استهلاك كل ساكن للمياه	و نوعيتها
المائية	السواقي		

المؤسسات

	- أهم الخطوط الهاتفية	
برامج الإحصائيات	نسبة إلى 100 سكن	المعلومات من أجل اتخاذ
الوطنية حول البيئة	- الحصول على	القرار
	المعلومات	

المصدر: تقرير التنمية البشرية عن هيئة الأمم المتحدة 2000.

من خلال التحليل السابق لمفهوم التنمية المستدامة، يتضح بأن هذه الأخيرة تعتبر المفهوم المخوري لتحقيق وتلبية احتياجات المواطن حاضرا ومستقبلا في جميع الدول، وقضية تحقيق التنمية المستدامة لم تعد قضية داخلية وإنما أصبحت قضية دولية وعالمية، ينبغي لجميع الدول، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية أن تكثف جهودها من أجل تحقيقها.

خلاصة:

مما يمكن استنتاج العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة، وشرح وتفسير دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى القدرة والكفاءة والرقابة التي يفترض أن يتميز بها "المجتمع المدني" كمفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها، ومن ناحية أحرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية والمؤثرة فيها، وبالتالي يعد متغيرا مستقلا عنها.

ومن هنا كان الارتباط والتأثير المتبادل بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة أمرا مؤكدا، فالتنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق سلسلة من التغيرات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالظاهرة التنموية، والعملية التنموية ككل تقتضي بالضرورة وجود "المجتمع المدني" بمنظماته المختلفة التي تناط بها مهمة القيام بالعمليات اللازمة التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسة في إبراز دور المحتمع المدني وتأثيرالها في عمليات التنمية المستدامة من خلال الوظائف التي تؤديها في المجال التنموي.

ولقد تم في العديد من المؤتمرات مناقشة تعزيز دور المجتمع المدين في التنمية المستدامة، فدرست كيفية مشاركته، أي التدخل بالمشاركة كمنهج من خلال التصميم وأساليب التنفيذ وهيئة الظروف لمشاركة المجتمع المدين ورسم استراتيجيات لبناء وتطوير القدرات المؤسسية والفردية، من خلال وضع الأطر القانونية الضرورية للإسهام في صنع القرار. وقد تعززت هذه العلاقة خاصة بعد الإعلان عن الحق في التنمية في الثمانينات وتكريس ذلك دوليا وانعقاد مؤتمرات عديدة.

كما يكتسي إشراك تنظيمات المجتمع المدني أهمية بالغة، وذلك نظرا لآليات عملها المرنة واتصالها المباشر بالمجتمع وتأثيرها الفعال في توجيه الرأي العام، حيث تعتبر من أهم المشركاء الذين يعول عليهم في تفعيل وإنجاح وتحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى دور الدولة الرئيسسي ودور مؤسسات القطاع الخاص.

وفي الفصل الموالي سيتم التطرق إلى هذه الأدوار في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

دور منظومة الحوكمة في التنمية المستدامة

تعد منظومة الحوكمة والتنمية المستدامة من الموضوعات الحديثة التي لا تزال وستظل تشد اهتمام الاقتصاديين والساسة والمفكرين وأصحاب القرار، لأنها (منظومة الحوكمة) تعتبر الضامن الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مبادئها أو عناصرها، التي تعزز وتصون رفاه الإنسان، وتقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فمنذ فترة بدأت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد لها هو التنمية بالمشاركة إذ أكدت الدعوة في الآونة الأخيرة على ضرورة انتظام الأفراد والجماعات من جميع الشرائح والمستويات في مؤسسات من شألها الإطلاع بأمور ترتقي إلى احتياجاتهم ودعم مستواهم المعيشي وتنمية قدرات ومهاراتهم الفردية لتحقيق التنمية المستدامة بشكل يقلل العبء على الدولة، حيث يصبح للمجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي ولدور القطاع الخاص.

المبحث الأول: دور المجتمع المدني في المجال البيئي والاجتماعي والاقتصادي

إن من بين أهم الأهداف التي يسعى إليها المجتمع المدني من أجل تحقيق تنمية مستدامة هو الرقي بالإنسان احتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعلميا ... مع تحسين الظروف البيئية التي يعيش فيها.

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في المجال البيئي أولا: تعريف البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة

الذي يعني بيت OIKOS عوريف البيئة: كلمة بيئة مأخوذة من المصطلح اليوناني $^{(1)}$

ويعود الأصل اللغوي لكلمة "بيئة" في العربية إلى الجذر "بوأ" الذي أخذ منه الفعل الماضي "باء"، فقال ابن منظور في معجمه "لسان العرب": باء إلى الشيء، يبوء، بوءا، أي رجع، و"بوأ" أي سدد، و "تبوأ": نزل وأقام، تقول تبوأ فلان بيتا، أي اتخذ مترلا، و يقال "أباءه مترلا" أي هيأه له وأنزله فيه.

^{(1) -} أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص.3.

والاسم: البيئة والمباءة، بمعنى المترل، ويقال: أنه لحسن البيئة أي هيئة استقصاء مكان الترول وموضوعه (1).

بعدها تطور مفهوم البيئة، وأصبح ينظر إليها بمنظورها العالمي الشامل على ألها جميع العناصر التي تكون هذا الكوكب أو تؤثر عليه، فالبيئة هي التكوين الطبيعي للأرض وما تحويه في باطنها أو على سطحها من معادن وصخور فاعلة أو خاملة، ومن مياه جوفية أو سطحية وما ينمو فيها أو بواسطتها من حياة بشرية وحيوانية ونباتية، ومن الطبقات الغازية التي تغلفها من أجل صيانتها وحمايتها وجعلها قادرة على تجديد طاقاتها وحيويتها (2).

وعلى ذلك يمكن القول أن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان ويؤثر على الحياة بــصورة مباشرة أو غير مباشرة.

2 - علاقة البيئة بالتنمية المستدامة:

لقد زاد عدد السكان بدرجة تفوق قدرة البيئة على استيعابها إلى جانب ذلك قام الأفراد وهم في سعيهم لمقابلة حاجاتهم بالعديد من الممارسات التي أفرزت مشكلات بيئية خطيرة كتدمير الغابات واستتراف الموارد وتدهور التربة، مما أدى إلى نقص الإنتاجية وزيادة أعداد الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية والافتقار إلى الخدمات والتسهيلات الأساسية (مسكن ملائم، مياه نقية، صرف صحي...)(3)، من هنا ظهرت رؤية جديدة للتنمية المستدامة التي تركز على أن الدول تسعى إلى تحقيق تنمية متواصلة من أجل تطوير مجتمعاتها، ولا شك أن هذا لا يمكن حدوثه من خلال استراتيجيات التنمية السائدة التي غالبا ما تكون مدمرة للبيئة، ونتيجة لما سبق عقدت قمة الأرض عام 1992 أساسا لمناقشة الخطر البيئي الذي يهدد هذا الكوكب، وأكدت هذه القمة أنه من الضروري أن تسير التنمية والبيئة جنبا لجنب وأن لا تتم التنمية على حساب البيئة، ولا ينبغي في المقابل للبيئة أن تكون عائقا في السعي المشروع إلى تقيق التنمية، فالبيئة هي مخزون الموارد الطبيعية التي يستخدمها الأفراد لزيادة رفاهيتهم، والتنمية تقيق التنمية، فالبيئة هي مخزون الموارد الطبيعية التي يستخدمها الأفراد لزيادة رفاهيتهم، والتنمية تقيق التنمية، فالبيئة هي مخزون الموارد الطبيعية التي يستخدمها الأفراد لزيادة رفاهيتهم، والتنمية علي تنتمية فالبيئة هي مخزون الموارد الطبيعية التي يستخدمها الأفراد لزيادة رفاهيتهم، والتنمية والتنمية والبيئة في البيئة من المناه المؤلمة المناه المؤلمة المناه الم

(2) كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة والسياسة العامة (عمان: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001)، ص.131.

⁽¹⁾ محمد الصيرفي، السياحة والبيئة، (مصر: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص ص.7-8.

⁽³⁾ مريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2005)، ص.212.

هي عملية متواصلة تهدف إلى زيادة الرفاهية ويعني هذا أن الهدف الأساسي لكل من البيئة والتنمية هو تحسين أساليب الحياة من خلال مقابلة الحاجات الإنسانية الأساسية، وعليه فالتنمية المستدامة تقلل من الخسائر البيئية دون وضع معوقات أمام البشرية لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: الجهود الدولية المحفزة لدور المجتمع المدني في التنمية المستدامة

قد نادى بهذا الدور (دور المجتمع المدني في حماية البيئة من أحل تحقيق التنمية المستدامة) في العديد من المؤتمرات، حيث يرى البعض أن دور جمعيات حماية البيئة برز لأول مرة عام 1972 تزامنا مع مؤتمر استوكهو لم وتأسيس منظمة الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وجاءت قمة ريو دي جانيرو 1992 لتضع الأجندة 21 للبيئة والتنمية في العالم لعشر سنوات وخصص فيها الفصل 27 لتعزيز دور المنظمات غير الحكومية بعنوان: "شركاء من أجل التنمية المستدامة"، وظهر فيما بعد منتدى عالمي للمجتمع المدني يسبق المؤتمر العالمي السنوي لوزراء البيئة ويقدم له اقتراحاته وتقريره حول المواضيع المدرجة على جدول أعماله، وجددت قمة جوهانسبورغ عام 1902 التأكيد على دور المجتمع المدني في وضع وتطبيق ومراجعة سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة على مختلف مستويات صنع القرار (1).

1- مؤتمر استوكهولم (1972):

لقد كانت الفكرة السائدة وحتى بداية السبعينات عند كثير من متخذي القرار في دول العالم أنه بالإمكان إما تحقيق نمو اقتصادي أو تحسين في نوعية البيئة وأن أي خلط بين الاثــنين كان ينطوي على نوع من المفاضلة أي تحسين في نوعية البيئة يعني تدني النمــو الاقتــصادي، والعكس صحيح. بيد أن مؤتمر استوكهو لم المنعقد في 5-17 جوان 1972 بالــسويد أصــدر مبادئ مشتركة تلهم شعوب العالم وترشدها في مجال البيئة البشرية ضــمن مفهــوم التنميــة

⁽¹⁾ قاسم البريدي، "المجتمع المدني وحماية البيئة .. مدخل آخر للحوار بين الشمال والجنوب"، تم تصف الموقع يوم: 15 جانفي2009، <- Thawra.alwehda.gov.sy/- print- view.asp? FilesName: 7308643632005 1206 122003-10K-

المستدامة (1)، ونتيجة لذلك اعتبر هذا المؤتمر الحجر الأساس في خلق واقع يضع الجانب البيئي في الاعتبار عند رسم السياسات التنموية وبناء عليه فقد تم تخليد اليوم الذي بدأ فيه مؤتمر استوكهو لم وجعله يوما عالميا للبيئة حيث يحتفل جميع العالم باليوم الخامس من جوان باعتباره "يوم البيئة العالمي".

وقد حاء في ديباحة إعلان استوكهو لم أن: "للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف معيشة مرضية في ظل بيئة تتيح له نوعيتها العيش في كرامة ورفاهية ولـــه واحـــب صريح في حماية البيئة وتحسينها لصالح الأحيال الحاضرة والمستقبلية"(2).

ومن أهم ما توصل إليه المؤتمرون في استوكهو لم هو مبدأ الشراكة بين الدول كبيرها وصغيرها، والمنظمات الدولية، والأفراد والمؤسسات والجماعات في حماية وتحسين البيئة بأبعادها الكاملة، فلم يعد الإعلان مقصورا على الحكومات الموقعة عليه، بل شمل المنظمات الدولية المعنية بالبيئة وكذلك الأفراد الطبيعيين والمؤسسات الاجتماعية وجماعات الشباب والكهول والنساء والسكان الأصلين.

2− مؤتمر ريو دي جانيرو (1992):

سجل مؤتمر استوكهو لم عن البيئة البشرية 1972 نقطة تحول هامة، حيث تحركت الأمم المتحدة لتنسيق أنشطتها عن طريق إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو اليونيب. في: "توفير القيادة وتشجيع الشراكة في الاهتمام بالبيئة عن طريق الإيحاء للأمم والشعوب وإعلامها وتمكينها من تحسين نوعية حياتها دون الإضرار بحياة الأجيال القادمة". وقد تلت مؤتمر استوكهو لم العديد من المؤتمرات العالمية التي ركزت على ضرورة حماية البيئة وإشراك المجتمع المدني في التنمية المستدامة ومن بين أشهر هذه المؤتمرات: مؤتمر ريسو دي

⁽¹⁾ عبد الإله الوداعي، "القانون الدولي ودوره في حماية البيئة (الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف)"، في التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع العام والمجتمع المدني، المحرر: محمد بن إبراهيم التويجري (البحرين: المنظمة العربية للادارة البيئية)، ص.106.

^{(&}lt;sup>2)-</sup>أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص.30.

^{(30.} نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات) (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص.30.

جانيرو بالبرازيل عام 1992، الذي حضره عدد من رؤساء الدول يفوق أي مؤتمر سابق للأمم المتحدة $^{(1)}$.

لقد نص المبدأ الأول من هذا التصريح على: "يحتل البشر مركز الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ولهم الحق في حياة سليمة ومنتجة في انسجام مع الطبيعة"، كما تم في هذا المؤتمر اعتماد اتفاقيتين دوليتين هامتين بخصوص البيئة: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. وقد وقعت معظم دول العالم على العديد من الاتفاقيات إلى ضمان أوسع مشاركة جماهيرية في اتخاذ القرار⁽²⁾.

وتشمل "أجندة القرن 21" الصادرة عن نفس المؤتمر على أربعة أجزاء، يمكن اختصارها في (3):

- الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، وتشمل التعاون الدولي، محاربة الفقر، تغيير الأنماط الاستهلاكية، حماية صحة الإنسان وتوفير المستوطنات البشرية السليمة، العمل من أجل التنمية المستدامة.

- الحفاظ على الموارد وطريقة إدارتها، وتشمل حماية الغلاف الجوي للرض، إدارة الأراضي، حماية الغابات، محاربة التصحر والجفاف، تطوير المناطق الجبلية والمناطق الريفية عموما، الحفاظ على التنوع البيولوجي، حماية المحيطات وإدارة المياه العذبة، التعامل السليم مع الموارد السامة والضارة، إدارة النفايات الخطرة والمواد المشعة.

- دعم الدور الذي تقوم به الجماعات في التنمية المستدامة، مثل النـساء، الـشباب، السكان الأصليين، المنظمات غير الحكومية، السلطات المحلية والعمال والنقابات، رجال الأعمال والصناعة، العلماء والتكنوقراط والفلاحين.

- طرق تنفيذ أهداف أجندة الواحد والعشرين، وتشمل تمويل التنمية المستدامة ونقـــل التكنولوجيا والعلوم ونشر التعليم والوعي.

⁽¹⁾ أحمد أمين الجمل، مترجما، دبلوماسية البيئة (مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، دون سنة نشر)، ص.53.

⁽²⁾ أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص.31.

⁽³⁾ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سلسلة القانون البيئي الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة: الوجيز الغربي للقانون البيئي الدولي (دون بلد نشر: مطبوعات القانون البيئي، 1995)، ص.18.

3- مؤتمر جوهانسبورغ (2002):

تم التأكيد مجددا على مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عامة لدعم التنمية للعالم في الألفية الجديدة (1)، وبالرغم من أن هذه القمة خلت من ولادة أية اتفاقية بيئية جديدة إلا ألها قد وضعت الأساس ومهدت الطريق لاتخاذ إجراءات عملية لتمكين دول العالم من تنفيذ المبادئ والاتفاقيات التي نتجت عن المؤتمرات البيئية العالمية وخاصة مؤتمر "استوكهو لم" و"ريو دي جانيرو" مع التركيز على مبادئ "ريو" لتحقيق التنمية المستدامة خاصة البرنامج العالمي "جدول أعمال القرن 21"، الذي أعطى أهمية كبرى لمشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاجتماعية والأفراد ... في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: مساهمة المجتمع المدين في حماية البيئة

لقد أصبحت الجهود الذاتية والتطوعية ضرورة ملحة وعليه تتضاعف أهمية ما يقوم به المحتمع المدني في التنمية المستدامة، حيث فرض هذا الأحير نفسه كعنصر فاعل يتسم بالمسؤولية والتحدي في القضايا البيئية العالمية (2)، من خلال زيادة الوعي البيئي ومعالجة المشاكل البيئية محليا أو وطنيا أو عالميا، وذلك بالقيام بمشاريع وتنفيذ برامج تكون أهدافها واضحة منذ البداية، إذ لا ينحصر دور تنظيمات وجمعيات المجتمع المدني في الاستشارة بحسب بل يتعداه في الكشير مسن الحالات إلى المشاركة في صنع القرار البيئي من خلال التمثيل داخل بعض الهيئات العامة (3)، لأن المشاركة هي العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين احتماعيا واقتصاديا.

1- تعريف المشاركة:

المشاركة هي إسهام أهالي المجتمع تطوعا في جهود التنمية سواء بالرأي، العمل، التمويل... (4)، فيلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة الاجتماعية والسياسية في بلده، وتتاح له

⁽¹⁾ كمال رزيق، "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية"، مجلة الجندول 25 (2005)، ص.3.

⁽²⁾ أحمد حسين اللقافي وفارعة حسين محمد، التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل (القاهرة: عالم الكتب، 1999)، ص.329.

^{(&}lt;sup>3)-</sup> يمي وناس، المحتمع وحماية البيئة، <u>دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات</u> (الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004)، ص.131.

⁽⁴⁾ رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية (الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2002)، ص.238.

فرصة الإسهام في وضع الأهداف العامة لمحتمعه، واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وعلى هذا الأساس يعتبر الإنسان القادر والواعي بالأمور الهامة والحيوية التي تهم الوطن هو المحدد الرئيسي لأهداف التنمية، ولكن أيضا على مستوى المشاركة في تلك الأهداف⁽¹⁾.

2- أهداف المشاركة:

تختلف أهداف المشاركة نظرا لأهميتها في البرامج التنموية (2):

- المشاركة وسيلة لتحقيق التكلفة: أي أن المشاركة يمكن أن تسهم بإيجابية في رفع جزء من العبء عن كاهل بعض المؤسسات.
- المشاركة وسيلة لضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات: لأنها تقرب وجهات النظر بين تطلعات الجماهير ومطالبهم من الحكومة أو ممثليهم النيابيين ومن واقع الإمكانيات الحقيقية.
- المشاركة مطلب اقتصادي تنموي: بدون المشاركة نجد جماعات المحتمع تطالب بالعائد السريع والمادي الملموس لمشروعات التنمية خاصة المرتبطة بالاستهلاك، بينما مسشاركة القيادات وتفهمها للأوضاع يمكن أن يساعد في أن تعي الجماهير أهمية المشروعات الإنتاجية في التنمية وتأجيل بعض الحاجات المادية أو الاستهلاكية لصالح مستقبل المحتمع.
- المشاركة وسيلة لتحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات الاجتماعية: أصبحت الدول المانحة للقروض على قناعة كاملة بأن الوسيلة المأمونة للاستخدام الأمثل لهذه المساعدات لا بد وأن يكون من خلال القنوات التطوعية أو القائمة على المشاركة الأهلية لأنها ستكون على يقين من الاستخدام الأمثل لصالح الجماهير المحتاجة.
- المشاركة ضمان لتحديد مجتمعات الحاجة أو المشكلة: نظرا لمعايشة المشاركين من أبناء المجتمع لمشكلاتهم، مما يسهل حصر العدد وتوزيع الاستحقاقات.

⁽¹⁾⁻ محمود عودة، "المشاركة الشعبية والتنمية، دراسة في المعوقات البنائية والشفافية"، في المشاركة الشعبية والإصلاح: تأصيل – تفعيل – يجارب واقعية، المحرر، عفت محمد الشرقاوي (مصر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص.9.

- المشاركة وسيلة لتنمية قدرات المواطنين على عملية اتخاذ القرار وتزيد من عدد صناع القرار في المحتمع، مما يساهم في تكوين الكوادر الفعالة في جميع المحالات واكتشاف القيادات على مختلف المستويات⁽¹⁾.

- المشاركة وسيلة لتحسين فعالية المشروعات، فحتى لو لم يكن المنتفعون مشاركون في العملية، فإن إدارة شؤون المشروع قد تسعى إلى الحصول على آرائهم في صنع وتنفيذ المشروع⁽²⁾.

وتتجسد المشاركة من حلال دور المجتمع المدني في حماية البيئة والمتمثل في:

أ- دور الجمعيات في التربية البيئية: ونعني بالتربية البيئية محاولة بحنب الكثير من المشكلات البيئية التي تهدد نوعية حياة الإنسان، وغيره من الأحياء على الأرض عن طريق توضيح المفاهيم والخلافات المعقدة التي تربط الإنسان بالبيئة (3)، ويتمثل دور الجمعيات في نشر التربية البيئية من خلال عرض مضمولها (تدريب الأفراد لتحمل مسؤولياتهم، تنمية وتطوير الشعور بالمواطنة، تنشئة السلوك المبني على الوقاية واتقاء الضرر البيئي ...)، كيفية تحديد الجمهور المخاطب، الأماكن التي يمكن من خلالها الوصول إلى الجمهور والزمن المفضل للاتصال به.

ب- الدور التحسيسي: قد يكون أنجح أنواع العمل البيئي هو "التوعية بالقدوة" (4)، حيث لا ينحصر دور الجمعيات في الصلاحيات والإمكانيات التي تتاح لها للمشاركة في حماية البيئة وإنما يتعداه إلى تحسيس المواطنين ونشر الوعي وتعريف الأشخاص بحقهم في العيش في بيئة نقية.

ويتضح دور الجمعيات في التربية البيئية والدور التحسيسي في نشاط "جمعية حماية البيئة في الكويت" التي تقوم بدور كبير في ترسيخ "الثقافة البيئية" أو "التوعية البيئية" في المحتمع، من

⁽¹⁾ عبد الحكيم عمار ناجي، "المشاركة في صنع القرار في ليبيا منذ سنة 1998 (دراسة ميدانية لشعبية الزاوية)" (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005)، ص.25.

^{(&}lt;sup>(2)</sup>-سيمر عبد الوهاب، "المشاركة الشعبية في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع دراسة لبرنامج شروق"، في إ<u>دارة شؤون الدولة والمجتمع</u>، المحرر: سلوى شعرواي جمعة (القاهرة، مركز دراسات، واستشارات الإدارة العامة، (2001)، ص.270.

⁽³⁾⁻محمد حليل الرفاعي، "أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي"، مجلة المستقبل العربي 215 (1997): ص.75.

⁽⁴⁾⁻ نحيب صعب، "نص يبئي في امتحانات الثانوية العامة"، مجلة البيئة والتنمية، سبتمبر 2007، ص.17.

خلال جملة من النشاطات أبرزها إعداد برامج تلفزيونية خاصة عن البيئة، كما تحتفل سنويا بيوم البيئة العالمي، وذلك باستخدام كافة وسائل الإعلام لتنبيه الرأي العام بأهمية وضرورة حماية البيئة، والتركيز على توعية المواطنين بالموضوع الخاص الذي يحدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل عام، ومن نشاطاتها أيضا القيام بحملة إعلامية مكثفة في أسبوع من كل سنة تحت اسم "أسبوع البيئة"، تعقد خلالها الندوات وتصدر النشرات وتشارك التلاميذ في حملات توعية خاصة (التربية البيئية). كما أن الجمعية تشجع الناس على المشاركة في مسابقات للصور البيئية تتضمن كيفية تعامل الإنسان مع البيئة، إضافة إلى إصدار مجلة "البيئة" إلى جانب كتيبات تحت اسم "قضايا البيئة"، ونشرت حتى عام 2008، 15 قضية بيئية تغطي مختلف مجالات البيئة.

ج- مشاركة الجمعيات في بلورة القرارات البيئية: وذلك من خلال:

المشاركة في عقد المؤتمرات الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة مثل: مــؤتمر اســتوكهو لم (1972)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج مونتيفيديو للتطوير والمراجعة الدوريــة للتعــاون البيئي (1981)، مؤتمر ريو دي جانيرو (1992)، مؤتمر جوهانسبورغ (2002)، فضلا عن هذا، مؤتمر "الدور التكاملي للتنظيمات غير الحكومية والدولية في التنمية المستدامة" الذي عقــد في دولة قطر من 40 إلى 06 مارس 2002، الذي نوه بأهمية دعم الجمعيــات والتنظيمــات غــير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام وحماية البيئة بشكل خاص، وتم التطرق إلى هذا الأمر من خلال ورشتا عمل: الأولى تحت عنوان "بناء القدرات الذاتية للجمعيات والتنظيمات غير الحكومية وكيفية غير الحكومية"، والثانية كانت بعنوان "احتياجات الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية وكيفية التعامل مع المؤسسات الدولية للتسريع في دفع عجلة التنمية المستدامة للمجتمعات" (2).

ممارسة الضغوطات على الحكومات: وتتجلى ممارسة الضغوطات على الحكومات من طرف تنظيمات المجتمع المدني في المثالين الآتيين:

الأول: أين أثارت فيها كارثة بيئية المواطنين، وقعت في قرية هولندية صغيرة تدعى "ليكر كرك" في عام 1979، عندما حصلت جماعة صغيرة منظمة من المواطنين على وثائق تظهر

⁽¹⁾ موسى لحرش، "المجتمع المدني كفاعل أساس في دعم التنمية الملائمة بيئيا"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية 02 (2008): ص.135. (2) المرجع السابق، ص.143.

أن حكومتهم المحلية قد سمحت بطمر النفايات الكيماوية دون تصاريح سليمة، توجهت الجماعة وهي مسلحة بالأدلة على أن 1650 برميلا من الأصباغ والنفايات الصناعية قد طمرت في منطقتهم، إلى الصحف المحلية، كان المحتجون غاضبون جدا من الأخبار اليّ ذكرت بأن المسؤولين في حكومتهم المحلية قد أصدروا إذنا بالتخلص من النفايات بأثر رجعي، ودون تعليق أو جلسات استماع عمومية، فقاموا بعرض قضيتهم مباشرة على الحكومة الوطنية، وعلى الرغم من أن الحكومة الوطنية كانت تفتقر إلى أي تفويض تشريعي واضح، فإنها قد ردت على شكواهم بإجراءات مثيرة للدهشة: فقد شحنت مياها للشرب معبأة في زجاجات، وأحلت السكان واشترت منازلهم بسعر الأسواق، وأمنت كل شيء حتى النقود اللازمة لرعاية الأطفال السكان واشترت المواطنين بالمال اللازم لتوكيل محامين لمساعدةم (1).

الغاين: ويتمثل في عملية إزالة الغابات الاستوائية، إذ تبنى الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعية والموارد الطبيعية (IUCN) (الذي يعد منهجية تضم في عصويتها دولا ووكالات حكومية وأخرى غير حكومية) قضية الغابات الاستوائية للمرة الأولى عام 1972، في رد فعلها على قرار الحكومة البرازيلية الذي يقضي بالإسراع في عملية نشر المستعمرات والمشاريع التنموية في الأمازون. تضمنت الرسالة التي وجهت إلى السرئيس البرازيليي "ايميلو غراستا زوميديسي" والتي حملت توقيعات كل من رئيس (IUCN) ويدعى "هارولد ج. كوليدج" إلى حانب رئيس الصندوق الدولي للحياة البرية (WWF) الأمير الهولندي "برنارد" إشارة إلى "الحاحة إلى أخذ المشكلات البيئية التي تنطوي عليها عملية تنمية الأمازون بعين الاعتبار" وكما كان متوقعا أزعجت تلك الرسالة الحكومة البرازيلية. تنامى الاهتمام بتلك القصية بسشكل متسارع وبتشجيع من المنظمات غير الحكومية، فقامت (IUCN) و (WWF) بتبني قصية غابات المطر الاستوائية، وفي عام 1977 تم إضافة قطاع خاص بالبيئة والموارد الطبيعية إلى المنظمات الأمريكية والخارجية بفعل المساعدة، كما بدأت وكالة الإنماء الدولي ترعى المشاريع المنظمات الأمريكية والخارجية بفعل المساعدة، كما بدأت وكالة الإنماء الدولي ترعى المشاريع

^{(&}lt;sup>(1)-</sup> ترجمة مراجعة، <u>السياسات العامة المقارنة: سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان</u> (بدون بلد نشر: الأهلية للنشر والتوزيع، 1989)، ص.467.

التي تستهدف إدارة الموارد الطبيعية، وفي عام 1980 قام الكونغرس بعقد حلسات استماع حول عمليات إزالة الغابات الاستوائية (1).

هذا فيما يخص دور المجتمع المدني في المجال البيئي، أما دوره في المجال الاحتماعي فهذا ما سيتم تناوله فيما يلي.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في المجال الاجتماعي

كما سبق الذكر فللمجتمع المدني دور مهم وفعال في المحال البيئي إضافة إلى الــدور الذي يلعبه في الجحال الاجتماعي مثل دوره في توفير الأمن والسلام من خلال إيجاد بيئة موائمــة بما في ذلك إنهاء الاحتلال ونبذ التهديد بالعدوان، وله كذلك دور في مجال تحسين مستوى السكن والصحة من خلال تعزيز وتطوير سياسات سكانية متكاملة والارتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة (²⁾، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى دور المحتمع المدني في مكافحة الفقر الذي سوف يظل في عن القدر الكافي. وتفيد مصادر البنك الدولي أن نسبة سكان العالم الذين يعيــشون بــدولار واحد أو أقل في اليوم كانت تبلغ 22% أو 1.2 مليار نسمة في عام 1993، وبحلول عام 2001 انخفضت هذه النسبة إلى 17.8% أو أكثر من مليار نسمة بقليل جدا ويرجع الفضل في ذلك لآسيا أساسا، بينما تفاقم الوضع في إفريقيا ويعزي الخبراء ذلك إلى الحروب والأمراض الفتاكة والنظام التجاري الجائر وندرة الاستثمارات وسوء الإدارة، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن أعداد الفقراء قد تنخفض إلى 620 مليون نسمة بحلول عام 2015 أو بنحو 09 من سكان العالم، لكن رغم هذا فإن العالم ليس في طريقه لا إلى بلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية (أي الحد من الفقر بمقدار النصف بحلول عام 2015) ولا إلى تحقيق الأهداف الإنمائيـة الأحرى للألفية والتي يرتبط معظمها ارتباطا مباشرا بديناميات الفقر⁽³⁾.

⁽¹⁾ لينا حمدان، مترجما، نشاط بلا حدود، (عمان: دار البشير، 2005)، ص.204.

⁽²⁾ جامعة الدول العربية، "مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية"، تم تصفح الموقع يوم: 8جوان2009،

<www.unep.org.bh/Newsroom/pdf/(g)Arabic%20imitiative%20wssd.Arabic.doc.>

⁽³⁾ بحموعة آسيا والمحيط الهادي، "التأمل في مستقبل دور اليونسكو: بعض القضايا والاتجاهات والتحديات الرئيسية" (وثيقة نقاش من أجل: المشاورة العالمية بشأن مستقبل دور اليونسكو، 2 ماي 2006).

أولا: تعريف الفقر وعلاقته بالتنمية المستدامة

1- تعريف الفقر:

الفقر ضد الغنى، والفقير جمع فقراء، يقال "فقر، يفقر" إذا قل ماله، ويقال في المؤنث فقيرة وجمعها فقراء فتقول: سفيهة وسفهاء، وكقولنا المرأة فقيهة ونسوة فقهاء، وقيل إن مؤنثها يجمع على (فقائر) فتقول امرأة فقيرة ونسوة فقائر، والمفاقر هي وجوه الفقر، فتقول: "أغنى الله مفاقره، أي أغناه وسد وجوه فقره".

والفقير معناه: المفقور، وهو الذي نزعت فقرة من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر، وقد ورد الفقر . معنى الإعارة فتقول: "أفقرت فلانا ناقتى" أي أعرته فقارها.

لكن المعنى الشائع للفقر هو قلة المال وشحته، وهو المعنى المشهور من بين تلك المعاني اللغوية بحيث إذا أطلق لفظ الفقر فهم منه أنه ضد الغنى⁽¹⁾.

والفقر -حسب القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية عام 1990- هو "حالة تتصف بالحرمان الشديد من حاجات الإنسان الأساسية والتي تشمل: الغذاء، ماء السشرب النقي، الرعاية الصحية، المسكن، التعليم، الإتاحة للمعلومة"، وهذا التعريف أكثر شمولا من التعريف الاقتصادي: "دخل أقل من دولار واحد في اليوم"(2).

2 علاقة الفقر بالتنمية المستدامة:

إن الإنسان هو محور التنمية المستدامة لذا ولتحقيق هذه الأحيرة وجب الاستمرار في صحة وتعليم السكان الحاليين من أجل عدم خلق ديون اجتماعية على الأجيال القادمة، وينبغي عدم استخدام الموارد بأسلوب يخلق ديونا بيئية عن طريق إساءة استغلال طاقة الأرض على التحمل والإنتاج، وبصورة عامة يشمل أدنى حد من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة توزيع أكثر إنصافا، أوفر صحة وأفضل تعليما، حكومة لا مركزية تقوم على مزيد من المشاركة، القضاء على الفقر لأن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، فالمفهوم نفسه يعبر عن وضع اقتصادي هو

⁽¹⁾ عبد الله السلام حمدان اللوح ومحمود هاشم عنبر، "علاج مشكلة الفقر (دراسة قرآنية موضوعية)"، بحلة الجامعة الإسلامية 1 (2009)، ص.317.

⁽²⁾ محمد عثمان عبد المالي، تم تصفح الموقع يوم: 08ماي080، <www.sjph.net.sd/Files/vol2i4p232.pdf > «2009

الفقر المادي، كما يعبر عن وضع اجتماعي هو الاستبعاد والتهميش، وظل يشكل مصدر تهديد للأمن الاجتماعي بشكل حاص والتنمية بشكل عام، سواء في المجتمعات الغنية أو الفقيرة (1)، لأن الفقر يضعف من قدرة الشعوب على التنمية، بالنظر إلى الأجيال التي ينتجها حيث تكون ضعيفة حسميا وعقليا كما أنه ينتشر عبر الأزمان (2)، لذا وجب إعطاء أهمية لمشكل البطالة، فالمتعطل سيكون دائما فقيرا وهذا ما سيؤثر على مستوى الفرد في جميع النواحي.

ثانيا: دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي

يعتبر مجال مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي المجال الأول الذي برزت فيه أشكال التضامن، فالمجتمع المدني يعمل على البحث وجمع إحصائيات المعوزين، وهذا عن طريق الجمعيات باعتبارها الأقرب للمواطن وممثليه أمام الإدارة، فبعد إنشاء قوائم المعوزين تقوم بتقديمها للجهات التي توزع مختلف الإعانات المخصصة لهم ومختلف الفئات المحتاجة، وبالتالي تكون حريصة على ضمان الإعانات لهم وضمان عدم التأخر في تقديمها، ويظهر دور المجتمع المدني في تكريس قيم التضامن في: الإعانات الاجتماعية للأطفال، الإعانات الطبية، الإعانات الاجتماعية...الخ⁽⁸⁾.

ولمحاربة الفقر والحد من التهميش الاجتماعي يعمل المحتمع المدني على:

1- تدعيم التعليم:

من منطلق "التعليم للجميع" تساعد الجمعيات النشطة على تحقيق هدف التعليم قبل التمدرس لصالح جميع الأطفال، وهذا ما قامت به لجنة بنجلاديش لتطوير الريف (براك) التي قدمت برنامجا للتعليم الابتدائي غير الرسمي لأطفال الفقراء، والريفيين والمتسربين من التعليم

⁽¹⁾ رواء زكي يونس الطويل، استدامة الموارد مسؤولية مشتركة في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، في التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المديني (المنامة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجمعية العربية للإدارة المبيئية)، ص ص.143-151.

^{(2&}lt;sup>0</sup> الطاهر سعود، "موضوعية ترشيد الحكم في تراثنا العربي الإسلامي: كتاب بدائع السلك في طبائع الملك لأبي عبد الله بن الأزرق نموذجا" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007)، ص 56.

⁽³⁾ المدرسة الوطنية للإدارة، النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة —دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري– (الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة، 2006–2007) ص.139.

والذين لا يستطيعون الحصول على التعليم الرسمي، حيث أنشأت مدارس لتعليم الأطفال مسن عمر 80 إلى 14 عاما، تتكون هذه المدارس من حجرة واحدة بما 33 طالبا ومعلم واحد، وتركز على تعليم الرياضيات والدراسات الاجتماعية واللغة الانجليزية، وحتى عام 2006 قامت (براك) بإنشاء ما يقرب من 11 ألف مدرسة ابتدائية وما يقرب من 16 ألف مدرسة للتعليم الابتدائي، وفي عام 2003 التحق ما يقرب من 101 مليون من الأطفال (66% من بينهم من الفتيات) . عمدارس (براك)، حيث ضمت هذه المدارس ما يقرب من 3 ملايين طفل (65% منهم فتيات)، كما تخرج منها ما يقرب من 201 مليون طفل والتحق 91% منهم . عمستويات أعلى في الدراسة (10.

2- ضمان العدالة بين الجنسين:

نظرا للتحولات المختلفة في نمط الحياة أصبح الهدف الأساسي للجمعيات ليس فقط تدعيم التعليم وضمانه لصالح الجميع وإنما تعداه إلى ضمان العدالة بين الجنسين، ففي رواندا على سبيل المثال أولت منظمات التنمية أهمية كبيرة للمرأة كي تقلص من عملية الفقر، فبعد مذابح رواندا الجماعية عام 1994، قامت النساء بتنظيم أنفسهن وإنشاء تحالفات فاعلة عبر المحتمع المدني والحكومة والبرلمان للضغط باتجاه المساواة، وقد أو جدت الحكومة وزارة مكرسة لتمكين المرأة، وسياسة وطنية للنوع الاجتماعي، تم إعدادها عام 2001⁽²⁾، وهذا نوع من أنواع الضغط الذي تمارسه الجمعيات الأهلية بصفة حاصة والمجتمع المدني بصفة عامة على الحكومات من أجل تحقيق أهدافها.

-3 ضمان صحة النساء (خاصة الأمهات) ومكافحة الأمراض المتنقلة:

في هذا الإطار تقوم الجمعيات بملتقيات وأيام دراسية حول الأمراض المتنقلة، وهذا بمشاركة أطباء لتحسيس وتوعية الأطفال، خاصة في مقر الجمعيات، كما تقوم أيضا بتخصيص أيام لتوعية الأم الحامل وكيفية حماية طفلها، خاصة وأن هناك علاقة قوية بين الصحة والفقر، فالفقر يدمر حياة الإنسان، وهو أكبر عدو للصحة وللتنمية، فقد تسبب مرض الإيدز في إحدى شركات السكر في كينيا في 8 آلاف يوم عمل ضائع على مدى عامين، كما انخفض الإنتاج

⁽¹⁾ أميرة محمد عبد الحليم، "جنة بنجلاديش لتطوير الريف"، مجلة السياسة الدولية 174 (2008): ص.79.

⁽²⁰⁰⁸⁾ على، "المجتمع المدني والتنمية في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، 174 (2008)، ص.117.

بنسبة 50%، وزادت تكلفة الإنفاق على الجنازات 500% وتكاليف الرعاية الطبية 1000%، وتم كذلك التوصل إلى نتائج مماثلة في إحدى شركات التعدين في بتسوانا، لذا كان لزاما على منظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورها المنوط بها لمواجهة مثل هذه الأمراض، ففي أوغندا بدأت خدمات الإغاثة الكاثوليكية برامجها الأولى الخاصة بمرضى نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في عام 1989 في ماسكا، وتنخرط خدمات الإغاثة الكاثوليكية من خلال شبكتها الواسعة من الأبرشيات الكاثوليكية ومؤسسات الرعاية الصحية وغيرها من المنظمات الدينية، في توفير طائفة من الخدمات التي تجمع بين رعاية المصابين ومنع وقوع إصابات جديدة (1).

4- تحسيس أفراد المجتمع:

تؤدي منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا من خلال القيام بتحسيس حل أفراد المجتمع بضرورة مكافحة الفقر وحقهم في العيش واستغلال كل الموارد المتاحة، وكمثال عن ذلك ما قام به "الفضاء الجمعوي" في المغرب بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني المغربي والحكومة المغربية والأمم المتحدة، حيث نظم مؤتمرا وطنيا بعنوان "قمة الألفية بعد 5 سنوات حما هو دور المجتمع المدني المغربي؟ - " بين 90 و 11 سبتمبر 2005، حيث تم تنظيم وقفة تحسيسية أمام مقر الأملم المتحدة في الرباط تم من خلاله توزيع شرائط بيضاء "ونداء الحركة المدنية بالمغرب من أحلل مكافحة الفقر" وقد كان المنظمون قد وجهوا رسالة إلى الوزير الأول في المغرب حول الترام المغرب بأهداف الألفية للتنمية (2).

إضافة إلى الدور الذي يقوم به المحتمع المدني في المحال البيئي والاحتماعي، فإنه يقوم كذلك بدور بارز وحلي في المحال الاقتصادي.

⁽¹⁾⁻ خالد حنفي على، المرجع السابق، ص.117.

⁽²⁾ نشرة الشبكة 12، "تعليق حول قمة الأمم المتحدة والتقدم في تحقيق أهداف الألفية للتنمية"، تم تصفح الموقع يوم: 08ماي2009،

<www.ammd.org/newslatter/september/13.doc.>

المطلب الثالث: دور المجتمع المدين في المجال الاقتصادي

وكمثال عن هذا الدور الذي يقوم به المحتمع المدني في المحال الاقتصادي، دوره في دفع الشركات سواء كانت عامة أو خاصة على تحمل المسؤولية الاجتماعية عند سعيها لتحقيق أرباحها.

أولا: تعريف المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

1- تعريف المسؤولية الاجتماعية:

في عام 1939، قال ديف باكارد أحد مؤسسي شركة هيلوت باكارد الشهيرة في صناعة المعلومات "أعتقد أن كثيرا من الناس يفترضون خطأ أن الشركات تقام لتحقيق الأرباح، وعلى الرغم من أهمية ذلك، إلا أننا يجب أن نبحث بعمق أكبر عن أسباب وجودنا، وحينئذ سنصل حتما لنتيجة مؤداها أن مجموعة من الناس تتفق سويا على إنشاء مؤسسة يطلق عليها شركة للعمل معا، على تحقيق هدف ما كان في استطاعة أي منهم أن يحققه منفردا ومن هنا فإلهم يقدمون خدمة للمجتمع"(1).

وفي الخمسينات قام مليتون فريدمان بتعريف المسؤولية الاجتماعية فقال: "إن المسؤولية الأساسية لمؤسسات الأعمال في النظام الاقتصادي الحر تتلخص في تحقيق الأرباح بــشرط ألا يتعارض ذلك مع القواعد الأساسية للمجتمع، سواء ما هو منها موجــود في القــوانين أو في الأعراف والقيم الاجتماعية".

وفي كتابه "المسؤولية الاجتماعية ورجل الأعمال" أسس هاورد باون أول تعريف لهذا المفهوم بأنه "التزام مؤسسات الأعمال بأداء أنشطتها بحيث تتوافق مع أهداف وقيم المجتمع".

أما في الستينات، فقد طور كيت ديفيد ما يعرف بالقانون الحديدي للمسسؤولية الاجتماعية والذي يربط بين حجم تلك المسؤولية وحجم مؤسسة الأعمال ومدى تأثيرها في المجتمع.

⁽¹⁾ إبراهيم عبد الجليل السيد، المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال: برنامج مؤسسات الأعمال للتنمية المستدامة، في التنمية المستدامة والإدارة المختمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدي، المحرر: محمد إبراهيم التويجري (البحرين: المنظمة العربية للإدارة والجمعية العربية للإدارة البيئية، بدون سنة نشر)، ص.36.

في السبعينات برزت نظرية أصحاب المصلحة والذين امتدوا ليشملوا ليس فقط حملة الأسهم ولكن كل ما يتعامل مع مؤسسة الأعمال مثل العاملين فيها، والعملاء ومؤسسات المجتمع الذي تعمل في إطاره.

وخلال الثمانينات كثرت الدراسات التي تهدف إلى تحديد "المسسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال" وكيف يمكن قياس الفوائد التي تعود منها على مؤسسات الأعمال والمجتمع، وبدأت البحوث للربط بين تحقيق الأداء الاقتصادي مع الالتزام بقيم المجتمع وأهدافه.

ومع بداية السبعينات وخاصة بعد مؤتمر ريو دي جانيرو (1992)، ومع تطور مفهوم التنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة، بدأت مرحلة جديدة في تطور مفهوم "المسؤولية الاجتماعية" حيث أشارت "أجندة القرن21" الصادرة عن مؤتمر ريو إلى ضرورة تبني قطاع الأعمال مفاهيم حماية البيئة من خلال استخدام تقنيات وأساليب الإنتاج الأنظف من أجل حسن استخدام المواد الطبيعية (1).

وفي عام 1998 أطلق "المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة" برنامجا يهدف إلى التحديد الدقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال وكيفية تحويله من مجرد مفهوم نظري إلى ممارسات عملية داخل مؤسسات الأعمال، بالإضافة إلى تحديد الأدوار بين مؤسسات الأعمال والحكومات من أجل تبني هذا المفهوم ونشره على نطاق واسع، وقد أسفرت تلك الجهود عن الاتفاق على تعريف مفهوم "المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال" والذي مفاده "التزام مؤسسات الأعمال بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمل مع العاملين وعائلاتهم وكافة مؤسسات المحتمع من أجل تحسين نوعية الحياة"، وبشكل أبسط فالمسؤولية الاجتماعية هي النظر إلى الشركة كمواطن جيد(2).

وفي عام 2000 أطلق السكرتير العام للأمم المتحدة مبادرة تعرف بالاتفاق العالمي وفي عام 2000 أطلق السكرتير العام اللاتزام الطوعي بعشرة مبادئ متفق عليها بالفعل وهي مبادرة تدعو مؤسسات الأعمال إلى الالتزام الطوعي بعشرة مبادئ متفق عليها بالفعل ععرفة المجتمع الدولي من بينها حقوق الإنسان، قوانين العمل، حماية البيئة، مكافحة الفساد

⁽¹⁾ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات "المفاهيم – المبادئ – التجارب" تطبيقات الحوكمة في المصارف (القاهرة: الدار الجامعية، 2005)، ص.3.

^{(&}lt;sup>2)-</sup> المرجع السابق، ص.3.

وقد شارك في هذه المبادرة الطوعية نحو 2144 من مؤسسات الأعمال على مستوى العالم، بالإضافة إلى مجموعة من المنظمات الدولية مثل: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية...، وقد بلغ عدد الشركات العربية حوالي 41 شركة، هذا ما يوضح ضعف المشاركة في هذه المبادرة.

وفي عام 2002 أصبحت مبادرة التقارير الدولية التي أطلقت عام 1997 أحد المراكز المتعاونة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعمل أيضا بالتعاون مع مبادرة الاتفاق العالمي، وتعتبر عضوية هذه المبادرة مفتوحة لجميع المنظمات المعنية ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني حيث تشارك المؤسسات الأعضاء في صنع القرار داخل المبادرة، كما تشارك في توفير الموارد المالية اللازمة لعملها، ومنذ إنشاءها عملت تلك المبادرة على تطوير مجموعة من الأدلة الإرشادية الخاصة عمؤ شرات التنمية المستدامة داخل مؤسسات الأعمال ومن بينها تحمل المسؤولية الاجتماعية (1).

-2 علاقة المسؤ ولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة:

للمسؤولية الاجتماعية علاقة وطيدة بالتنمية المستدامة، فهي تدخل ضمن أبعادها الثلاثة: البيئي والاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال تحمل الشركات لمسؤوليا هم الاجتماعية تستطيع هذه الأخيرة تفادي ما يمكن أن يحدث من جراء سعيها وراء تحقيق مصالحها وأرباحها، كذلك تقوم الشركات بإدراج الأهداف الاجتماعية جنبا إلى جنب وبالتوازي مع أهدافها الاقتصادية ما يؤدي إلى تبني معنى أوسع للعائد الذي يعود بالفائدة على كل أفراد المجتمع بيئيا واجتماعيا واقتصاديا.

ثانيا: دور المجتمع المدني في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية أو Corporate Social Responsability من أهم المفاهيم التي يتم تداولها اليوم في أوساط المال والأعمال حول العالم، وتبرز أهمية هذا الطرح على ما تسببه الأنشطة الاقتصادية من تدهور بيئي وسوء صحة الإنسان، ناهيك عن المردود السلبي لتلك الآثار البيئية على الأمن القومي والمستوى الاقتصادي للدولة، ما أدى إلى دفع

⁽¹⁾ إبراهيم عبد الجليل السيد، مرجع سابق، ص-43.

السياسات الاقتصادية باتجاه تحقيق التوازن في العائد بين المشروع الاقتصادي وحماية البيئة من التلوث، مع الأحذ بعين الاعتبار دور المجتمع المدني كرقيب ومشارك أساسي في تفعيل مبادئ المسؤولية الاحتماعية للمشروع الاقتصادي⁽¹⁾.

لقد كان للمجتمع المدني دور محوري في تبني الفكرة والترويج لها، حيث وضعها ضمن معايير التقييم التي يتم على أساسها ترتيب الشركات بحسب درجة الثقة فيها، فهناك شركات قفزت إلى مرتبة أعلى على القائمة من خلال البرامج المقدمة من جانبها لمساعدة المحتاجين، في المقابل سقطت شركات أخرى أو حتى قطاعات بأكملها كالـسيارات، الطاقـة، الطـيران، التبغ،...، نتيجة عدم مراعاتما للمعايير الأخلاقية، فالمسؤولية تعدت دورها كمهمة تكميلية في الشركات الخاصة، يقدم عليها أصحابها بحسهم الفردي وبدوافع أخلاقية، لتصبح جزءا لا يتجزأ واتجاها واضح المعالم محدد الأهداف، يتم إدماجه في صميم برامج الشركة وخططها الـسنوية واستراتيجياتها المستقبلية، هذا ما استتبع تخويل المجتمع المدين سلطة الرقابة والمراجعة والمحاسبة⁽²⁾، وحتى تؤتى المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي ثمارها وجب اعتماد وترسيخ مفهوم الأثر التراكمي للتلوث، استنادا على مفهوم العدالة البيئية بين مختلف المواقع العمرانية على مستوى الدولة⁽³⁾، أي لا يجب الاعتماد على قياس الأثر البيئي للمشروع الاقتصادي منفردا، بل يجب النظر إلى الأثر التراكمي للتلوث نتيجة زيادة حجم المخلفات الغازية والسائلة والصلبة للمشروع، المستمرة داخل عناصر المحيط الحيوي، وأثر ذلك على صحة الإنــسان والبيئــة في المستقبل، ومن ناحية تأصيل مفهوم العدالة البيئية فقد ظهر حديثا في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، حينما لاحظت منظمات المجتمع المدني المهتمة بالبيئة، أن مصافي ومعامل البترول وغيرها من المنشآت الصناعية ذات المخلفات البيئية الخطرة علي صحة الإنسان، قد تمركزت في المناطق الفقيرة التي يسكنها أغلبية ساحقة من الأفارقة الأمريكيين.وقد انتشرت بهذه المناطق الإصابات بالتدرن الرئوي والربو وغيرها من الأمراض بين أفراد هذه الشريحة الفقيرة، حيث كان قياس الأثر البيئي يعتمد على مبدأ الأثر الفردي

⁽¹⁾ حمدي هاشم، "البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي"، تم تصفح الموقع يوم: 09ماي2009،

< www.p-training-c.com/articles/social-responsability.pdf->

⁽²⁾ ناهد عز الدين، "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال ... نماذج عالمية"، مجلة السياسية الدولية 174 (2008): ص.87-89.

⁽³⁾⁻محمد عاطف كشك، <u>العدالة البيئية في مصر</u> (القاهرة، دار مصر المحروسة، 2002)، ص.31.

للمشروع، أي حجم التلوث الناتج عن المشروع الاقتصادي منفردا دون ملاحظة الأثراكمي للتلوث في البيئة المحيطة، ويرجع ذلك إلى نقص في التشريع البيئي الأمريكي أمام معالجة هذه الحالة، وقد اهتمت جمعيات البيئة في أمريكا بهذه القضية، مما دفع إدارة الرئيس كلينتون (1994) إلى إصدار تشريع لترسيخ مبدأ العدالة البيئية بين المناطق والسكان بدون أدني تمييز. وحدير بالذكر أنه في بودابست (ديسمبر 2003) قد نظمت ورشة عمل عن "العدالة البيئية" لدول وسط وشرق آسيا، وأوصت بضرورة إرساء قواعد وإجراءات ذلك المفهوم الإنساني للعدالة بين الأقاليم والسكان في الدول الأوروبية (1).

أما في اليابان، كانت منظمات حماية البيئة من أولى القوى الفاعلة في المحتمع المدني التي مارست الاحتجاج على تجاوزات الصناعات الضارة بالبيئة، وكانت وراء الكشف عن تسبب بعض الصناعات في انتشار التلوث والأمراض واعتمدت العمل عبر محورين:

- الضغط على الحكومة والحزب الحاكم من أجل إصدار التشريعات البيئية، وفرض الضوابط القانونية الملزمة على الشركات.
- مخاطبة الشركات الصناعية ذاها، واستطاعت إجبارها على دفع التعويضات المناسبة للضحايا المتضررين.

وبعد جولة من تبادل الاتهامات مع الشركات، التي وصفتها بترويج إدعاءات كاذبة، ومحاولة ابتزازها للحصول على تمويل، أثبتت تلك المنظمات مصداقيتها، عندما رفضت قبول عروض الشركات من التبرعات المالية (هدف إسكاتها أو تخفيف الهجوم عليها)، رافعة شعار "فقراء لكن شرفاء" واستمرت على عهدها في رصد الأنشطة الملوثة للبيئة وتسجيلها في تقاريرها بكل نزاهة وحيادية. ما جعل الحكومة اليابانية تفرض رقابة على هذه الشركات، كما قامت كذلك برفع حجم التبرعات التي تدفعها الشركات للمنظمات غير الحكومية بعدما أثبتت هذه الأخيرة فعالية في مواجهة زلزال 1995⁽²⁾.

⁽¹⁾⁻ حمدي هاشم، مرجع سابق.

⁽²⁾⁻ ناهد عز الدين، مرجع سابق، ص.87.

من خلال ما سبق يمكن القول أن للمجتمع المدني القدرة والإمكانية على تحسين أوضاع المجتمع في مختلف الميادين إذا ما أتيحت له الفرص، خاصة إذا وجد الدعم من مختلف الجهات المعنية بالتنمية.

ففعالية الدور الذي تقوم به تنظيمات المجتمع المدني، مرهونة بمساندة الدولة لها، وذلك من خلال توفير الأطر القانونية والمؤسسية الملائمة، وتوحيد المناخ السياسي والاقتصادي المناسب، فمهمة تحقيق التنمية المستدامة في الدول ليست بالمهمة السهلة والعادية، وإنما هي قضية صعبة للغاية، تتطلب تظافر جهود الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

المبحث الثاني: العلاقة بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص

إن للمجتمع المدني دور كبير في تحقيق التنمية، لكنه ليس الوحيد في هذا المجال، فهو بحاجة إلى دعم ومساعدة أطراف أخرى مثل الدولة والقطاع الخاص.

المطلب الأول: الدولة كفاعل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة

تعتبر الدولة شريك أساسي في عملية التنمية ومراقب لها، كما ألها تحفز لتوجيه مختلف النشاطات التي يحتاجها الجتمع.

أولا: تعريف الدولة

الدولة عبارة عن كيان وتنظيم سياسي يتطلب توفر "إقليم" و"شعب" و"سلطة حاكمة" عليا تخضع لها جميع الأفراد (1).

كما تعرف الدولة على أنها الأجهزة المعنية بشؤون السياسة والإدارة الهادفة إلى تحسين خدمة المواطن (2)، والتي يجب أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تسمح بتشكيل منظمات المجتمع المدني (1).

^{(&}lt;sup>1)-</sup> فتيحة هارون، "الحكم الراشد ومعضلات الدولة الحديثة بدول العالم الثالث – الدولة العربية نموذجا-" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر 8-9 أفريل 2007)، ص.192.

⁽²⁾⁻ محمد مرعي مرعي، دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة: المسؤوليات، في التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، المحرر: محمد إبراهيم التويجري (البحرين: المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجمعية العربية للإدارة البيئية، بدون سنة نشر)، ص.78.

لقد تحولت الدولة من فاعل رئيسي ومركزي في تخطيط وصنع الـسياسات العامـة، وممثل للمجتمع في تقرير هذه السياسات وتنفيذها، ووسيط بين الفئات والطبقـات في حـل المنازعات، بل ومالكة للمشروعات ومسؤولة عن حسن إدارها، وعن إعادة توزيـع الـدخل وتقديم الخدمات وعدالة توزيعها بين الفئات الاجتماعية، لتصبح اليوم الشريك الأول – ولكن بين شركاء عدة – في إدارة شؤون الدولة والمجتمع (2).

ثانيا: طرق مساهمة الدولة لتحقيق التنمية المستدامة

1- رسم السياسات وصنع القرار:

إن الدولة هي التي ترسم السياسات وتصنع القرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل، بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها، بل على العكس تكون في مجملها ضمن إطار وضع هذه السياسات مراعاة الجوانب ومناحي التنمية المستدامة، فلا يستم في صل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية، فالاقتصاد لا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي أن

2- الرقابة والمتابعة:

إن الدور المركزي للدولة ومؤسساتها هو لعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر، كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي العناية بالوضع الداخلي للبيئة الذي يفترض أن يكون منسجما مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وانعكس هذا التوجه على الوضع المحلى من خلال وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، تضعها وتطبقها

⁽¹⁾⁻ ياسين بوجردة، "واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007)، ص.358.

⁽²⁾ فتيحة أوهايبية، "المواطنة في ظل الحكم الراشد" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدول حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007)، ص.123.

كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافـــة العمل الحكومي، ابتداء من الموظف وانتهاء بالمؤسسة التي يعمل بها⁽¹⁾.

3- سن ووضع قوانين:

والمقصود هنا إيجاد ووضع آليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي، فقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية وقوانين العمل والعمال وما بين البيئة وأنظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للأمام بقوانين عصرية تؤكد النهج الشمولي للتنمية، هذا الدور يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود كذلك يمثل تطبيق جملة القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة ركيزة المحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد⁽²⁾.

4- تحديد الأولويات والتنسيق بين القوى الفاعلة:

لم تعد قوة الدولة ترقمن بقدرتها على فرض إرادة مؤسساتها على المجتمع بالقوة المادية، بل بقدرتها على تحديد الأولويات والتنسيق بين القوى الفاعلة في المجتمع طلبا لتحقيق هذه الأولويات، فالدولة الأقل هيمنة هي الأقدر على تحقيق الأهداف المجتمعية بسبب قدرتها على التكيف والاستجابة لاستحقاقات العولمة، وإيجاد الوسائل الكفيلة لممارسة سلطانها عبر تنفيذ مشاريع تنموية حقيقية (3).

⁽²⁾ المرجع السابق.

⁽²⁰⁰⁹عمد زاهي المغيربي، "دور حديد للدولة والقطاع الخاص"، تم تصفح الموقع يوم: 03فيفري2009، www.akhbar-libyaonline.com/index.php?option=com-comtent &task=view&id=23557&Itemid=1-42k.>

5- الانضمام إلى المنظمات الدولية:

حيث تسهم المنظمات والبرامج الدولية في دعم المؤسسات الوطنية العاملة في محال التنمية المستدامة. وكمثال عن هذه المنظمات الدولية نذكر: مرفق البيئة العالمي، الأماللتحدة..(1)

وتختلف مدى فعالية هذه الأدوار من دولة لأخرى، ومن نظام لآخر، لأن الأداء الحكومي يكون أفضل في ظل أنظمة ديمقراطية، لكن هذا لا ينفي إمكانية أداء حكومي جيد في ظل أنظمة تسلطية، وقد تأسس هذا الاعتقاد على تجربة عديد الدول (خصوصا في شرق آسيا)، هكذا طرأ تغير على مفهوم القوة التي يركن إليها النظام السياسي في فرض سيطرته على الحكم وإدارة شؤون المجتمع والتفاعل مع البيئة العالمية، فلم تعد القوة بمعناها المادي الحكم الفيصل في ضمان هذه السيطرة، بل شرعت القدرة على مواكبة الثروة والقوة الرمزية (اللينة) التي تتعين في المجتمع والثقافة المنفتحة التي تؤكد على مشاركة الفرد، والقيم السياسية التي لا تطبق معايير مزدوجة، والسياسات الخارجية المعترف بشرعيتها والناهضة على اعتبارات أخلاقية وهذا ما لا نجده وما تفتقره الدول النامية عامة والدول العربية خاصة (2).

ثالثا: التحديات التي تواجه الدولة في أداء دورها وآليات تفعيل هذا الدور

1 التحديات التي تواجه الدولة في أداء دورها:

من بين التحديات التي تواجه الدولة⁽³⁾:

- الرشوة: الناتجة في نظر البعض عن بطء إنجاز الإصلاحات الاقتصادية والنظام المالي والبنكي والتي تضر بالاقتصاد الوطني والاستثمار بوجه خاص.

- التسيير الرديء أو الحكم الرديء: الذي يشل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يؤثر على معدل النمو ويضعف الخدمات المقدمة من طرف المرافق العمومية.

⁽¹⁾⁻ نبيل إسماعيل أبو شريحة، "التوعية البيئية والتنمية المستدامة"، في التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدي، المحرر: محمد إبراهيم التويجري (البحرين: المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجمعية العربية للإدارة البيئية، بدون سنة نشر)، ص.132.

⁽²⁰⁰⁷⁾ رشيد لمواري، "التنمية والحكم الراشد"، مجلة مجلس الأمة 27 (2007)، ص.26-27.

- غياب الشفافية والتساهل وانتشار الفساد أو التبذير.
- عدم التقييم الفعلي والجاد للسياسات العامة، مما يؤدي إلى عدم فعاليتها في كثير من الأحيان.
 - تخصيص موارد مالية هامة وإنفاقها دون أن يكون لها تأثير اجتماعي.
- غياب الأمن والاستقرار السياسي الذي يؤثر بدوره على الاستثمار وعلى النمو بشكل عام.
 - الروتين الذي يسود الأجهزة الحكومية.
- اعتماد المركزية والابتعاد عن اللامركزية خاصة في الدول النامية هذا ما يسمح بابتعاد السلطة والحكومة عن المواطنين، مما يؤدي إلى عدم توافق الخدمات المقدمة مع احتياجات المجتمع (1).

2- آليات تفعيل دور الدولة:

من بين هذه الآليات نذكر:

- الأخذ بتطبيقات إدارة الأعمال داخل الإدارات الحكومية ولعل من أبرز هذه المداخل ما يلي⁽²⁾:

أ- مدخل إدارة أعمال الحكومة: الذي يهتم بإدارة وتنفيذ السياسات بكفاءة وفعالية داخل المنظمات الحكومية بالاستفادة من أسلوب إدارة الأعمال في القطاع الخاص، أكثر من المتمامه بالتركيز على الأبعاد والاعتبارات السياسية التي تطبع عملية صنع السياسة العامة.

ب- مدخل التنظيم المضاد للبيروقراطية: تعددت الاتجاهات التنظيمية التي تندي
 بالاستفادة من أسلوب تنظيمات قطاع الأعمال الخاصة في مقاومتها للتعقيدات البيروقراطية.

⁽¹⁾ طحاوي، "المجتمع المدني والحكم الراشد" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول:"الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007)، ص.184.

⁽²⁾ إيهاب الدسوقي، "دور القطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة والمجتمع"، في إدارة شؤون الدولة والمحتمع، المحرر: سلوى شعراوي جمعة (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001)، ص ص.109-111.

وتهدف اتجاهات التنظيم المضاد للبيروقراطية بصفة عامة إلى محاصرة القيود الروتينية المعقدة وغير الملائمة للجهود التنموية المبذولة، وفي هذا الإطار تتعدد هذه الاتجاهات لاعتمادها أساسا على طبيعة نشاط المنظمة محل النظر، ومن أبرز هذه الاتجاهات العملية ما يلى:

التنظیم المرن: يتميز هذا التنظيم المقترح بمرونته، حيث يتمدد وينكمش دوريا حسب ضرورات العمل.

التنظيم ذي الوجهين: هذا التنظيم ينقلب من سلطوي إلى عكسه طبقا للظروف، دون إحداث أي تغير في حجمه.

تنظيم رقعة الداما: يركز هذا التنظيم على حالة الإدارة العليا في تفهمها لرسالة المنظمة ومتطلبات توفير شروط تنفيذها. والتنظيم هنا يقترح صيغة من التبديل الدوري للأدوار داخل الإدارة العليا تسمح دائما بتحريك العمل داخل المنظمة وتفعيل دور الإدارة العليا في التوافق مع رسالة المنظمة، مثله في ذلك مثل تنظيمات منشآت القطاع الخاص.

تنظيم فريق العمل: يستند هذا التنظيم إلى فكرة استقلال كل فريق بأهدافه وموارده، وأن يعمل إن تطلب الأمر ذلك حارج قواعد العمل العادية المنظمة لسير العمل داخل المؤسسة.

تنظيم المفوضين: وهو تنظيم شبيه بتنظيم الجيش الأحمر الذي كان موجودا على عهد الاتحاد السوفييتي السابق. كان تنظيم الجيش الأحمر يعتمد على أفراد بعينهم يستم احتيارهم وتكليفهم بالتواجد في وحدات العمل المختلفة للتقرير مباشرة للإدارة العليا دون اعتبار أو تقيد بالهيراركي الوظيفي.

تنظيم حدمة العملاء: وهو تنظيم يهدف إلى إدخال ثقافة العميل إلى تنظيم البيروقراطية الحكومية، هذا إضافة إلى أن التكنولوجيا الهندسية الجديدة تلعب دورا في تفكيك النموذج البيروقراطي القائم على فكرة الهيراركية ليصبح تصميم العمل داخل المنظمة مرنا وذاتي التنظيم.

ج- مدخل إدارة الجودة الكلية في الحكومة: وهدفه ليس مجرد فحص ومعاينة المنتجات (حاصة السلع)، لكن هدفه وغايته هو ضمان الجودة في عملية الإنتاج بحيث لا تكون هناك عدمات أو سلع لا تحظى برضاء العملاء.

فمفهوم الجودة تعدى حصره في مجال السلع فقد أصبح يشمل: حـودة الاتـصالات، المعلومات، الإجراءات، نظم الأفراد، الإشراف وجودة المنظمة ككل.

د- مدخل إعادة اختراع وظائف الحكومة: أو ما يطلق عليه "التسيير العمومي الجديد" الذي هو مجموعة من العوامل المبتدعة في تسيير الإدارات العمومية التي تتصف أساسا بمقترب تسييري بعيدا عن المقترب القانوني وإرادة تركيز التسيير حول النتائج وإدخال عوامل تنافسية والأداء وتخفيض النفقات والجودة (1).

هذا بالنسبة للفاعل الرئيسي الدولة، أما بالنسبة للفاعل الآخر وهو القطاع الخاص والذي لا يقل دوره عن دور المحتمع المدني والدولة، فيمكن إيجاز دوره في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: القطاع الخاص كشريك في تحقيق التنمية المستدامة

إضافة إلى الدور الذي يقوم به المجتمع المدني والدولة لتحقيق التنمية المستدامة، كذلك يؤدي القطاع الخاص دورا بارزا في هذا المجال، إذ تتجه معظم الدول حاليا نحو إشراك القطاع الخاص في مجال تحقيق التنمية المستدامة، مع احتفاظ الحكومات بالمسؤولية عن ضمان حسن أداء تلك الخدمات التي تعهد إلى القطاع الخاص.

أولا: تعريف القطاع الخاص ومبررات الأخذ به

1- تعريف القطاع الخاص:

يقصد به الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية وغيرها، أي المشاريع الخاصة بالتصنيع والتجارة والمصارف⁽²⁾، التي تعتبر مصدرا لتحقيق مآرب التغيير والمساهمة في منظومة التنمية، إذ يتضمن القطاع الخاص عن طريق أساليبه في عملية التنافس قدرا من المرونة في تكريس العلاقة بين قمة المجتمع وقاعدته⁽³⁾، وحول هذه النقطة يوجد جدل شديد داخل

⁽¹⁾ مراد بن سعيد، "العقلانية التأسيسية في الإدارة الجزائرية" (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003)، ص.67.

^{(&}lt;sup>2)-</sup> الطيب بلوصيف، "الحكم الراشد: المفهوم والمكونات" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007)، ص.24.

⁽³⁾ نادية عيشور، "العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007)، ص.263.

بحموعة جمعيات المصالح غير الحكومية (NGIS) بشأن ضم القطاع الخاص، وتلح لجنة التسهيلات الدولية أن تعطي هذا القطاع مكانا على مائدة المفاوضات، كما ترفض جهات أخرى ذلك كمركز الاتصال البيئي الدولي، الذي يرى بأن ممثلي الأعمال عندما يساهمون كمصالح غير حكومية فإلهم يوجهون المناقشة تجاه المصالح الشخصية الاقتصادية ويعوقون التقدم تجاه الفهم الأوسع للموارد الطبيعية على ألها "تراث للبشرية"، ويؤكد هذا الإحساس الاتمامات التي يوجهها القطاع الذي لا يبغي الربح بأن بعض مصالح قطاع الأعمال الخاص تخلق منظمات غير حكومية لا تبغي الربح كواجهة للسير في برنامج عمل هذا القطاع (1).

2– مبررات الأخذ به:

بشكل عام جرى تبرير "الخوصصة" على أساس قدرة القطاع الخاص على توفير إدارة أكفأ مما يقتصد في استخدام الموارد ويحسن أداء المؤسسات، فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي، وتقديم حوافز على تعبئة وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة وتعميم الملكية على قطاع أكبر من الموظفين، ويخلق سوق نشطة تشجع على الادخار وتوفير قناة مناسبة للتمويل، هذا بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة.

ومن بين أسباب الأحرى لتبرير "الخوصصة" نذكر:

- يتهم القطاع العام بانخفاض الربحية وانخفاض الإنتاجية وتعرض بعض مؤسساته ومشاريعه إلى الخسارة والسرقة والمحسوبية⁽²⁾.
 - مواجهة مشاكل نقص السيولة والتضخم وتفاقم المديونية في الدول النامية.
 - فتح الباب للمنافسة ومزيد من الكفاءة والفاعلية⁽³⁾.
 - عدم بلوغ وتحقيق الأهداف المسطرة في برنامج الإصلاحات الذاتية.
- عدم فعالية أنظمة مراقبة التسيير للعمليات التي تقوم بها المؤسسات العمومية، نظرا للعمود الهياكل الإدارية وكثرة الإجراءات ومجالات التدخل، هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى

⁽١) أحمد أمين الجمل، مرجع سابق، ص.66.

⁽²⁾ ضياء مجيد، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات) (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003)، ص ص.20-21.

⁽³⁾ صلاح الدين فهمي محمود، دور القطاع في المشاركة المحتمعية: تجارب عالمية (القاهرة: جامعة الأزهر، بدون سنة نشر)، ص.5.

خلق نظام مراقبة يعتبر هو نفسه المصدر الأساسي للعرقلة، مما أدى إلى بروز ثقافة اللامسؤولية وعدم وجود التحفيز بالنسبة للمسيرين أو المراقبين⁽¹⁾.

ثانيا: مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة

تختلف طرق مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة وذلك من حلال:

1- الاستثمار:

ويعرف الاستثمار على أنه الطلب على أموال الإنتاج، أو أنه الفرق بين الدخل المتاح والطلب على أموال الاستهلاك (2)، كما يمكن تعريفه على أنه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل (3).

وفي الحديث عن القطاع الخاص، فإن الاستثمار الذي يقوم به هو استثمار خاص وهو يؤدي دورا في خدمة المحتمع والمواطن وذلك من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة (تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها)، خاصة وأن البطالة وهجرة الأدمغة عنصران أساسيان من بين أهم العناصر التي تعيق التنمية والأداء الاقتصادي في مختلف الدول $^{(4)}$ ، وكمثال عن دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي نذكر ما ساهم به القطاع الخاص المصري من 2002 القطاع الخاص الماسمي من الاستثمارات القومية وأكثر من $^{(70)}$ من الناتج المحلي هذا ما قضى على عدد كبير من البطالة $^{(5)}$.

^{(&}lt;sup>(1)-</sup>عيسى مرازقة، "القطاع الخاص والتنمية في الجزائر" (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، حامعة باتنة، 2007)، ص.159.

⁽²⁾ معروف هوشيار، الاستثمارات والأسواق المالية (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003)، ص.16.

⁽³⁾⁻ محمد الحناوي ونمال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص.18.

^{(&}lt;sup>4)-</sup> بيان هاني حرب، "دور القطاع الخاص في دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية"(ورقة بحث قدمت في المنتدى العربي حول: "الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل"، الرباط، المغرب، 21-23 أكتوبر 2008)، ص.15.

^{(&}lt;sup>0)-</sup>ـــــــــ، "الإستراتيجية والأهداف العامة للخطة الخمسية (2002-2007) وخطة العام الأول منها"، تم تصفح الموقع يوم: 2مارس 2009، <-www.mop.gov.eg/pdf/kh5d.pdf>

2- التمويل:

ويعرف التمويل على أنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية (المشاريع)، بصورة تحقق أكبر معدلات التنمية عبر الزمن⁽¹⁾.

ويمكن للقطاع الخاص أن يسهم في التنمية من خلال التمويل، حيث يشارك في تمويل المشاريع والأعمال والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان...الخ⁽²⁾، ويظهر هذا الدور حليا فيما يقوم به البنك الدولي في تمويل مرفق البيئة العالمي، حيث بلغت نسبة التمويل الدور حليا فيما تعدى حجم تمويل القطاع الخاص للمنظمات غير الحكومية في اليابان أربعة ملايين سنويا بعدما كان محددا ويتراوح بين 0.125% من رأس المال المال المالين سنويا بعدما كان محددا ويتراوح بين 0.125% من رأس المال.

3- تحمل المسؤولية الاجتماعية:

على السياسات التنموية للقطاع الخاص أن تسعى إلى إنتاج نظيف، وأن تقلل التلوث بمختلف أنواعه، وتؤمن الاستمرارية لهذه السياسات وتوفر الدعم الشعبي والرسمي خاصة أن مؤسسات هذا القطاع تحمل رسالة اجتماعية أساسية ومهمة في التطور الاقتصادي.

وقد تطورت فكرة المسؤولية الاجتماعية، كما سبق وذكرنا، من شعار معنوي أدبي، يتحمله الفرد بصفته الشخصية إلى التزام مؤسسي شبه قانوني يقع بالأساس على كاهل الشركات، ففي أنتاريكا على سبيل المثال وفي عام 1988 تم الاتفاق على تنظيم الأنشطة المتعلقة بالموارد المعنية، حيث ألها تنص في الفقرة 10 من المادة 80 على ما يلي: "أن المشغل يتخذ تدابير الوقاية اللازمة والمناسبة بما في ذلك تدابير المنع والاحتواء والنظافة والإزالة إذا كان النشاط يقضي أو يهدد بالإفضاء إلى إلحاق أضرار بيئية بأنتاريكا"، وتذكر الفقرة 20 من نفس المادة أنه "يعتبر المشغل مسؤولا مسؤولية مشددة عن سداد التكاليف المعقولة عن الأضرار التي تكبدها فيما يتعلق بتدابير الوقاية الضرورية بما في ذلك تدابير المنع والاحتواء والنظافة والإزالة "(4).

⁽¹⁾⁻ محمد حاجي، "إستراتيجية الجماعات المحلية لنظام التمويل (حالة البلدية الجزائرية)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 16 (2007)، ص.79.

⁽بيروت: دار الفارابي، 2007)، ص.53. موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية مقاربة اجتماعية – اقتصادية (بيروت: دار الفارابي، 2007)، ص.53. (بيروت: دار الفارابي، 2007)، ص.53. (المدين، مرجع سابق، ص.88.

⁽⁴⁾⁻ محسن أفكيرين، القانون الدولي للبيئة (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)، ص.294.

كما تعهد رؤساء مجالس إدارة 153 شركة عالمية كبرى بالعمل لمكافحة تغير المناخ، حيث دعوا حكوماتهم للاتفاق سريعا على إجراءات لتخفيف الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري وأخذ قرارات حكمية لما بعد 2010، وجاءت هذه الدعوة خلال "قمة قادة الميشاق العالمي" التي عقدتها الأمم المتحدة في جنيف، وقد ألزم قادة الأعمال هؤلاء شركاتهم بـ: "اتخاذ إجراءات عملية لزيادة كفاءة استهلاك الطاقة وخفض العبء الكربوني للمنتجات والخدمات ووضع أهداف طوعية للقيام بذلك والإبلاغ علانية عن تحقيق هذه الأهداف"(1).

أما في المغرب، فقد أسس رئيس مصرف BMCE، وهي مؤسسة مالية وصناعية قابضة، جمعية BMCE في المغرب، لتحقيق مهمتين متميزتين: محاربة الأمية والحفاظ على البيئة.

واستهل مصرف BMCE من حلال مؤسسة مشروع استجابة فعلية للتوجهات الملكية لبناء 1001 مدرسة ريفية حتى عام 2010، ويعتبر المشروع استجابة فعلية للتوجهات الملكية لبناء التعليم والتدريب بحكم كونها في قمة الأولويات الوطنية، ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المشروع، وهدف "مدرستكم" التي بنيت على ضوء مفهوم مدرسة للحياة، هو تعزيز الدراسة من خلال التنمية المتكاملة في أكثر المناطق حرمانا في المغرب، وتقوم المؤسسة ببناء المدارس في المجتمعات الريفية تتناسب واحتياجات البيئة، كما أنها تساعد في إدخال تقنية المعلومات في مناهج المدرسة لإعداد الأجيال الجديدة من الطلبة في المناطق الريفية، في الوقيت الذي تحترم فيه ثقافة ولغات الطلبة، عربية كانت أم بربرية (2).

بيد أنه في مقدمة الأسماء التي أعطت نموذجا براقا ومثالا رائدا هو محمد يونس، مؤسس ومدير بنك "جرامين" ببنجلاديش منذ عام 1976، والذي اتجه لإقامة نوع مبتكر من الأنشطة الاجتماعية لمساعدة فقراء الريف على التخلص من مصيدة الفقر، فكان وراء رواج فكرة "القروض الصغيرة" الميسرة بالحد الأدبى من الشروط وبدون ضمانات وانتشارها في جميع أنحاء

⁽¹⁾ راغدة حداد وعماد فرحات، "تقتحم قطاع الأعمال 97% من الشركات تطبق سياسات بيئية"، مجلة البيئة والتنمية، 12 نوفمبر 2007، ص.19.

^{(&}lt;sup>2)-</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"، <u>تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002</u> (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002)، ص.91.

العالم كحل حذري لمشكلات الفقر، ومنحها للمتسولين أملا في تحسين ظروفهم، وعملا بمبدأ "علمني الصيد ولا تعطني سمكة"، وحصل عن استحقاق على جائزة نوبل للسلام (1).

تظهر هذه المشاركات، أنه بإمكان القطاع الخاص أن يكون شريكا كاملا في جهود التنمية سواء على المستوى الوطني أو العالمي.

4- إقامة مراكز بحوث:

إن وضع الأبحاث والدراسات يؤسس لنقلة نوعية باتحاه التطور والتقدم والتنمية، حيث بدأ القطاع الخاص بافتتاح الجامعات كما يوجه لإقامة مراكز بحوث صناعية وتمويل أبحاثها، ففي الكويت أجريت هناك دراسة في معهد للأبحاث العلمية وكان من نتائج هذه الدراسة أن هناك تطورا لاستخدام تكنولوجيا حديثة في أحد المصانع للتقليل من انبعاث الملوثات من هذا المصنع، وهذا ما ينعكس إيجابا على المؤسسات الصناعية (2)، ومن الأمثلة الأخرى عن مشاركة القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ البرامج البيئية نجد مشاركة رجال الأعمال في اللجنة المتوسطية للتنمية (MCSD) ومساهمتها في إعداد برنامج القياس والتحكم في التلوث في المنطقة المتوسطة (MEDPOL) وهو برنامج يساعد الدول على صياغة وإعداد أيضا تطبيق البرامج المتعلقة بالتلوث بما فيها قياس التلوث والتحكم فيه وفي الوقت نفسه صياغة خطط العمل التي تسعى إلى التقليل والحد من التلوث على نحو مطلق والسيما الذي مصدره الأنشطة والمصادر الأرضية، كما يشمل أيضا على برامج لبناء القدرات والتي تهتم بتحليلات المحتويات ومعالجة البيانات والتدريب الفني والإداري، ويعد برنامج القياس والتحكم في التلوث المسؤول عن متابعة عملية التطبيق من جانب الدول المتوسطية في حماية البحر المتوسط من التلوث الذي مصدره الأنشطة الأرضية وأيضا البروتوكول الخاص بالتخلص من المواد الخطرة وفي إطار الإقرار بتلك العلاقة الوثيقة ما بين والصحة يعمل رئيس منظمة الصحة العالمية كوقت كامل في تناول القضايا الصحية في إطار برنامج القياس والتحكم للتلوث في المنطقة المتوسطية⁽³⁾.

⁽¹⁾⁻ ناهد عز الدين، مرجع سابق، ص.89.

⁻(2) ضاري ناصر العجمي، الأبعاد البيئية للتنمية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1996)، ص.24.

⁽³⁾ عماد الدين عدلي: "بروتوكولات خطة عمل المتوسط MAP"، منتدى البيئة، 17 أوت 2008، ص.10.

5- المشاركة في المؤتمرات:

تعد المشاركة في المؤتمرات وإمضاء المعاهدات من اللوازم لأنها تسمح بتبادل الآراء ووجهات النظر للمضي قدما نحو التنمية. وإضافة إلى مشاركة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، هناك كذلك مشاركة القطاع الخاص، حيث وفي قمة الأرض 1992 وجهت رسالة لتفعيل برنامج حدول أعمال القرن الحادي والعشرين إلى كل من وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية وكذا مؤسسات القطاع لخاص ومفادها أن لكل منهم دور يجب عليه أن يؤديه، كما شارك كذلك القطاع الخاص في برتوكول مونتريال ووجهت له رسالة تدعوه إلى التقليل من التلوث⁽¹⁾، وكمثال: مشاركة قطاع الأعمال في مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، والذي يضم 120 شركة من 33 دولة، حيث تشارك هذه الشركات في أعمال المجلس الخاصة بالإدارة البيئية والمؤتمرات التي يشارك فيها المجلس، بالإضافة إلى مشاركة 153 شركة عالمية كبرى في "قمة قادة الميثاق العالمي" التي عقدها الأمم المتحدة في "حنيف"⁽²⁾.

ثالثا: التحديات التي تواجه القطاع الخاص في أدائه لدوره وآليات تفعيل هذا الدور

1- التحديات التي تواجه القطاع الخاص:

تختلف التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص باختلاف الدولة ويمكن إجمالها في:

- التشريعات الحكومية التي تتهم القطاع الخاص بالتخلف عن ركب التنمية.
- نقص الشفافية والمساءلة والرقابة داخل مؤسسات القطاع الخاص نفسها وكذا لدى بعض الدول مما يؤدي إلى نقص وانخفاض الثقة بين القطاعين العام والخاص.
 - ضعف تكوين القطاع الخاص في بعض الدول خاصة الدول النامية.
- سيطرة منطق الربح على أهداف المؤسسة الخاصة أو القطاع الخاص، وإهماله لأدواره الأحرى.
 - ضعف البيئة الاقتصادية والتنافسية في بعض الدول.

 $^{^{(1)}}$ عبد الإله الوداعي، مرجع سابق، ص $^{(1)}$

^(24. - 24.) ضاري ناصر العجمي، مرجع سابق، ص

- نقص رؤوس الأموال.
- عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول.
- النظرة التقليدية لدور القطاع الخاص حيث ما يزال ينظر إليه على أنه قطاع يهدف لتحقيق أرباحه ومصالحه فقط دون النظر إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به في المجال التنموي.

2- آليات تفعيل القطاع الخاص:

- تحسين العلاقة بين القطاعين العام والخاص: لأن العلاقة بينهما يجب أن تصبح شفافة لتأمين جو تنافسي سليم لا يشوبها علاقات إفساد وفساد، فمبادئ الحكم المؤسسي والمساءلة والشفافية يجب أن تطبق بشكل صارم، حتى تصبح علاقة تمدف إلى الصالح العام عبر تطوير رؤية تنموية طويلة الأمد.
- العمل من أجل تعبئة الموارد البشرية وإرساء دعائم التنمية المستدامة:إذ يجب وضع سياسات اقتصادية عبر حوار متواصل بين منظمات أرباب العمل والمهن الحرة والنقابات وأجهزة الدولة من أجل تعبئة الموارد البشرية والارتقاء بمستوى المعيشة⁽¹⁾.
 - استعمال أفضل للموارد المالية المتاحة وتوجيه الاستثمار لزيادة الأداء.
- مساهمة القطاع الخاص ورجال الأعمال ببرامج ومشاريع التنمية التي تنفذها الأمــم المتحدة أسوة بما يحدث في الدول التي يعرف فيها القطاع الخاص تطورا.
 - دعم مراكز البحوث لتكون مصدر ابتكار وتطوير لعمل مؤسسات القطاع الخاص.
 - تعزيز إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي وإدخال مفاهيم العدالة بين الجنسين⁽²⁾.
 - المساعدة في نقل التكنولوجيا النظيفة والاستفادة من الخبرات المتوفرة⁽³⁾.

^{(&}lt;sup>(1)-</sup> جورج قرم، "دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي: قضايا وآفاق" (ورقة بحث قدمت في ندوة حول: "القطاع الخاص ودوره في التنمية بالدول العربية: الواقع وآفاق المستقبل"، القاهرة، ماي 2003)، ص.16.

^{(2&}lt;sup>)-</sup> رندة بدير، "دور المرأة في نو القطاع الخاص" (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي الثامن للمعهد العربي للتخطيط، الإمارات العربية المتحدة، 26-29 مارس 2009)، ص.1.

⁽³⁾ يمي عويضة، "دور نقابة المهندسين في التنمية المستدامة" (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الهندسي العربي الخامس والعشرون، المريديان، دمشق، 17-18 ديسمبر 2008)، ص.1.

- إدخال البعد البيئي ضمن أنظمة العمل واعتماد سياسة واضحة تؤكد على تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال⁽¹⁾:

- الترويج لنظم الإدارة البيئية (*) داخل مؤسسات القطاع الخاص من أحل تحسين قدراتها الذاتية على الإدارة الجيدة.

- الأحذ بوظيفة التقييس داخل مؤسسات القطاع الخاص، والتي تعني ذلك النظام أو الأسلوب الذي يهدف إلى وضع المواصفات القياسية التي تحدد الخصائص والأبعاد ومعايير الجودة وطرق التشغيل والأداء للسلع والمنتجات مع تبسيط وتوحيد أنواعها وأجزائها ما أمكن ذلك بهدف تقليل التعدد وتخفيض التكاليف وحماية البيئة والمستهلك، وكذا توحيد الطرق والأساليب التي تتبع عند الفحص والاختبار للتأكد من مطابقة السلع والمنتجات للمواصفات المعتمدة وكذلك للمصطلحات والتعاريف والرموز الفنية والرسمات.

إضافة إلى تلك الآليات يجب تعزيز التعاون والتشابك بين أضلاع الثالوث الفاعل دولة-قطاع خاص-مجتمع مدني.

المطلب الثالث: التشابك بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة

التشابك أو التشارك أو ما يسمى بالشبكة أو الشراكة بين القطاعات الثلاثة من أجل تنمية سريعة ودائمة وعادلة. وقد عرّفت الأستاذة الدكتور سلوى شعراوي جمعة الشبكة فقالت أن هذا المفهوم يشير إلى وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسة العامة، وهذه الجماعات تتغير من قضية إلى أخرى في مجال السياسات العامة، كما تتغير من وقت لآخر، ويشير كذلك إلى وجود أكثر من نمط اتصالي، كما يشير إل وجود صور مختلفة من التنشابكات وأنواع متعددة من الشراكة التي تسهم في تشكيل هذه السياسات. وعلى الرغم من أن هذه الشبكات

⁽¹⁾ عبد القادر حرزلي، الاقتصاد والمناجمنت (الجزائر: دار السبيل، 2008)، ص.223.

^{(*)-} حسب اللجنة الفنية 207 التابعة لمنظمة المقاييس عرفت نظام الإدارة البيئية على أنه جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي، نشاطات التخطيط والمسؤوليات والإجراءات والعليات والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق والمراجعة والمحافظة على لسياسات البيئية. انظر: إلهام يحياوي ونجود عبد الصمد، "دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الحامس حول: "اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة"، سكيكدة، الجزائر، 21-22 أكتوبر 2008)، ص.6.

عادة ما تضم أطرافا حكومية وغير حكومية، إلا ألها تتمتع بقدر من الاستقلالية عن الحكومة، وإن كانت الحكومة تستطيع توجيه هذه الشبكات $^{(1)}$.

وللتشابك فوائد ومزايا عديدة، نذكر منها:

- توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع بين أكثر من طرف هم أطراف التشابك.
- أن ترتيبات التشابك تحقق نتائج أفضل مما يستطيع أن يحقق كل فريق على حدى، من خلال تأثير الشركاء على أهداف وقيم بعضهم البعض عن طريق التفاوض والتوصل إلى معايير عمل أفضل، ومن ناحية أخرى سيكون هناك مجال لتوسيع الموارد المالية نتيجة تعاون الأطراف فيما بينهم.

- إعطاء الشرعية والمصداقية للمشروع من خلال مشاركة الجماعات المحلية.

أولا: العلاقة بين الدولة والمجتمع المديي

أضحت العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية، فلم يعد في مقدرة أية دولة (متقدمة أو نامية)، أن تضطلع بكل المهام التنموية في المجتمع، وأصبح من المستقر عليه أن تحقيق التنمية مرتبطة ارتباطا وثيقا ببناء علاقة فعالة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

ونظرا لأهمية هذه العلاقة والحرص على استمرارها، برزت فكرة العقود Compacts لمأسسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وقد تعددت مسمياتها ما بين العهد أو الاتفاق compacts في بريطانيا واسكتلندا وإيرلندا الشمالية، وبرنامج التعاون مع المنظمات غير الحكومية في كرواتيا، وإطار لتطوير المجتمع المدني في استونيا، والاتفاق في كندا، وعهد المنظمات غير الحكومية في فرنسا، وبغض النظر عن اختلاف المسميات، فإن دلالة ذلك هي الإدراك المتبادل من قبل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لقيمة التعاون والتشابك في تحقيق الرفاهية (2).

⁽¹⁾⁻ سلوى شعراوي جمعة، "تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين"، في تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، المحرر: سلوى شعراوي جمعة (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، بدون سنة نشر)، ص ص.31-32.

⁽²⁾ حسين علي الحمداني، "الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني"، تم تصفح الموقع يوم: 29 ماي 2009، http://www.ahewar.org/debats/show/art.as?aid=155536

وتتوقف طبيعة هذا التعاون والتشابك بالأساس على توجهات تلك المنظمات تجاه الحكومات، ومدى تعهد الحكومات بالحفاظ على مجتمع تعددي وقدرتها على تنفيذ ذلك دون ضغط، كذلك فإن طبيعة الوظيفة التي تقوم بها المنظمة هي التي تحدد شكل علاقتها مع الحكومة، وبالإمكان تصور العديد من المواقف المعقدة بين الحكومة والمنظمة والتي تنتج مثلا من معارضة المنظمة لسياسة عامة ما، في الوقت الذي تعتمد فيه على دعم مالي حكومي لأداء بعض وظائفها، كذلك فإن الحكومة بدورها قد تجد نفسها في حاجة إلى تطبيق قيودها الضبطية على بعض المنظمات رغم حاجتها إليها لتقديم حدمات عامة.

وقد توجد منظمات غير حكومية تقوم الحكومة بتأسيسها لخدمة مصالحها، وقد يقوم برئاستها أحد المسؤولين الحكوميين أو أقارهم ويطلق عليها:

Governmental Non Governmental Organization (GONGOS)

وهناك منظمات تعمل في جانب الحكومة (غير هادفة للربح)، وعلى النقيض توجد منظمات أخرى تعارض أي اتصال أو تعاون مع الحكومة (المنظمات الدينية المحافظة مثلا).

وفي دراسة عن العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وللإجابة عن تسساؤل حلفاء أم أعداء، اعترض بعض الباحثون عن سيادة نموذج المنافسة على شكل العلاقة مؤكدين أنها لا تمثل علاقة صفرية، واقترحوا أربعة نماذج لهذه العلاقة (1):

النموذج الأول: نموذج سيادة الحكومة ومن خلاله تلعب الحكومة الدور الرئيسسي في عملية التمويل وتقديم الخدمات العامة.

النموذج الثاني: نموذج سيادة القطاع الثالث ومن حلاله يلعب القطاع الثالث دوره الرئيسي في عملية التمويل وتقديم الخدمات العامة.

النموذج الثالث: النموذج الثنائي بحيث يقتسم الطرفان عمليات التمويل وتقديم الخدمات العامة كل في مجاله المحدد بشكل واضح.

⁽¹⁾ عطية حسن أفندي، "دور المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع"، في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، المحرر: سلوى شعراوي جمعة (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001)، ص.24.

النموذج الرابع: النموذج التعاوي بحيث يقوم الطرفان بأداء العمليات كــل حــسب الاستطاعة والظروف المتاحة دون النظر لأي نوع من التقسيم.

ثانيا: العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص

تتطور علاقة منظمات القطاع الخاص بالحكومة بناء على تطور اقتصاد السوق، حيث يتطور القطاع الخاص ويتسع نشاطه في ظل الحرية الاقتصادية، الأمر الذي يترتب عليه اتسساع دوره في التأثير على اتخاذ القرار السياسي وفقا لمدى الحرية السياسية المتاحة، وتستند علاقة القطاع الخاص بالحكومة في الإطار النظري على نظريتين أساسيتين أأ.

نظرية التعددية: وتشير هذه النظرية إلى وجود جماعات عديدة في المجتمع، تعمل على تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية العامة، وذلك من خلال التأثير في السياسات العامة واتخاذ القرار، وتتوزع السلطة بين الجماعات المختلفة.

ويرى أصحاب مذهب التعددية أن تعدد الجماعات يؤدي إلى تحقيق إنجازات إيجابية للمجتمع، حيث أن التنافس في المصالح يؤدي إلى الاتفاق على مصالح مشتركة في صالح المجتمع.

نظرية حكم النخبة: ترى هذه النظرية أن النخبة تقوم بالسيطرة على صنع القرار وتتوزع السلطة في شكل هرمي يبدأ بكبار القادة العسكريين وكبار رجال الأعمال والشخصيات الثرية والشخصيات العامة على قمة الهرم، ويأتي في المرتبة التالية المسؤولين في الدولة وأعضاء البرلمان وبعض جماعات المصالح، بينما يبقى في القاعدة عامة الشعب التي لا تملك أي نوع من النفوذ أو السلطة.

وتعد ظاهرة الشركات دولية النشاط أحد المظاهر الرئيسية لتأثير منظمات القطاع الخاص في اتخاذ القرارات وتوجيه النشاط الاقتصادي، حيث تستطيع هذه الشركات بما تملك من رأس مال ضخم، وتكنولوجيا متقدمة، وعمالة كبيرة أن تقف في مواجهة الحكومات لتحقيق مصالح القطاع الخاص، كما يبرز دور التحالفات بين المنظمات الكبيرة لزيادة قوة الضغط على الحكومات.

^{(&}lt;sup>1)-</sup> إيهاب الدسوقي، مرجع سابق، ص ص.125-126.

وقد يتضمن التشابك أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص أنشطة مثل التمويل أو المنح فيما بين الهيئات الفاعلة في التشابك، الاشتراك في استحداث مشاريع أو أنشطة تستغيلية أخرى وتنفيذها، تنظيم اجتماعات أو القيام بحملات أو بأنشطة توعية مستركة، التعاون في إجراء بحوث وإصدار منشورات، التبادل المؤقت للموظفين، اتخاذ ترتيبات بشأن تبادل المعارف والمعلومات أو تجميعها (1).

ثالثا: العلاقة بين المجتمع المدين والقطاع الخاص

إن استقلالية تنظيمات المجتمع المدني عن منظمات القطاع الخاص مفاهيميا وتجريبيا كانت مفترضة أكثر من كونها مبرهنا عليها، رغم النقاش فيما إذا كان من الأفضل إدخال السوق ضمن المجتمع المدني أو إخراجها منه، وبشكل خاص فيما إذا كانت الشركات تكل أو لا تشكل جزءا من المجتمع المدني.

في القرن العشرين فقط تم الفصل بين المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث قام باحثون بتمييز مفاهيمي هام مفتاحه "عدم الربحية"، من خلال هذا المعيار أصبح بالإمكان وضع المنظمات إما ضمن منظمات القطاع الخاص وإما ضمن نطاق المجتمع المدني، لكن كل من القطاعين يمثلان وجهين لعملة واحدة لأن القطاع غير الربحي (المجتمع المدني) يعمل كفضاء لنشاطات اقتصادية تولد نتائج بأشكال مثل المدارس، الجامعات، المشافي، العيادات ... هذا بدوره يؤمن دخلا ووظائف ويضيف إلى الناتج القومي.

كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورها كرقيب على السوق وكمثال عن ذلك تحميل الشركات مسؤولياتها تجاه العواقب البيئية والاجتماعية لعملياتها الاقتصادية (2).

رابعا: العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المديي

لقد شهد العقد الماضي انتشارا واسعا لاستخدام مفهوم التشابك أو الشراكة Partnership بين القطاعات الثلاثة: العام والخاص والمجتمع المدني، إذ تأكد أن تحقيق التنمية

⁽¹⁾ لجنة التعاون التقني، من أجل اتخاذ القرار (جنيف: مكتب العمل الدولي، 2008)، ص.1.

⁽²⁾ جودي هاول، تغيير التوقعات: المحتمع المدني والتنمية الدولية ،المحتمع المدني عرض نقدي (قسم دراسات السلام، جامعة برادفورد، 2007).

المستدامة لا يمكن أن يتم دون فتح قنوات اتصال فاعلة بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وخلق شراكة حقيقية بين جميع تلك الأجهزة والمؤسسات⁽¹⁾.

ومن أهم المفاهيم التي أكدت على العلاقة بين الأطراف الثلاثة مفهوم "الحوكمة" والحكومة كفكرة واصطلاحا، شاع استخدامها بشكل واسع مع بداية عقد التسعينات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية عن تحقيق ذلك بفاعلية وكفاية كافيتين⁽²⁾.

وعلى الرغم من الاتفاق على أهمية المفهوم وضرورة طرحه وتداوله، فقد احتلفت مسمياته في الدول العربية :الحكم، الحاكمية، الحكم الرشيد، إدارة شؤون الدولة والمحتمع، لكن ورغم احتلاف المسميات فإن المفهوم حافظ على مضمونه، إذ يتفق الجميع على أن الحوكمة هي: "عقد احتماعي حديد، يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمحتمع المدين والقطاع الحناص بهدف تعبئة أفضل لقدرات المحتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم"(3).

وقد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عدة مقومات للحوكمة منها:

- المشاركة - المساءلة - الشفافية - حكم القانون (دولة المؤسسات) - الفاعلية - العدل والإنصاف⁽⁴⁾.

1 المشاركة: ويقصد بها إشراك المواطنين في اتخاذ القرار بالطرق المباشرة وغير المباشرة، دون أي تفرقة بينهم عن خلال إعطاء حق للمرأة والرجل بالتصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطيا.

⁽¹⁾ أيمن عودة، "التنمية تتحقق بفتح قنوات اتصال بين أحهزة الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني" (ورقة بحث قدمت في ملتقى إقليمي حول: "دور المجتمع المدني في إرساء حكم القانون"، الأردن: 3-6 ديسمبر 2008)، ص.1.

⁽²⁾ زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات (عمان: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص.3.

⁽³⁾⁻سامح فوزي، الحوكمة (مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2005)، ص ص.4–35.

⁽⁴⁾ عبد الله بوصنوبرة، "المجتمع المدني والمشاركة الشعبية: الضمان لترشيد الحكم" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007)، ص.156.

⁽⁵⁾ الطيب بلوصيف، "الحكم الراشد: المفهوم والمكونات" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007)، ص.38.

2- المساءلة: تعتبر المساءلة أحد المعايير المهمة في الحوكمة وبالتالي تحقيق التنمية في المجتمع لكون هذه الآلية معيار للضبط، وفعل تقويمي هام للمؤسسات بمختلف أنواعها أو القائمين عليها، ويعتبر الكثيرين المساءلة مطلب رئيسي يعتبر التزاما بين المؤسسات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني، والمساءلة أنواع: تنفيذية وقضائية ومساءلة بالسلطة الرابعة (1).

3- الشفافية: وتعني أن تكون الأفعال والقرارات المتخذة من طرف المسيرين على مختلف مستوياتهم مفتوحة للفحص والتدقيق من طرف إدارات أخرى (البرلمان، مؤسسات المجتمع المدني)، هذا يسهل من مساءلة ومحاسبة المسيرين وتحميل كل فرد المسؤولية عن نتائج أعماله (2).

4- حكم القانون: أي توفر المؤسسات على قوانين أساسية ولوائح داخلية تحدد أهدافها وطبيعة عملها وشروط الانتماء والالتحاق بها دون تمييز، وتقوم على قيم الحق والقانون والحرص على الشورى في صياغة الأمر والتداول في التسيير والعملية في التفكير والتخطيط (3).

5- الفاعلية: حيث تسعى إدارات القطاعات الثلاثة، خاصة القطاع الأول إلى الالتزام والتشبث بإنتاج النوعية خاصة في المصالح والخدمات المقدمة إلى المواطنين⁽⁴⁾.

6- العدل والإنصاف: وتشمل المساواة في الخيارت والفرص المتاحة كالنظام التربوي الذي يجب أن يصل إليه كل فرد⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ كمال بلخيري وعادل غزالي، "متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007)، ص.422.

^{(2&}lt;sup>)-</sup> الطاهر بلعيور، "الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007)، ص.104.

⁽³⁾ كمال بطوش، "إدارة المعرفة ودورها في إرساء قواعد الحكم الرشيد: البيئة التمكينية لمجتمع المعلومات" (ورقة بحث قدمت في الملتقى حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007)، ص.387.

^{(4)&}lt;sup>-</sup> نادية عيشور، مرجع سابق، ص.255.

⁽⁵⁾ الطيب بلوصيف، مرجع سابق، ص.21.

إذن فالعلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هي علاقة تشابك وتكامل، بحيث أن الحكومة تعمل على قميئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، أما المجتمع المدني فيعمل على تلبية الخدمات الاحتماعية للمواطنين، وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كمكمل للعمل الحكومي، كما يعتبر أيضا بمثابة قناة هامة لتوصيل الخدمات الاحتماعية، وبذلك يصبح التشابك بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني شرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة، لما توفره من تكافل للجهود والآراء.

خلاصة:

تحقيق التنمية المستدامة غاية تسعى لها كل دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، من حلال فسح المحال أمام كل من القطاع الثاني (القطاع الخاص) والقطاع الثالث (المحتمع المدني)، حيث أصبح هناك هدف لتحقيق تعاون متوازن بين أضلاع المثلث الفاعل في تحقيق التنمية، دون الاعتماد كلية على جهة واحدة والإعفاء الكامل من المسؤولية لجهة أخرى، حيـــث فرضــت مؤسسات القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدين، وجودها جنبا إلى جنب مع الدول، بصفتها عناصر فاعلة رئيسية في العملية التنموية، حيث لعبت أدوارا ومسؤوليات مختلفة في هذا الجحال، وذلك من خلال: تميئة ممارسات فضلي، ووضع مقترحات بشأن السياسات العامـــة، وتحديـــد مبادئ توجيهية وأدوات من أجل صناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة، والقيام بأعمال البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيات والمعايير والعمليات، والمساهمة في صياغة قوانين في الشؤون العامة خاصة البيئية منها، بالإضافة إلى تعزيز بناء القدرات والتوعية، وتنشيط روح المسؤولية الاجتماعية وتشجيع الممارسات البيئية ... الخ. فتنظيمات المحتمع المدني ومؤسسسات القطاع الخاص بجميع عناصرها تدفع إلى توجيه الأنظار نحو مواضيع تفضل الحكومات تجاهلها. هذا أضحت الحوكمة أهم أداة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وبدونها لا يمكن تصور نجاح أي فكرة وتجسيد أي مشروع، لأنه إذا ما عم الفساد وتفشت الرشوة، هـضمت الحقوق، وغاب العدل، وبما وحدها (الحوكمة) إذا ما انتشرت وسادت، ترد المظالم ويعود الالتحام بين الحاكم والمحكوم وتتقلص الهوة بين الشعب والحكومة.

وبما أن الجزائر واحدة من الدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة حالها حال الدول الأخرى، سيتم في الفصل الموالي دراسة المجتمع المدني فيها، وكذا واقع لمعرفة مدى فعالية الأول (المجتمع المدني) في الثانية (التنمية المستدامة)، وما هي آليات تفعيل هذا الدور.

الفصل الثالث

دور المحتمع المدني في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة

يهدف العمل الجمعوي عموما إلى ترقية الطاقات البشرية واحترام وتقبل الآخرين، ... وبعد أن نودي بضرورة إقحامه في رسم السياسات العامة للدول في معظم المؤتمرات الدولية، أصبح من غير الممكن تصور مجتمع أو دولة متماسكة، تسير بثبات نحو التقدم إلا من خلل فسح المحال أمام المجتمع المدني وإعطائه الحرية اللازمة لأداء وظائفه في مختلف الميادين، بما في ذلك دوره في مجال التنمية المستدامة.

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني والتنمية المستدامة في الجزائر

كما سبق الذكر أن للمجتمع المدني دور مهم في التنمية المستدامة، ومن خلال هذا المبحث يتم التعرض في مطلب أول إلى واقع المجتمع المدني في الجزائر وصور علاقته بالدولة والتحديات التي تواجهه، إضافة إلى مطلب ثان يتناول واقع التنمية المستدامة في الجزائر، مؤشراتها، والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: واقع المجتمع المدني في الجزائر

ويمكن التطرق إلى هذا العنصر من خلال ما يلي:

أولا: نشأة المجتمع المدين في الجزائر

تبلور الإطار القانوني للجمعيات في الجزائر مع صدور القانون الفرنسي لعام 1901، ليحدد كيفية إنشاء الجمعيات وتسييرها، ولقد نشطت حركة إنشاء الجمعيات في الجزائر إبان فترة الاستعمار مع مطلع الثلاثينيات وساهمت بفعالية في بناء الشخصية الوطنية والمحافظة على مقوماتها ومن بينها جمعية العلماء المسلمين التي أنشئت في 05 ماي 1931 ردا على احتفالات فرنسا بمرور قرن عن احتلال الجزائر⁽¹⁾.

بعد الاستقلال استقرت فلسفة السلطة السياسية على فكرة إقامة دولة قوية ومستقرة، لذلك قامت بالاعتماد على التسيير الانفرادي والمركزي، الذي أدى بدوره إلى انسحاب المحتمع المدني وانتكاسه، وما عمق هذه الانتكاسة هو إخضاع الحركة الجمعوية إلى مستويين من الرقابة، تتمثل الأولى في الرقابة السياسية في إطار المجالس المنتخبة، والثانية على مستوى تمثيل المصالح الاحتماعية والاقتصادية المشروعة في إطار اتحادات مهنية واحتماعية يخضع تأطيرها

⁽¹⁾⁻ يحي وناس، مرجع سابق، ص ص.15-17.

لحزب جبهة التحرير الوطني (الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين...الخ)، وتمثل كل هذه التنظيمات قاعدة نضالية للحزب، هذا الوضع أدى إلى تدويل المحتمع المدني ومراقبته عن قرب في كل مجالات الحياة ومنع أي مبادرة وتجنيد خارج الإطار الرسمي للدولة.

كل هذا التضييق على الحركة الجمعوية والمجتمع المدني أدى بوزارة الداخلية إلى إصدار تعليمة وزارية بتاريخ 1964، تطلب فيها من الإدارة القيام بإجراء تحقيق دقيق حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها، وبفعل الممارسة الإدارية تحول مضمون هذه التعليمة إلى سلطة تقديرية لمنح ترخيص إنشاء الجمعيات.

لكن سرعان ما صدر أمران أولهما الأمر 71-79 الذي اعتبر بأن الجمعية تمثل خطرا محدقا بالتماسك الوطني، بما تبديه من منافسة للدولة الممثل الوحيد لكل الجمعيات، كما كرس المرسومين المعدلين للأمر 71-79 مبدأ تغييب الجمعيات، واستمر هذا التهميش والإقصاء حيى بعد إصدار قانون 1987 الذي كرس سيطرة وإشراف الإدارة على حرية إنشاء الجمعيات ومراقبة نشاطها وإنهائها.

بعد ظهور بوادر ولبنات النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان من خلال التغييرات السي طرأت على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتخلي الدولة عن نظام التخطيط المركزي والانفرادي ونظام الحزب الواحد لصالح التعددية الحزبية، برزت معالم التغير في تصور وظيفة المحتمع المدين (1) خاصة بعد أحداث 1988، إذ حوت الجزائر على حوالي 25 ألف منظمة واتحاد ورابطة وجمعية بعد أحداث 5 أكتوبر (2)، حيث يربط الباحثين ظهور المحتمع المدين في الجزائر هذه الأحداث وما تبعها من تغييرات سياسية، قانونية (3).

⁽¹⁾⁻ يحي وناس، مرجع سابق، ص ص. 19- 22.

⁽²⁾ منير صوالحية، "المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر: البنية والأهداف"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 19 (2008)، ص.206.

⁽³⁾ مصطفى كيحل، "دور المجتمع المدني في التأسيس للحكم الرشيد" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007)، ص.164.

هذه التغيرات السياسية والقانونية ساهمت بصورة فعالة في إرساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة من خلال دستور 1989 وتعديل 1996، إذ كرست المادة 43 من دستور 1996 صراحة الحق الدستوري في إنشاء الجمعيات، إذ نصت على أن:

"الحق في إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة تطوير الحركة الجمعوية، يحدد القانون شروط إجراءات إنشاء الجمعيات"، ونصت المادة 41 منه على أن: "حرية التعبير والتجمع والاجتماع مضمونة للمواطن"، كما صاحب هذا الاعتراف الدستوري بحق إنساء الجمعيات والإقرار بدور المجتمع المدني، صدور قانون الجمعيات 1990 الذي أحدث تحولا جذريا في حرية إنشاء الجمعيات وعدم إخضاعها لرحمة الإدارة سواء في إنشائها أو حلها⁽¹⁾.

أهم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر⁽²⁾:

1- تنظيمات العمال والمزارعين: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، النقابة الإسلامية للعمل، اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر، الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين.

2- النقابات المهنية: نقابة الصحفيين، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين.

3− المنظمات النسوية: الجمعيات الخيرية النسائية، الجمعيات أو الاتحادات النسسائية التابعة أو المعارضة للأحزاب، الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة.

4- جمعيات حقوق الإنسان، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان.

5- الجمعيات الثقافية: الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحركة العربية الجزائرية، جمعية الجاحظية، الحركة الثقافية البربرية.

6- الجمعيات التطوعية: المنظمة الوطنية للمجاهدين، إتحاد أبناء الشهداء، إتحاد أبناء المجاهدين.

⁽١)- يحي وناس، مرجع سابق، ص.22.

⁽²⁾⁻ أيمن إبراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة – الحصار – الفتنة)"، مجلة المستقبل العربي 259 (2000)، ص ص.68-70.

7- الطرق الصوفية والجمعيات الدينية: الطريقة القادرية، الطريقة الـــشاذلية، الطريقــة السنوسية، الطريقة الدرقاوية، الطريقة العلوية، الطريقة التيجانية.

ثانيا: العلاقة بين المجتمع المدين والدولة في الجزائر

ويمكن تلخيص هذه العلاقة في:

1- تحديد الخصم واحتوائه:

ويمكن حصر هذا في المصافي الثلاث التي أقامتها الدولة:

المصفاة الأولى: قانون الجمعيات

حيث تسمح هذه القوانين بمراقبة كل أعمال الجمعيات، وهذا ما مكن الدولة من تحقيق غرضين في الوقت نفسه، فمن جهة تعرف بدقة كل النشاطات والقائمين عليها، ومن جهة أحرى يمكن أن توجهها وتحتويها (1).

المصفاة الثانية: المقرات

تعتبر المقرات من ضمن المشاكل الكبرى التي تعانيها الجمعيات والتي تعود إلى الأزمة العمرانية الخانقة التي تعيشها الجزائر، مما جعلها تمثل المصفاة الثانية التي تساعد الدولة على التحكم في نشاطات الجمعيات، إذ تمنح المقرات فقط إلى الجمعيات المقربة منها أو التي لا تضر بمصالحها، كما أن الاعتراف بالجمعيات دون منحها مقرات يخدم بطريقة غير مباشرة غرضين للدولة، فمن جهة يظهرها بألها ديمقراطية إذا سمحت للمجتمع المدني أن ينظم نفسه، ومن جهة ثانية تقيده إذ لا يستطيع أن ينشط لأن الافتقار إلى المقريؤدي إلى عرقلة النشاطات ويجعلها تنحصر في تظاهرات مناسبتية (2).

المصفاة الثالثة: الجانب المالي

يشكل الجانب المالي المصفاة الثالثة لأن تحقيق أي نشاط يحتاج إلى تمويل وخاصة أن بعض الجمعيات طرحت نفسها بديلا، طامحة بذلك إلى تغطية العجز الذي لم تستطع الدولة

^{(2005)،} ص.137. الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي"، مجلة المستقبل العربي (2005)، ص.137.

^{(&}lt;sup>2)-</sup> المرجع السابق، ص.138.

التكفل به، حيث تبقى الدولة هي المصدر الأول والأساسي في تمويل هذه الجمعيات وبخاصة التي تخدم مصلحتها، أما الإعانات التي تقدم إلى الجمعيات الأحرى فتتمثل في مبالغ محدودة حدا لا تلبي حاجاتها الأساسية ولا حتى النشاط المناسباتي المبرمج، مما أدى إلى ضعف أدائها⁽¹⁾.

2– تشكيل قوة مضادة:

لقد عمدت المجموعة الحاكمة إلى استقطاب العديد من الجمعيات التي تحصل على دعم مالي ومادي، وتمكنت من امتصاص غضب أكتوبر وتعزيز مكانتها وضمان استمرارية النظام وذلك بفتح مجالات للتعبير من خلال دستور يقر بالتعددية الحزبية لكن تحت مفهوم محتشم (جمعيات سياسية)، كما استطاعت أيضا أن تضع لعبة إستراتيجية عندما زاد الضغط الاجتماعي من أجل فرض الاعتراف بالأحزاب السياسية، وتمثل ذلك في وضع قانون مائع مكن من تكوين أكثر من 60 حزبا موزعة على جماعات صغيرة تنطلق من أفكار سطحية بعيدة عن العمق الإيديولوجي والعمل الاستراتيجي، هكذا استطاعت المجموعة الحاكمة تجنيد الجمعيات واستقطاب أغلب الأحزاب واستخدامها لتقوية سلطالها ونفوذها، خاصة بعد اقتناعها بأن قوة المجتمع المدني تعني إضعاف الدولة والعكس صحيح (2).

ثالثا: تحديات المجتمع المدني في الجزائر

من بين التحديات التي تعترض المجتمع المدني في الجزائر تبرز طبيعة المؤسسات القائمـــة والأفكار الجارية في التشكيلة الإيديولوجية السائدة.

ويمكن التدقيق أكثر في المستويات العامة لهذه العوائق والتي يمكن إيجازها في ثلاث أبعاد وهي:

1- العوائق القانونية:

تبرز القيود في القوانين والتشريعات كأهم معوقات نشاط المجتمع المدني التي تحد من حركة المؤسسات وإمكانية حصولها على المساحة المطلوبة، وكذا تحد من إمكانية إسهامها المباشر في التنمية المستدامة. فالبنية القانونية في الجزائر لم توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة، وقد يبادر بعضهم إلى تبرير ذلك بالشروط السياسية والأمنية.

⁽¹⁾⁻عبد الرزاق حيلالي وإبراهيم بلعادي، مرجع سابق، ص.139.

⁽²⁾⁻المرجع السابق، ص.140.

وإذا كانت معظم التشريعات تمنح الأفراد والجماعات حقوقا متساوية أو ما يسشبه ذلك، فإن من الواجب أن نعرف أن التطبيق الفعلي للقوانين والأنظمة التشريعية وموجبات هذا التطبيق تعطل مفعول هذه الدساتير، فالسلطة نفسها لا تحترم هذه الدساتير من خلال ممارساتما وتجاوزها لها، كما أن المجتمعات المدنية لا تصر كثيرا ولا تناضل من أجل ذلك، فلقد ظلت هذه الدساتير حبرا على ورق، فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أو شبه غائب⁽¹⁾. فهناك حنق للحريات الفردية والعامة، والتضييق إلى درجة الإلغاء لحرية التعبير. أما التعددية التي تسنص عليها الدساتير كتشكيل الأحزاب والجمعيات فهي لا تصمد أمام تعسف السلطة التي تمارس الإقصاء والتهميش لقوى احتماعية ذات توجهات سياسية مغايرة، بحيث تمنع من التعبير عسن مواقفها وتصوراتما والدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة وضمن إطار شرعي وتأسيسي. البديل الوحيد أمام هذه القوى هي المقاومة السلبية أولا، ثم الاحتجاج العنيف ثانيا، عندما تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة المؤسسات القائمة على ضبطه واحتوائه (2).

2- العوائق السياسية:

بالإضافة إلى اعتبار أن إحدى أزمات المجتمع المدني تنبع من القيود القانونية والدستورية التي تفرضها الدولة على تنظيماته، فهناك أيضا عوائق وقيود أخرى تتمثل في العوائق السسياسية وغياب الديمقراطية.

تشكل الديمقراطية القاعدة الأساسية لأي ممارسة سليمة، لأنه في ظلها يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسية، وبالتالي لن يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر ومستقل مع غيره من أفراد المجتمع بحيث يستطيع الأفراد عندئذ تشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم، فهي في جوهرها تقوم على أساس التعدد الفكري والسياسي، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية، واحترام مبدأ تداول السلطة والرقابة السياسية، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم.

لذلك فإن النظام السياسي الديمقراطي يمكن أن يــساعد بــشكل حقيقــي بتكــوين مؤسسات المجتمع المدني، والعكس هو الصحيح، إذ أنه في ظل فقدان الحرية وبالتــالي تقييــد

⁽¹⁾ هيمة شرف الدين، "الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني"، المستقبل العربي 278 (2002): ص ص.44-43.

^{(&}lt;sup>2)-</sup>العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، المستقبل العربي 191 (1995): ص.88.

النشاط الخاص يكون عاملا عكسيا في تقلص مؤسسات المحتمع المدني، حيث لا يمكن للأفراد إقامة مؤسساقم الخاصة من تنظيمات سياسية أو نقابية أو ثقافية \dots الخاصة من تنظيمات سياسية أو نقابية أو ثقافية \dots الخاصة من الخاصة من المحتمع الخاصة من المحتمع المحتم المحتمع المحتمع المحتمع المحتمع المحتم

3- العوائق الثقافية- الاجتماعية:

لا يختلف معظم الباحثين والمحللين من اعتبار البنية الثقافية السائدة في الجزائر هي سبب رئيسي من الأسباب المعيقة للمجتمع المدني، ولعل أهم ما يميز هذا الجانب من الأزمة الثقافية هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المحتمع وتنظيمه وسيره بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي، تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات. ويتجلى ذلك الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات، وفي الوقت ذاته معيارا لتقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية. وتبدو هذه القضايا بوضوح أكبر من خلل الممارسة في "تدهور قيم العمل، والأداء، والفاعلية، والكفاءة ..الخ"، وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مدني فعال (2).

المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

عملت الجزائر على حماية البيئة ومحاربة العوامل المعرقلة لسير التنمية المستدامة في الجزائر على مشاركتها في المحافل الدولية التي عملت على وضع خطط للمدى البعيد من أحل بيئة سليمة وحياة مستدامة.

أولا: جهود الدولة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة

-1 الأجهزة المعنية بترقية التنمية المستدامة -1

لقد تم إنشاء مجموعة من الأجهزة وكلت لها مهمة ترقية هذا النمط من التنمية:

الندوة الجهوية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة: وتتكون تشكيلتها فعليا من وزير البيئة وهيئة الإقليم، الوزير المنتدب المكلف بالإنعاش الاقتصادي، الوزير المكلف بالتنمية الريفية أو ممثلين عنهم إضافة إلى الولاة الذين تضم أقاليمهم الندوة وكذا إطارات الدولة من باحثين

⁽¹⁾ العياشي عنصر، مرجع سابق، ص.88.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص.85.

⁽³⁾ المدرسة الوطنية للإدارة، مرجع سابق، ص22.

ومهندسين وموظفين. أما عن تسيير الندوة فهي تنعقد أولا كجمعية عامة ثم يتم تقــسيمها إلى ورشات عمل بحيث تعالج كل ورشة ميدانا معينا لا يخرج عن الصلاحيات والميـادين للنــدوة وهذا بالتنسيق مع الورشات الأخرى.

أما فيما يخص مهام الندوة فهي تتمثل في إعداد المخططات الجهوية لتهيئــة الإقلــيم ووضع أدوات التخطيط الحضري والبيئي.

الوكالة الوطنية للتنمية المستدامة للسياحة: تسند لها مهمة تنفيذ ومتابعة عملية التنمية السياحية. تتولى في هذا الإطار على وجه الخصوص اقتناء و هيئة وإعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية والمناطق المعدة لإنجاز المنشآت السياحية. ويحدد تنظيم هذه الهيئة وكيفيات سيرها عن طريق التنظيم.

وفي غياب قاعدة تنظيمية تبقى هذه الوكالة مجرد تسمية لجهاز يتطلب إنعاشه بوجوب النهوض بالسياحة نظرا لما تملكه الجزائر من ثروات ومناطق يمكن لها استقطاب عدد هائل من السواح يذرون دخلا كبيرا على الخزينة العمومية.

المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة: ويكلف المرصد بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية والهيئات المعنية بجمع المعلومات البيئية على الصعيد العلمي والمستقني والإحصائي ومعالجتها وإعدادها وتوزيعها.

المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة: ويضطلع على وجه الخصوص بالمهام التالية:

- اقتراح التقييم والتحديث الدوري على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
 - المساهمة في إعداد المخططات الجهوية.
 - يقدم تقريرا سنويا على تنفيذ المخطط الوطني أمام غرفتي البرلمان.

تحدد تشكيلة المجلس ومهامه وكيفيات سيره عن طريق التنظيم.

إلا أنه وإلى غاية الآن لم يعرف المجلس طريقه إلى الوجود الفعلي عكس الندوة الجهوية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة التي وبعد النشأة القانونية عرفت نشأتها الفعلية.

المعهد الوطني لهن البيئة: هو الهيئة الجامعة للقطاعات المكونة للبيئة (التعليم العالي، التربية الوطنية، التكوين المهني) (1)، وقد تم إنشاء هذا المعهد بالتنسيق مع عدة وزارات في إطار تحسين ودعم القدرات ضمن التجمعات التالية:

- الجماعات المحلية: تسيير النفايات الصلبة والحضرية والمياه المستخدمة.
- المؤسسات: إنشاء إجراءات الرقابة الذاتية، نظام تسيير بيئي عقلاني وتسيير النفايات الصناعية.
 - مكاتب الدراسات: دراسة الآثار على البيئة، مراجعات بيئية.
- جمعيات بيئية، اجتماعية، مهنية، شبابية، نسوية: برامج تكوين موجهة لدعم قدراتها على التحسيس ونشر السلوكات البيئية السليمة⁽²⁾.

المركز الوطني للتكنولوجيا النظيفة: لمكافحة بروز التلوث الصناعي بمختلف مصادره.

2 بعض الإجراءات التنظيمية الوقائية المتبعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة: ويمكن تلخيصها في $^{(3)}$:

أ- غلق أو إغلاق الإنشاءات والمؤسسات: وهذا الإجراء يمكن أن يأخذ شكلين هما:

الإلغاء أو الغلق النهائي: من خلال المنع النهائي أو التخلص من المنشآت المضرة بالبيئة والمواطن.

الإلغاء أو الغلق المؤقت: من خلال المنع المؤقت للإنشاءات والمؤسسات التي تــشكل خطرا على البيئة والمواطن، وهي لا تقل فعالية عن سابقتها باعتبار أن المــستغل ملــزم بــدفع تكاليف الاستغلال بصورة مستمرة طيلة مدة الإلغاء أو التوقيف لنشاطه.

^{(&}lt;sup>1)-</sup>وشنان حكيمة ومنصوري سميرة، "الإجراءات الاقتصادية والقانونية لحماية البيئة في دول العالم الثالث – الجزائر نموذجا – "، في مشكلات وقضايا المجتمع في عالم متغير، المحرر: على قوادرية وآخرون (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص. 76.

^{(&}lt;sup>2)-</sup>عبد الله حرتسي حميد، "السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004 " (رسالة ماجستير في نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005)، ص.159.

⁽³⁾عبد الله حرتسي حميد، مرجع سابق، ص.161.

ب- وقف الأعمال: ويتم هذا الإجراء عند عدم التزام المؤسسة بتنفيذ الإجراءات الوقائية.

ج- التنفيذ الإلزامي للأشغال: ويتم اللجوء إلى إلزام المستغل بعمليات صيانة وإصلاح الضرر البيئي اللاحق، حيث يمكن اللجوء إما إلى التعويض أو إرجاع الأماكن إلى حالتها الطبيعية.

كما يوجد نوع آخر من الإجراءات، هي الإجراءات التنظيمية التصحيحية، وتبنى هذه الأخيرة على أساس النتائج تترب على النشاطات البشرية، من خلال العمل على تصحيح الضرر البيئي.

-3 الاهتمام بالوعي البيئي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة -3

أ- إدراج البيئة في برامج التربية: إذ تم إدخال التعليم البيئي ضمن النظام المدرسي الجزائري رسميا في 20 نوفمبر 2002، حيث قامت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ضمن برنامج تدعيم التربية في مجال البيئة في أفريل 2002، بإبرام عقد مع وزارة التربية الوطنية لإنشاء مخطط عمل مشترك في مجال التربية البيئية، يتم تطبيقه في 07 ولايات من القطر ثم تعميمه تدريجيا في المستقبل على كافة المؤسسات التربوية، وللإشارة فقد شمل هذا البرنامج فترة تجريبية حلال العام الدراسي 2003/2002 على 131 مؤسسة تربوية: 71 مدرسة ابتدائية، 39 إكمالية، 31 ثانوية.

ب- إدراج البيئة ضمن التكوين المهني: إضافة إلى العقد المبرم مع وزارة التربية قامت وزارة تميئة الإقليم والبيئة في حانفي 2003 بإبرام عقد مماثل مع وزارة التكوين المهني، وذلك بغرض إدحال مفهوم البيئة من جهة وفتح فروع جديدة للتكوين المهني متخصصة في مجال حماية البيئة من جهة أحرى.

4- الاهتمام بحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة:

ويمكن تلخيص هذا الاهتمام في الآتي (2):

⁽¹⁾ عبد الله حرتسي حميد، مرجع سابق، ص.161.

^{(&}lt;sup>2)-</sup> محمد صالح فروم وإلياس بودعادة، "حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر – الواقع والمأمول"– (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطنى الرابع حول: "اقتصاد البيئة وأقره على التنمية المستدامة"، سكيكدة، الجزائر، 11-12 نوفمبر 2008)، ص.10.

- المصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، عام 1973.
- المصادقة على الاتفاقية الدولية المتعلقة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات، عام 1974.
 - الانضمام إلى اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث عام 1980.
- المصادقة على البرتوكول الخاص بحماية البحر المتوسط من التلوث الناشئ عن رميي النفايات من السفن والطائرات، عام 1981.
- المصادقة على البرتوكول الخاص بالتعاون على مكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة، عام 1981.
- المصادقة على بروتو كول التعاون بين دول شمال إفريقيا في مجال مقاومة الزحف الصحراوي، عام 1982.
- الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية، عام 1982.
 - المصادقة على الاتفاقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية عام 1982.
- الانضمام إلى البروتو كول المتعلق بحماية البحر المتوسط من مصادر برية، عام 1982.
- الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البريــة المهددة بالانقراض، عام 1982.
 - الانضمام إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، عام 1992.
 - المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغيير المناخ، عام 1992.
- الانضمام إلى بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، عام 1992.
 - المصادقة على الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، عام 1992.
- المصادقة على بروتوكول عام 1992 لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث الزيتي، عام 1998.

- الانضمام مع التحفظ إلى اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، عام 1998.

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

تتعدد مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر من اقتصادية واحتماعية وبيئية وسيتم التطرق إلى بعض المؤشرات على التوالى:

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، ويقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا، إلا أنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة، ومستوى الكفاءة الفردية.

وتوضح البيانات المتعلقة بنصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي إلى أنه قد شهد ارتفاعا من 5063 دولار عام 1999 إلى 6090 عام 2001، غير أنه ما زال منخفضا مقارنة مع قيمة 7804 دولار على المستوى العالمي، وإن شهدت الجزائر مؤخرا ارتفاعا في مؤشر الناتج الداخلي الخام الذي تبعه ارتفاعا محسوسا في نصيب الفرد منه، إلا أن الواقع يبقى بعيدا عن الأرقام (1).

2- الفقر البشري:

وفقا لتقرير التنمية البشرية الدولي لعام 2003 والصادر عن برنامج الأمهم المتحدة الإنمائي، تحتل الجزائر تبعا لدليل التنمية البشرية المرتبة 76 بحسب الناتج الإجمالي للفرد الدي يعادل القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي، من مجموع الدول التي شملها التقرير، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في الجزائر في الفترة 090 أكثر من 0.5% لنفس الفترة، وكان نصيب أفقر 20% من الدخل القومي والاستهلاك للفترة 1990 حوالي وكان نصيب أفقر 20% من الدخل القومي والاستهلاك للفترة 2001-2001 حوالي 6.7%.

⁽¹⁾⁻عمر شريف، مرجع سابق، ص.170.

^{(&}lt;sup>2)-</sup> المرجع السابق، ص.174.

3- الأراضي المصابة بالتصحر:

يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، وتشير آخر الإحصائيات المتاحة إلى نسبة التصحر التي بلغت أكثر من 180% من المساحة الإجمالية للجزائر، علما أن مساحة الصحراء تمثل حوالي 87% من مساحة الكلية، كما أنه تبعا لدراسة الأمم المتحدة فإن 40% من المساحة السصالحة للزراعة في إفريقيا مهددة بالتصحر، حيث تقدر آخر الإحصائيات أن التصحر الذي يمس المناطق شبه السحراوية والسهبية يزحف بنسبة تقدر من 100 إلى 400 ملم في السنة، وهذا ما يعكس المساحة الزراعية النافعة لكل فرد بحوالي 0.23 هكتار وذلك عام 1998، والتي ستصل إلى أقل من 0.15 هكتار للفرد الواحد في آفاق 2020، هذا ما يمثل عقبة كبيرة وتحديا ثقيلا يستوجب تفعيل كل ما من شأنه أن يوقف ويحد من هذه الظاهرة الخطيرة (1).

ثالثا: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

1- التحديات الاقتصادية:

ضعف معدلات النمو: يلاحظ أن معدلات النمو الحقيقي رغم ارتفاعها بدرجة مهمة خلال عام 2003 غير أنها ما زالت بصفة عامة متواضعة (2)، ما يؤثر على سير التنمية المستدامة بصفة أن النمو الاقتصادي يعد من أهم الركائز لأي دولة.

انخفاض القدرة الشرائية: لقد انخفضت القدرة الشرائية للمــواطنين وخاصــة الفئــات البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة والسبب يعود أساسا إلى عدم تكافؤ الزيادة في الأســعار مــع الزيادة في الأجور⁽³⁾.

^{(1)&}lt;sup>-</sup>عمر شريف، مرجع سابق، ص.185.

^{(2&}lt;sup>)-</sup> محمد طاهر قادري، "آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" (رسالة دكتوراه في الاقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، حامعة الجزائر، (2006)، ص ص.207-208.

^{(&}lt;sup>(3)-</sup> إلياس بوجعادة، "حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الرابع حول: "اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة"، سكيكدة، الجزائر، 11-12 نوفمبر 2008)، ص.11.

العولمة: التي تحد مسار التنمية المستدامة نتيجة آثارها السلبية، ومن بينها فرض سيطرة السياسة الغربية، السيطرة الاقتصادية ذات المظاهر المتعددة، كشراء موارد ومواد حام الدول المتخلفة بأقل الأسعار وإعادة تصنيعها ثم بيعها لها بصورة جديدة وبأغلى الأسعار (1).

شبح المديونية: الذي يعد عائقا كبيرا وتحديا مهما، الأمر الذي يهدد التنمية المستدامة في الجزائر، ومع أن الجزائر تخلصت تقريبا من ديونها الخارجية إلا أنها ما زالت تحت تأثيرها.

2- التحديات الاجتماعية:

تراجع مؤشر التنمية البشرية: يعتبر هذا المؤشر وسيلة هامة لتحديد التنمية، حيث يدل على مستوى التقدم الذي وصلت إليه كل دولة.

وعلى اعتبار مؤشر التنمية البشرية يعطي أكثر من دلالة على الوضع الصحي والتعليمي والإطار المعيشي العام للأفراد في المجتمع، فإنه يمثل تحديا حقيقيا نظرا لتأثيره المباشر على الوضع الإنساني الذي يصبو إلى الوصول لتحقيق الحياة الكريمة.

فبالنسبة للجزائر يلاحظ تراجع مؤشر النمو البشري فيها منذ بداية التسعينات، نتيجة لتأثير السياسات الهيكلية فيها خلال هذه الفترة الزمنية، التي عرفت أيضا تراجع معدلات التشغيل نتيجة تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر، وفي كثير من الأحيان لم تتحسن الإنتاجية الفردية والأجور الحقيقية مما أثر سلبا على دخل العاملين وحالتهم الاجتماعية وزيادة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة⁽²⁾.

3- التحديات البيئية:

تدني مؤشر الاستدامة البيئية: يقصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل في محيط دائم التغير.

⁽¹⁾ عمر شريف، "الطاقة الشمسية وحماية البيئة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الخامس حول: "اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة"، سكيكدة، الجزائر، 21-22 أكتوبر2008)، ص.5.

^{(&}lt;sup>2)-</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"، <u>تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003)،</u> ص.297.

ويشير تقرير الاستدامة البيئية لعام 2004 إلى احتلال الجزائر الرتبة 96 عالميا بعد أن احتلت الرتبة 70 عام 2002، وبذلك تبقى من المراتب الأحيرة عالميا، كما يلاحظ تراجع مؤشر الاستدامة البيئية في الجزائر، فمثلا قد تراجع رصيد الاستدامة من 49.4 إلى 46 بين سنتي 2002 و2004، كما أن مساحة الأرض المغطاة بالغابات في الجزائر لا تمثل إلا نسبة 9.0% عام 2000.

تدهور النظام البيئي للمياه العذبة: تمثل المياه العذبة أهم النظم البيئية، إذ لا يمكن لأي من الكائنات أن تبقى على قيد الحياة بدون ماء. وتواجه الجزائر مشكلة ندرة المياه العذبة نتيجة للارتفاع السكاني السريع والتروح الريفي، الأمر الذي أدى إلى تزايد الضغوط على استخدامات المياه وزاد في تلويثها وتلويث مصادرها جراء السكن العشوائي حول المدن وما ينجر عنه من مشكلات بيئية، تنعكس أثارها مباشرة في تدهور متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب. ويقدر الخبراء كمية المياه العذبة المتجددة في الجزائر آفاق سنة 2030 بحوالي المحالحة للشرب.

4- التحديات التقنية:

تدني مؤشرات البحث والتطوير: حيث يشكل العلم والتكنولوجيا المحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، كما يمثلان عنصرين أساسيين للنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية ويتسم واقع العلم والتكنولوجيا في الجزائر بالمحدودية، إذ يتضح من المؤشرات الرئيسية ألها تحتل المراتب الأخيرة بين المجموعات السكانية في العالم في عدد من المؤشرات مثل الإنفاق على البحث العلمي وعدد الاحتراعات⁽²⁾.

5- التحديات السياسية:

رغم ما تقوم به الجزائر من مجهودات سياسية إلا ألها ما زالت تواجه مجموعة من التحديات من أجل الوصول إلى إرساء دعائم الحكم الصالح، التي لا يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق إلا في إطارها، ومن بين هذه التحديات: غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان، حداثة

^{.218.} سابق، ص.218"، مرجع سابق، ص.218. "لإنمائي" مرجع سابق، ص.218.

⁽²⁾⁻محمد طاهر قادري، مرجع سابق، ص.217.

تحربة المحتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في المساهمة في وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.

ومن أجل القضاء أو التخفيف على الأقل من هذه التحديات والمعوقات، تقع على الدولة مجموعة من المسؤوليات من أهمها:

- زيادة نسبة المساحات الخضراء حول المدن الصناعية بإقامة أحزمة خضراء حولها تتناسب مع كمية الغازات والغبار التي تطلقه هذه الصناعة (1).
 - أهمية ترتيب الأوضاع الاقتصادية والمؤسسية بوجه عام.
- ضرورة الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا. ودوليا.
 - ضرورة إيجاد وتفعيل تخطيط سليم للموارد البشرية في البلاد.
- وحوب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية.
- الزامية إيجاد البيئة الصالحة لنشأة الشباب الجزائري وتأهيله وتوفير فرص العمل
 المناسبة له.
 - الالتفات إلى البيئة والعمل من أجل إزالة التلوث البيئي المحيط بها.
 - سن القوانين والتشريعات الخاصة بنوعية الهواء وضبط تلك النوعية.
- تخطيط وتسيير الموارد البشرية بطريقة علمية، حتى تسمح لها بمسايرة التكنولوجيا الحديثة.

من خلال دراسة واقع التنمية المستدامة في الجزائر، يمكن ملاحظة أن الدولة الجزائرية، رغم قيامها بمجهودات كبيرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلا أن تلك المجهودات تبقى محدودة وغير كافية لما تواجهه من صعوبات وتحديات كبيرة في هذا المجال، ولتجاوز تلك

⁽¹⁾⁻ إلياس بوجعادة، مرجع سابق، ص.13.

العقبات تحاول العديد من تنظيمات المجتمع المدني أن تساهم بأي طريقة إلى جانب الدولة في تحقيقي التنمية المستدامة، ومن بين هذه المساهمات نجد على سبيل المثال جمعية مبادرة بيئة التي تنشط في المجال البيئي، والتي سيتم إدراج نشاطها في المبحث التالي.

المبحث الثاني: دراسة حالة جمعية مبادرة بيئة

من خلال هذا المبحث سيتم تناول جمعية مبادرة بيئة كنموذج لدراسة وضعية المحتمـع المدني في الجزائر، ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق التعـرض لنـشاطات الجمعية ودورها في التوعية البيئية وتقديم تقييم بسيط لهذا الدور.

المطلب الأول: التعريف بجمعية مبادرة بيئة

هي جمعية ذات طابع علمي، توجه أعمالها لكل الأشخاص المعنيين بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمشاكل البيئة.

تأسست جمعية مبادرة بيئة في 30 جوان 1996 تحت الاعتماد رقم 96-84، من طرف مجموعة من الطلبة والأساتذة من معهد الأمن والوقاية الصناعية بجامعة الحاج لخضر —باتنة—(1).

1- أهداف الجمعية⁽²⁾:

تهدف جمعية مبادرة بيئة إلى مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

- تسمح بتوفير لقاءات دائمة لكل من تهمة البيئة.
- تعد مكان لتبادل الأفكار والمشاريع الخاصة بالبيئة.
- تسعى إلى نشر التوعية البيئية داخل المحيط الجامعي بين الطلبة.

⁽¹⁾⁻ منشورات جمعية مبادرة بيئة.

⁽²⁾⁻ المرجع السابق.

2- هياكل الجمعية:

تتشكل جمعية مبادرة بيئة من عدة هياكل متمثلة في $^{(1)}$:

أ- الأندية:

نادي التنوع البيولوجي: تسعى الجمعية من خلال هذا النادي بالتعريف بمجمل أشكال التنوع البيولوجي المتواجدة في ولاية باتنة والمدن المجاورة لها، وذلك للتحسيس أكثر بـضرورة الحفاظ على هذا التنوع البيولوجي بوصفه إرثا وطنيا.

نادي هماية البيئة: ينشط هذا النادي في مجال التوعية البيئية خاصة من خال التوعية والتحسيس في المجال البيئي وذلك بالدعوة إلى توفير مساحات خضراء على مستوى كل أحياء ولاية باتنة، كما تساهم كذلك في تفعيل الرؤية البيئية لدى المؤسسات العمومية الممثلة في الولاية والبلدية لتحفيزها على استراتيجيات جديدة لحماية البيئة من التلوث، دون التغاضي عن الدور الكبير الذي يلعبه أعضاء الجمعية في توعية الأشخاص وبالأخص الطلبة بضرورة توافر حو بيئي سليم في الأوساط التي يعيشون فيها.

ب- اللجان:

تتشكل جمعية مبادرة بيئية من مجموعة من اللجان:

جنة الإعلام: تمدف هذه اللجنة إلى إعلام الوسط الجامعي والوسط المحلي لولاية باتنة بالأهمية التي تكتسبها المحافظة على البيئة كونها ذات أهمية بالغة لحياة الإنسان.

جنة النشاط النسوي: ساعدت جمعية مبادرة بيئة على تكريس الدور الجمعوي للمرأة وترقيته بإنشاء لجنة نسوية هدفها التوعية بالدور المناط بالمرأة في ضرورة الحفاظ على البيئة.

⁽أ)-منشورات جمعية مبادرة بيئة.

جنة الإنتاج والبحث في المجال البيئي: هدف هذه اللجنة إلى الإلمام بكل الأبحاث العلمية والطلبة الراغبين في البحث في المجال البيئي، وذلك بغية الاستفادة من النتائج المتوصل إليها في تكريس الحماية البيئية وتفعيلها أكثر.

3- شركاء الجمعية:

يشترك مع الجمعية في أدائها لنشاطاتها مجموعة من الجهات وهم $^{(1)}$:

معهد الأمن والوقاية الصناعية: وهو مؤسسة عمومية، تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

هذا المعهد هو معهد تدريب وتمرين القيادات المتخصصين في الوقاية الصناعية وظروف العمل، والمسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

يتكون هذا المعهد من ثلاثة أقسام: قسم الوقاية الصناعية، قسم الوقاية وظروف العمل وقسم البيئة.

يقوم هذا المعهد باستقبال الطلبة حزائريين وأحنبيين نظرا لأهمية الشعبة، كما يقوم هذا المعهد بعدة مجهودات مدعومة بالأبحاث العلمية من خلال: الأبحاث الأساسية والأبحاث المطبقة.

مخبر الدراسات والوقاية الصناعية: هو مخبر متواجد بمعهد الأمن والوقاية الصناعية، تقام فيه الأبحاث الأساسية للمعهد، يرأسه مديري المعهد، ويعمل فيه ستة عشر أستاذا متحصلين على رتب دكتوراه.

مديرية النشاطات العلمية والثقافية والرياضية لجامعة باتنة: هي مديرية تابعة للأمانة العامة للجامعة، مهمتها تنظيم نشاطات ثقافية ورياضية وعلمية لفائدة الطلبة بالتنسيق مع مختلف الشركاء المهتمين بهذا المجال ومنهم الجمعيات العلمية والثقافية والنوادي الرياضية.

الهلال الأحمر الجزائري: بوصفه جمعية وطنية تهدف إلى تقديم المــساعدات في أوقــات الكوارث الطبيعية والأزمات وفي وقت الحروب، ومن أهم انشغالاته كذلك التحفيز على تطوير

^{([)-}منشورات جمعية مبادرة بيئة.

النظام البيئي الجزائري من أجل ضمان بيئة سليمة للعيش، كما تقدم هذه الجمعية مساعدات مالية خاصة من أجل التسيير والحفاظ على التنوع البيئي.

4- البرنامج السنوي للجمعية:

تقوم الجمعية سنويا ببرامج مختلفة وعديدة (1):

أ- جانب النشاطات:

- تنظيم أبواب مفتوحة: تسعى الجمعية في إطار النشاطات التي تقوم بها بتنظيم أبواب مفتوحة لتوعية الوسط الطلابي بالأهمية التي تكتسبها البيئة في حياتهم العادية.
- تنشيط حملات تحسيسية: تهدف الجمعية من أجل الحفاظ على البيئة إلى القيام بحملات تحسيسية سواء في الجامعة والإقامات الجامعية والمدارس الابتدائية.
- تنظيم خرجات علمية: من خلال ما تقوم به الجمعية من زيارات لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة وتوعيتهم بضرورة المحافظة على البيئة عند قيامهم بنشاطاهم.
- احتفالات وطنية ودولية: في إطار قيام الجمعية بنشاطات تقوم بتنظيم أو حضور احتفالات وطنية وأخرى دولية تعنى بالحفاظ على البيئة.
- تنظيم ندوات وأيام دراسية وملتقيات وطنية: كما تسعى الجمعية للحفاظ على البيئة ونشر الوعي البيئي والتحسيس بأهمية تحسين الوسط البيئي إلى تنظيم ندوات وأيام دراسية وملتقيات وطنية في هذا المجال.

ب- الجانب الإعلامي:

- نسج علاقات مع مختلف المؤسسات: حتى تقوم الجمعية بعملها على أكمل وجه، تسعى إلى الدخول في علاقات مع مؤسسات سواء كانت مؤسسات عمومية أو خاصة، بهدف التوعية بضرورة حماية البيئة وتحمل المسؤولية الاجتماعية.
- تكوين أندية خضراء دراسية: ففي إطار قيام الجمعية بالمهام المنوطة بها، تــسعى إلى تأسيس أندية خضراء هدفها الرئيسي التوعية والتحسيس البيئي خاصة في الأوساط الجامعية.

^{([)-}منشورات جمعية مبادرة بيئة.

- تكوين أندية علمية: كما تقوم الجمعية كذلك بتأسيس أندية علمية هدفها البحث في المجال البيئي وذلك رغبة منها في ترقية البحث في هذا المجال وتدعيم المعلومات المتحصل عليها من طرف الطلبة.

5- الجهات المولة للجمعية:

تتلقى الجمعية تمويلها المالي من طرف كل من:

المديرية العامة للحماية المدنية — فرع باتنة — الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي — الهلال الأحمر الجزائري — فرع باتنة — كما تتلقى بعض الهبات من طرف أفراد المجتمع، ويعتبر هذا التمويل ضئيل مقارنة بالأعمال التي تقوم بها الجمعية خاصة للأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع البيئة (1).

بعد التعريف بجمعية مبادرة بيئية، سيتم التطرق إلى أهم نشاطاتها وأعمالها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: دور جمعية مبادرة بيئة في الحفاظ على البيئة من أجل تحقيق التنميـــة المستدامة

قبل التطرق إلى دور جمعية مبادرة بيئة في الحفاظ على البيئة، سيتم التعرض أولا إلى المشاكل البيئية في الجزائر.

أولا: المشاكل البيئية في الجزائر

تعاني منطقة البحر المتوسط تدهورا بيئيا كبيرا، والجزائر كغيرها من دول هذه المنطقــة تمتاز بنظام بيئي مهدد بعدة أخطار ومشكلات منها:

1- التصحر:

تعني ظاهرة التصحر انخفاض أو تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض، مما قد يفضي في النهاية إلى خلق ظروف بيئية شبه صحراوية وتدهور خصوبة الأراضي، وذلك يرجع إلى عدة

^{([)-}منشورات جمعية مبادرة بيئة.

أسباب بشرية كالضغط السكاني وتحويل الأراضي إلى مناطق سكانية وصناعية، وأحرى طبيعية كانجراف التربة وتناقص كميات الأمطار.

وتعرف الجزائر زحفا مستمرا للرمال الصحراوية في المنطقة الجنوبية، حيث بدأ الغطاء النباتي في الانحلال بسبب قلة الأمطار والجفاف، ضف إلى ذلك ضعف المعدل السنوي لتساقط الأمطار الذي بلغ 150 ملم في السنة والمؤشرات تؤكد فقدان الجزائر لــ 8 هكتارات بــسبب التصحر والعمران الفوضوي⁽¹⁾.

2- التلوث البيئي:

وتعود أسباب التلوث البيئي في الجزائر إلى عدة عوامل يمكن إجمالها في (2):

- النمو الديمغرافي: يعد العامل السكاني من أبرز الأسباب المؤدية إلى مشكلة التلوث، حيث ارتفع عدد السكان من 40% عام 1977 إلى 60% عام 1987، وحسب إحصائيات الديوان الوطني الجزائري للإحصاء، بلغ معدل النمو الطبيعي 1.48 عام 2000، أما في عام 2007 فقدر بـــ:1.86، هذا النمو السكاني يؤدي إلى الاستخدام السريع للموارد والطاقة وزيادة الطلب على الأراضي القابلة للزراعة والأراضي السكنية وتناقص الغابات والمراعي، مما يساهم في مزيد من التلوث وفقدان التنوع الحيوي.

- زيادة المناطق الحضرية: لقد حر النمو السكاني وزحف سكان الريف نحـو المـدن، انتشار المناطق الحضرية، وبالنظر إلى ما تخلفه هذه التجمعات من تلوث هوائي بسبب حركـة المرور وانبعاث الغازات من وسائل النقل وكذلك ما تخلفه من نفايات ومخلفات صلبة خاصة في المدن الكبرى، أدى هذا إلى زيادة الأعباء البيئية في جميع المحالات.

- التنمية الصناعية: تعد التنمية الصناعية المتواصلة في جميع أنحاء العالم من أبرز العوامل المسببة لمعظم المشاكل البيئية المعاصرة.

⁽¹⁾ مهدية ساطوح، "البيئة في الجزائر، واقعها والإستراتيجية المتبعة لحمايتها" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الخامس حول: "اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة"، سكيكدة، الجزائر، 21-22 أكتوبر 2008)، ص.4.

 $^{^{-(2)}}$ مهدیة ساطوح، مرجع سابق، ص ص.5-6.

كل هذه العوامل تؤدي إلى تلوث بيئي خاصة في مجال التلوث الجوي والمائي والبحري وكذلك النفايات.

أ- التلوث الجوي: عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تلوثا هوائيا وذلك يرجع لمجموعة من الأسباب سالفة الذكر، ومصدرها التدفقات الهوائية في التجمعات الحضرية بسبب حركة المرور وكذلك المصادر المتزلية، إضافة إلى التدفقات الصناعية الصادرة عن الوحدات الإنتاجية أو احتراق النفايات الصلبة في الهواء. ومن أهم المصانع المتسببة في هذا النوع من التلوث، مصنع الإسمنت بمفتاح، مصنع البرانت بتسيمسيلت، مركب اسمدال بعنابة ...، هذا التلوث الهوائي نجم عنه عدة آثار صحية، حيث أدت الغازات إلى انتشار عدة أمراض خاصة الدى أكثر الأفراد حساسية وكذا كبار السن والمرضى بالأمراض المزمنة. كما بين تقرير حول حالة ومستقبل البيئة لعام 2000 أن تلوث الهواء يسبب أمراض تنفسية بالنسبة للسكان عموما فقد سجلت 353600 حالة إصابة بها، أما سرطان الرئة بالنسبة لأكثر من 30 عام سجلت 544000 حالة.

ب- التلوث المائي والبحري: إضافة إلى ما تخلفه المنشآت الصناعية من تلوث جـوي، فإن المصانع المتمركزة عبر السواحل الجزائرية خاصة، تسبب تلوثا بحريا غاية في الخطورة، حيث تتلوث مياه البحار والأنهار والمياه الجوفية بالمخلفات البترولية والمواد المشعة والمعـادن الثقيلـة خاصة الرصاص.

وقد سجل التلوث البحري المتولد عن الأقطاب الصناعية البترولية نسبا عالية، وما يجره هذا التلوث على صحة الإنسان، بسبب الطبقة التي تشكلها المواد البترولية على سطح الماء مما يؤدي إلى اختناق الأحياء المائية ويعطل معظم العمليات الحيوية، هذا ما يهدد الثروة السمكية التي يتمتع بها الساحل الجزائري.

كما أصبح الحصول على المياه الصالحة للشرب بمثابة رهانات محلية وعالمية، خاصة في دول العالم الثالث، فهناك عدة أمراض ترتبط بتلوث المياه والتي تسببها الجراثيم والطفيليات أو الفيروسات، ولقد شهدت الجزائر عبر مختلف مناطق البلاد تفاقما لهذه الأمراض، فإحصائيات الديوان الوطني الجزائري للإحصاء لعام 2000 تشير أن هناك 2805 حالة تيفوئيد وفي عام 2002 هناك 3218 حالة لكل 100000 ساكن.

ج- النفايات الصلبة: تشكل النفايات الصلبة مصدرا آخر لتلوث الأرض والجو والهواء، وتعتبر النفايات المترلية مصدرا هاما لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السمية، بالإضافة إلى تشويهها لجمال المناظر الطبيعية، فالإحصائيات تشير إلى أن الجزائري ينتج يوميا ما يعادل 0.5 كلغ من النفايات الحضرية، إضافة إلى النفايات التي تخلفها المصانع. حيث توجد في الجزائر من 3000 مفرغة فوضوية تستقبل 3000 طن يوميا من النفايات المترلية و 185000 طن سنويا من النفايات الخاصة والخطرة، ومقابل هذه الوضعية لا توجد أي مفرغة مراقبة ولا أي مركز للدفن التقيي منجز ومسير حسب القواعد التقنية، كما أنه لا يسترجع إلا أقل من 2% من النفايات القابلة للتثمين (1).

كل هذه المشاكل أدت بالدولة إلى التدخل بسرعة للتقليل منها، وبمساعدة منظمات المجتمع المدني التي رأت في تدخلها ضرورية لحل هذه المشاكل.

ثانيا: مساهمة جمعية مبادرة بيئة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

منذ نشأة الجمعية عام 1996، قامت بالعديد من النشاطات في محال حماية البيئة والمحافظة عليها على مستوى حامعة الحاج لخضر بباتنة والمؤسسات التربوية، وتوالت نشاطات الجمعية وتعاقبت إلى غاية يومنا الحالي، فقد قامت بعدة تظاهرات أهمها ما يلى:

- نظمت جمعية مبادرة بيئة بالتنسيق مع كل من المديرية الفرعية للأنـشطة العلميـة الثقافية والرياضية والهلال الأحمر الجزائري لولاية باتنة، يومان دراسيان حول مكافحة مـرض السيدا في بلدية ثنية العابد في الفاتح من ديسمبر 2008. البداية كانت من إكمالية بعلي ومتقن المدينة وكذا بيت الشباب أين قدمت الفرقة المكونة من أعضاء الجمعية وأخصائيون نفسانيون، مسعفين في الهلال الأحمر الجزائري، حملة تحسيسية لتلاميذ الإكمالية شملت تعريف مرض السيدا، طرق انتقال العدوى وسبل الوقاية. وفي يومها الثاني قامت جمعية مبادرة بيئة بفتح نقاش حول الموضوع في قاعة مناقشة الرسائل لمعهد الوقاية والأمن الصناعي بحضور طلبة من مختلف أقسام جامعة باتنة، لهدف توعية هذه الفئة الأكثر عرضة لهذا المرض الفتاك وضرورة اتخاذ

⁽¹⁾⁻ أحسن طيار وعمار شلابي، "إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الرابع حول: "اقتصاد البيئة وأقره على التنمية المستدامة"، سكيكدة، الجزائر 11-12 نوفمبر 2008)، ص.28.

التدابير الوقائية من أجل الحد منه، حيث دعى المشاركون إلى تنظيم أيام دراسية في مختلف الأحياء الجامعية في ولاية باتنة نظرا لأهمية هذا الموضوع الحساس.

- نظمت جمعية مبادرة بيئة بالتنسيق مع كل من المديرية الفرعية للأنــشطة العلميــة الثقافية والرياضية، والهلال الأحمر الجزائري في الإقامة الجامعية مهداوي حديجة بنات يــوم 14 جانفي 2009، أمسية حول الأمراض المتنقلة عن طريق المياه ودور الإسعافات الأولية في تقــديم المساعدات والإعانات للمرضى، من خلال برنامج تناول ثلاث مداخلات من تقــديم أطبـاء ومكونين ينتمون للهلال الأحمر الجزائري.

- من جهة أخرى شاركت جمعية مبادرة بيئة في الصالون الدولي حاسي مسعود من 31-28 حانفي 2009 في قطب البترول وقطب جماية البيئة من تنظيم الغرفة التجارية الفرنسية مرساي، حيث زار وفد من الطلبة مختلف أروقة الشركات الوطنية وكذا الشركات الأجنبية (فرنسية، بريطانية، روسية وألمانية)، أين تلقوا شروحات وتفسيرات عن مختلف المنتجات المعروضة، كما حضروا عدة محاضرات قدمت من طرف خبراء وأخصائيين في البيئة والأمن الصناعي، كما استقبل الأعضاء من طرف الرئيس المدير العام لوحدة نافتوغاز التابعة لشركة سونطراك الذي رافقهم في جولة استكشافية داخل الوحدة".

التغيرات المناخية في تيبازة يومي 06-05 فيفري 000، وقد نظم هذا الملتقى من طرف مركز التعاون بين الهلال الأحمر والصليب الأحمر للدول المطلة على البحر المتوسط (20).

- قامت جمعية مبادرة بيئة كذلك بتنظيم يومين دراسيين يوم 27-28 أفريــل 2009 حول الأمن والصحة في العمل، داخل معهد الأمن والوقاية الصناعية لولاية باتنة، تحت إشراف السيد والي ولاية باتنة والسيد عميد كلية الحاج لخضر، بحضور مختصين وخبراء في المحال وقــد شاركت الجمعية في هذين اليومين الدراسيين كل من (3):

- معهد الوقاية والأمن الصناعي.

⁽¹⁾ النور بوساحة، "أخبار الجمعيان"، مجلة الطالب، مارس، 2009، ص.4.

^{(2) -} Association initiative Environnement, Bilan des activités, 2008.

^{(3) -} Association initiative Environnement, Bilan des activités, 2005.

- مخبر البحث في الوقاية الصناعية.
- المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والعلمية والرياضية لولاية باتنة.
 - مديرية الصحة لولاية باتنة.
 - المفتشية الجهوية للعمل.
 - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
 - الهلال الأحمر الجزائري.

ومن خلال هذين اليومين الدراسيين هدفت الجمعية إلى:

- توعية الطلبة، الأساتذة، الجماعات المحلية فيما يخص الصحة، ظروف العمل والبيئة.
 - عرض الدراسات حول موضوع الأيام الدراسية في معهد الأمن الوقاية الصناعي.
- تدريب بعض الطلبة على العمل الميداني فيما يخص الوقاية، الأمن، البيئة، عن طريق طرح بعض المواضيع مثل إشكالية الأمن، الوقاية، البيئة، الإطار القانوني والتـشريعي الخـاص بالأمن، الوقاية، البيئة، الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، حماية البيئة والتنمية المستدامة، وهـذا بوجود تغطية إعلامية.

كما نظمت الجمعية على هامش اليومين الدراسيين 27-28، معرضا لطرح موضوع البيئة والذي ضم المنظمات المساهمة في حماية البيئة على مستوى ولاية باتنة، ومن أهداف هذا المعرض ما يلي $^{(1)}$:

- توعية الزوار وتدريبهم على حماية البيئة.
- فسح المجال لمختلف المؤسسات المشاركة لتبادل الآراء والاضطلاع على مختلف الأعمال المنجزة.
 - فسح المحال للمؤسسات المشاركة للتعارف وإنشاء مشاريع مشتركة في المستقبل.
 - تكوين فكرة المشاركة والاحترام بين المؤسسات والجمهور.

^{(1) -} Association initiative Environnement, Bilan des activités, 2005.

وشاركت جمعية مبادرة بيئة في تنظيم هذا المعرض جمعيات أخرى نذكر منها: جمعية رعاية الشباب - جمعية ترقية العلوم والتنوع البيولوجي المستدامة - جمعية آفاق للعلوم السياسية - جمعية الغطاء الأخر - جمعية حماية البيئة - جمعية بيولوجي، التنوع البيولوجي والاستدامة - جمعية حماية البيئة و التنمية المستدامة...

- كما قامت جمعية مبادرة بيئة مؤخرا وبتاريخ 4 جوان 2009 بتنظيم ملتقى علمي وطني حول البيئة والتنمية المستدامة، بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، المصادف للخامس من جوان من كل عام، وقد حضر هذا الملتقى كل من الطلبة، الأساتذة، والمختصين والخبراء في هذا المجال.

علاقة جمعية مبادرة بيئة بالأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص

من خلال إجراء مقابلة مع أعضاء جمعية مبادرة بيئة، والنقاشات التي أجريت معهم حول علاقات الجمعية بالأجهزة الحكومية الوطنية والدولية ومؤسسات القطاع الخاص، أفادونا بمجموعة من المعلومات تنص على أن للجمعية علاقة بوزارة تميئة الإقليم والبيئة، ومديرية البيئة لولاية باتنة، المستشفيات، مديرية الحماية المدنية، مديرية الحظيرة الوطنية بلزما، مديرية التربية، المفتشيات الولائية وغيرها من مصالح القطاع العام، أما على مستوى القطاع الخاص، فقد تعاملت الجمعية بصفة محتشمة مع بعض المؤسسات الاقتصادية الخاصة، مثل مصنع الإسمنت بعين توتة، ولكن لم تحظ الجمعية بالترحيب والمساعدة من قبل المؤسسات الخاصة.

أما عن علاقاتها على المستوى الدولي، فقد تعاملت الجمعية مع منظمة الأمم المتحدة للبيئة، والجمعية الفرنسية لحماية البيئة، وهي في اتصالات مستمرة من أحل تحسين التوعية بالوضع البيئي على مستوى الوطن، وهذا من خلال بعث تقارير حول أنشطة الجمعية في مجال مماية البيئة والتنمية المستدامة، وتلقي الردود من طرف هتين الجهتين حول العمل المقترح لإنجازه.

تقييم دور الجمعية:

- غالبا ما تلاقي نشاطات الجمعية نجاحا كبيرا نظرا لاستجابتها لكل الأهداف المرجوة، كونها فضاء لتبادل الآراء والأفكار والخبرات بين المختصين والخبراء، وكذا فرصة

لتمكين الطلبة والجمهور العريض من معرفة حقائق ووضع البيئة في الجزائر، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة فيما يخص حماية البيئة.

- وما يؤكد نجاح نشاطات الجمعية هو الحضور الكبير للأفراد وبشهادة بعض الطلبة وأساتذة كلية الحقوق من خلال حضورهم للملتقى الأخير المنظم يومي 04-05 جوان 2009، كما كان هناك حضور ملموس لمنظمات المجتمع المدني الذين حضروا الحوارات حول ضرورة ووجوب تحقيق تنمية مستدامة ملموسة وفعالة حسب الثلاثي: تنمية تكنولوجية، بيئية، احتماعية.

وفي حتام هذا المبحث، يمكن القول أنه تم عرض التعريف بجمعية مبادرة بيئة، وتم الوقوف عند أهم الأنشطة التي قامت بها من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن هذه الأنشطة تنحصر جميعها في كولها مجرد نشاطات تربوية تحسيسية بالدرجة الأولى، وبذلك فهذه المبادرات تفتقد للفعالية التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة، ذلك ألها لا تؤثر بصفة مباشره أو غير مباشرة على السياسات العامة البيئية، وذلك من خلال إدراج أي قضية بيئية على حدول أعمال أجندة الحكومة أو التسبب في إحداث تغيير إحرائي في البرامج البيئية على المستويين المحلى أو الوطني.

المبحث الثالث: آليات تفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة

يواجه المجتمع المدني العربي عموما، والمجتمع المدني في الجزائر خصوصا مشاكل وتحديات جمة تم ذكرها في المبحث الأول من هذا الفصل، ولمعالجة هذه التحديات تم التطرق في هذا المبحث إلى كيفية تفعيل دوره من أجل أن يقوم بوظائفه وأدواره على أتم وجه.

المطلب الأول: تفعيل المجتمع المدنى لتحقيق التنمية المستدامة

هناك مجموعة آليات تعمل على تفعيل الدور الذي يقوم به المحتمع المدني بغرض تحقيق أهدافه، ويمكن تلخيص الجوانب الأساسية لتفعيل هذا الدور في:

1- الجانب القانوني:

هو الإطار العام للدولة ويسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطه بحكم ما يوفره من أدوات للإلزام والضبط والرقابة (1)، ويمكن لهذا التفعيل أن يمس عدة جوانب منها:

- العمل على إيجاد دساتير تقر بالتعددية وتتضمن ممارسة قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وصيانتها.
- أن تتضمن هذه الدساتير مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات الثلاث (التـــشريعية، التنفيذية، القضائية).
- صياغة قواعد قانونية واضحة تهتم بتنظيم تكوينات المحتمع المدني وفق أحكام الدساتير التي يتم الاستغناء عليها شعبيا.

2- الجانب السياسي:

هو الجانب الذي يوفر لقوى المجتمع المدني حرية التعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سليمة ومنظمة، وضمن هذا المجال السياسي يجب أن تنظم العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة في مبدأين أساسيين:

- حياد الدولة إزاء قوى المحتمع المدين المختلفة.
- توفر القنوات الرسمية التي تمكن القوى الإجتماعية كلها من التعبير عن نفسها⁽²⁾.

3- الجانب الاقتصادى:

ويقصد به إعطاء دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها الأفراد، سواء كانوا فرادى أو جماعات تعاونية مستقلة عن الدولة وبعيدا عن تدخلها، ويقتصر دورها على وضع

⁽¹⁾ ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص.292.

⁽²⁰⁾ صالح زياني، "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، مجلة العلوم الاحتماعية والإنسانية و (2003)، ص.81.

القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة والتدخل في بعض المشروعات التي يعجز عنها القطاع الخاص (1).

فقد تبنت العديد من الدول العربية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي مبدأ الانفتاح الاقتصادي والخوصصة، وهذا التوجه إذا ما تم تطبيقه وفق معايير علمية، فإنه سيدعم الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني لأن ذلك سيساهم في توفير مجال لحركة هذه المؤسسات والتنظيمات⁽²⁾.

4- الجانب الثقافي والإيديولوجي:

ويمكن حصر هذا الجانب في ركيزتين هامتين وهما العمل على نشر قيم الميشاركة وتعميق الولاء، وعليه وجب الاهتمام بالمؤسسات التي تقوم بترسيخ هذين العنصرين، وهما مؤسستى التعليم والإعلام.

تقوم هاتان المؤسستان بوظيفة بالغة الأهمية في تعميق القيم والآراء السائدة في المجتمعات، ومن أهمها إرساء هذه القيم واحترام الرأي الآخر، والتعبير عن الرأي الشخصي بكل حرية.

كما تقوم مؤسسات التعليم والإعلام بوظيفة التنشئة الاجتماعية من خلال تعبئة الفرد ليؤدي أدواره داخل النسق السياسي والاجتماعي، ويصبح عندئذ مواطنا إيجابيا⁽³⁾ يــساهم في تحقيق التنمية لمجتمعه في جميع الميادين.

إضافة إلى ما سبق ذكره، هناك اعتبارات أخرى تساهم في تفعيل المجتمع المدني للقيام بأدواره المختلفة (4):

- يفترض أن يكون الانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني على أساس الكفاءات والشهادات لا على أساس الوراثة.

⁽¹⁾ ثناء محمد فؤاد، مرجع سابق، ص.295.

⁽²⁾ صالح زياني، "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي" ، مرجع سابق، ص.82.

⁽³⁾ صالح زياني، "واقع وآفاق المجتمع المدين كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، مرجع سابق، ص ص.82-83.

⁽⁴⁾ ازدهار محمد عيلان، "آليات بناء مؤسسات المحتمع المدني: الوطن العربي نموذجا"، مجلة النبأ 70، مارس 2004، ص.8.

- قدرته على التكيف مع التطورات البيئية أي الاستمرار ومواكبة التغيرات وإحراء التعديلات اللازمة لمنع تجميده.
- تعدد المستويات الرأسية والأفقية لمؤسسات المجتمع المدني، أي تعدد هيئاته ووجود مستويات تراتبية فيها، وانتشارها داخل مناطق القطر الموجودة فيه.
- دفع الطبقات والأفراد الأغنياء إلى المساهمة في دعم مؤسسات المحتمع المدين وتوعيتهم بأهميتها في دعم التنمية.
 - ضرورة زرع قيم وأعراف وتقاليد تستند على قبول الآخر، وكذا تشجيع المشاركة (1).
- دورة تفعيل المعرفة داخل منظمات المجتمع المدني: هذه الدورة هي حلقة متصلة مكونة من ثلاثة عناصر أساسية هي المعرفة فاستيعابها ثم توظيفها، فعادة ما يغيب شق التوظيف عن معظم المجتمعات المدنية في حل المشكلات⁽²⁾.
- الاستثمار في الموارد البشرية الفكرية: ويقصد به تنمية الموارد البــشرية الفكريــة والعمل على استمرارية تعليمها وتدريبها، وإدارة المعلومات والوسائط المتعددة الرقميــة الــــي تستهدف أكبر مساهمة ممكنة للمعلومات، مما يسمح لمؤسسات المحتمع المدني أن تقوم بأدوارها على أكمل وجه.
 - معاملة متساوية لكافة الأعضاء المنخرطين في مؤسسات المحتمع المدني.
- إنشاء آلية مؤسسية على المستويات المحلية والوطنية والدولية، لتنسيق وتنظيم جهود المجتمع المدني، وتعزيز الثقة والتعاون بينها، بهدف التكامل وجعل التنافس إيجابيا ولمصلحة المستفيد من الخدمات وعمليات التمويل والمساعدات الإنسانية.
- إنشاء شبكات اتصال بين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مستترك على المستويين الداخلي والخارجي، بهدف بناء القدرات وتبادل الخبرات اللازمة ووضع أولويات

⁽¹⁾ أماني قنديل، "تفعيل دور الجمعيات الأهلية في إطار السياسات العامة"، منتدى السياسات العامة 21 (2005)، ص.17.

المحتمع على حدول أعمال الحكومة، وإثارة الوعي بالقضايا ذات الأهمية في نمو المحتمعات وتطور الدول⁽¹⁾.

- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على إتباع أسلوب التمويل الذاتي، بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ذاتيا.
- العمل على تطوير هياكل منظمات المحتمع المدني والأخـــذ بمبـــادئ الديمقراطيــة داخلها.
- ضرورة اعتماد التخطيط المستقبلي، لأن غياب التصور المستقبلي لنشاطات المحتمع المدني سوف يؤدي إلى عدم قدرتها على تحقيق أهدافها نتيجة لضعف تعبئة كافية للجمهور والذي يحتاج إلى وقت طويل لشحنه وإقناعه بطبيعة النشاط، وهو العامل الذي لا يتوفر لدى الكثير من منظمات المحتمع المدني التي تبني نشاطها الرئيسي على رد الفعل وليس على التنبؤ والتخطيط المستقبلي⁽²⁾.

ومن بين آليات تفعيل المجتمع المدني، يمكن إدراج آلية تفعيل التشابك والشراكة بين القطاعات الثلاثة.

المطلب الثاني: آليات تفعيل التشابك بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص

حتى يتم تعزيز دور المحتمع المدني، وجب تعزيز وتوطيد علاقته بالدولة والقطاع الخاص، هذان الأخيران اللذان يعدان طرفان أساسيان إلى جانب المحتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة للدولة، ومن بين أهم آليات تفعيل العلاقة بين الثالوث نذكر:

1- تعزيز مقومات الحوكمة: والعمل على الأخذ بها، مما يسمح بتحسين العلاقة بين القطاعات الثلاث، ما يؤدي بدوره إلى تحقيق تنمية ملموسة وفعالة.

⁽¹⁾ الاتحاد البرلماني العربي، "السند4/مج46" (مذكرة الأمانة العامة للإتحاد مقدمة في الدورة السادسة والأربعون لمجلس الإتحاد البرلماني العربي حول: "إسهام البرلمانات العربية في دعم المنظمات غير الحكومية وتوسيع دورها في عملية التنمية وبناء دول المؤسسات"، الجزائر، 11-12 جويلية 2005).

⁽²⁾⁻ يحيي وناس، مرجع سابق، ص.64.

2- انتهاج أساليب الحكومة الإلكترونية: يشكل الانترنيت اليوم عنصرا مركزيا في البين التحتية لمجتمع المعلومات، فلقد تطورت من مجرد مجال للبحوث والدراسات الأكاديمية لتصبح مرفقا عالميا للجمهور العام، فهي اليوم وسيلة عالمية مهمة للاتصالات.

ولقد لقيت فكرة الحكومة الإلكترونية استحسانا كبيرا، ورأت فيها العديد من الحكومات فرصة لتجسيد التغير، بربط المواطن بمختلف أجهزة الحكومة، وكذا توطيد العلاقة مع الفاعلين الآخرين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، فالتشابك باعتباره شكلا تنظيميا جديدا يقرب الفاعلين، ويرفع مستوى التبادل ويزيد من شفافية الأعمال، كل هذا يدفع باتجاه اعتماد مشروع الحكومة الإلكترونية (1).

3-ترسيخ الديمقراطية: يجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية هي عملية تحول تدريجي مستمر ومتواصل وليست مفهوما مجردا أو جاهزا يمكن استيراده وتطبيقه داخل أي محتمع، كما ألها ليست نظاما يولد منذ البداية مكتملا، بل هي عبارة عن مشروع وضع لتحسين وتطوير الحياة الاجتماعية، قابل للنقد والمراجعة والتصحيح، وهذا في حد ذاته من صميم الديمقراطية نفسها.

وعليه يمكن تعريف الديمقراطية على ألها وسيلة للإصلاح وأداة من أجل تغيير الأوضاع وفتح المحال أمام الحلول من مختلف الجهات، تعتمد عليها الدول لتنظيم حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾.

و بهذا يمكن القول أن الديمقراطية تفتح المجال أمام كل من القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني لمشاركة الدولة في القيام بوظائفها التنموية.

4- سن القوانين والتشريعات: التي تحكم العلاقة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات الفاص ومنظمات المحتمع المدني، حيث أن كل فاعل يقوم بدوره في حدود مرسومة له، لكن هذا لا يمنع من وجود تكامل بين هذه الأدوار.

⁽¹⁾ سليمان رحال، "موقع الحكومة الإلكترونية من الحكم الراشد" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 08-90 أفريل2007)، ص.87.

^{(&}lt;sup>2)-</sup> الطاهر بلعيور، "الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم"، مرجع سابق، ص.104.

5- اعتماد مبدأ تقاسم المعلومات: حيث أن مبدأ تقاسم المعلومات بين القطاعات الثلاثة: القطاع الأول والقطاع الثاني والقطاع الثالث، من شأنه ترشيد اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق التغير وتحسين نوعية الأداء، إلا أنه هناك بعض السلبيات التي تتجسد في السلوكات البشرية الناتجة عن التقاسم أو التشارك في المعلومات والمعرفة، المتمثلة في المخاوف النفسية حول زوال وفقدان المعلومة والخبرة عند تسرب معارفهم وخبراتهم للآخرين (1)، لذا وجب الستخلص من هذا السلوك السلبي الذي يعيق العلاقة بين القطاعات الثلاثة خاصة وأن المعلومة هي أساس عمليات اتخاذ القرارات.

6- العمل على تشجيع الحوار الإيجابي: لتعزيز الثقة المتبادلة حتى تصبح منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص أو شبكاتها جهازا استشاريا للقضايا الإنمائية، ويمكن تعزيز الثقة من خلال:

- حث الحكومات على عدم التمييز والتحيز، وعلى تطبيق المعايير نفسها للتعامل مع جميع منظمات المحتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص⁽²⁾.

- إشراك منظمات المحتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في دراسة وصياغة السياسات والبرامج التنموية.

- زيادة تقدير الحكومة للمجتمع المدني والقطاع الخاص وتغيير الاتجاهات الحكومية السلبية نحوهما وتقليل العوائق التي تواجههما.

- تحويل وظائف ومهام كان يتم إعدادها بواسطة الحكومة إلى منظمات المحتمع المدني والقطاع الخاص كأحد الوسائل لتضمين ومشاركة هذين القطاعين، ويمكن للحكومة أن تتعاقد معهما على أداء بعض هذه الوظائف.

- زيادة تقدير المؤسسات الحكومية للأفكار والقضايا وطلبات الإصلاح التي تخدم قضايا وسياسات وبرامج التنمية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال بناء قنوات اتصال متبادلة (ذات اتحاهين) بين القطاعات الثلاثة.

⁽١)- كمال بطوش، مرجع سابق، ص.384.

^{(&}lt;sup>2)-</sup> الاتحاد البرلماني العربي، مرجع سابق.

7- تشجيع وهماية الحرية الإعلامية: وجعل وسائل الإعلام تغطي كل حوانب الحياة وهذا لجعل الميدان الإعلامي أكثر ديمقراطية.

8- إيجاد منظومة قيمية: تعكس ثقافة سياسية واعية، تسهم في تحجيم الصراعات المختلفة المحتملة بين كل من القطاعات الثلاثة وتحد من استخدام العنف في ظل علاقة تنافسية سليمة غير صراعية⁽¹⁾.

هذا يمكن القول انه تم الطرق إلى أهم الطرق والأساليب والآليات التي من الممكن التباعها من قبل تنظيمات المجتمع المدني لتفعيل أدائها ونشاطها كشروط أحيانا وتوصيات أحيانا أخرى، وهي أيضا مجموعة من الآليات التي يجب على الحكومات أن تأخذ بها للتغيير، والتي من واحبها أن تعمل على تحقيقيها بالتعاون مع القطاعات الأخرى جنبا إلى جنب في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

^{(1)&}lt;sup>-</sup> ياسين بوجردة، مرجع سابق، ص.368.

خلاصة:

لقد بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة، مثلها مثل الدول العربية إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المحالات الحيوية ولاسيما في المحال البيئي معتمدة على ثلاث وسائل هي: وضع إطار قانوني صارم ومتخصص، مراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية، وضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع المؤسسات لمراقبة نشاطالها، لكنها لم تعط أهمية للدور الذي يمكن أن تقوم به تنظيمات المجتمع المدني في هذا المحال، لأن التنمية المستدامة عملية ومجموعة سياسات تضعها الدولة ولن تكون أكثر فعالية إلا إذا شاركت فيها فواعل أخرى: المجتمع المدني والقطاع الخاص، وضمن هذا السياق يجب على الدولة أن تدرك أهمية هذه الفواعل وأن تنظر إليها كشريك لها في إدارة شؤولها بصفة عامة، ذلك أن شراكة الدولة مع القطاعات الأحرى تعتبر وسيلة للحد من المشاكل وذلك من خلال العمل الجماعي وتقاسم المعلومات والأعباء، وكذا أن تعمل الدولة على إزالة جميع الصعوبات العماقي العراقيل التي تواجه هذه الفواعل في ممارستها لأنشطتها.

لذا وجب على الدولة الجزائرية الاهتمام أكثر بمنظمات المجتمع المدي ومؤسسات القطاع الخاص التي من شأنها أن تعطي الإضافة اللازمة لسير العملية التنموية، وذلك من خلال فتح المحال أمامها.



إن موضوع المجتمع المدني والتنمية المستدامة، يكتسي أهمية بالغة، اجتمعت من أحله مختلف الدول والحكومات في العالم إضافة إلى مختلف تنظيمات المجتمع المدني سواء كان محلي أو عالمي، و شاركتهم في ذلك مؤسسات القطاع الخاص، من أجل مضاعفة الموارد وزيادة فعالية التأثير في السياسة العامة، من خلال إرساء قواعد معلومات والقيام ببرامج تقابل الحاجات المحلية، وتصورات تنموية واستشراف مستقبلي للتحولات المجتمعية من أجل ضمان مواكبة العمل المدني وأهدافه وآلياته وبشكل يتماشى مع روح العصر ويجعله عنصرا فاعلا في المساهمة في التغييرات الاجتماعية –السياسية، ومعالجة موضوعات وقضايا حقوق الإنسان، المرأة، الطفل، الشباب، الصحة والبيئة وقضايا التنمية في العالم.

وقد اعتمدت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة مجموعة من الآليات والأدوات، واقترحت مجموعة من الحلول، تراوحت بين الهيئات الرسمية، من حلال الوكالات والمجالس والهيئات التي تعنى بمجالات التنمية المستدامة، من حيث طرحها كورقة مهمة يستوجب إدراجها كلما تعلق الأمر بموضوع التنمية أو إقامة وتشييد المشاريع أو من خلال تحسيس الهيئات الأهلية وفئات المجتمع المدني، بضرورة التفكير في المستقبل واحترام حقوق الأجيال اللاحقة.

لكن فقدان التخطيط المستوعب أين تتجند النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية كافة، ذلك لأن عملية التطور الاجتماعي وقضايا التنمية جزء لا يتجزأ منها، لا تتحقق إلا بعون منسجم متكافئ بين سائر الجهود الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وعليه فإن الإجابة عن إشكالية الدراسة هي أن هناك الكثير من تنظيمات المحتمع المدني في الجزائر تقوم بأدوار مختلفة في مجال التنمية المستدامة لكنها تقف عند حدود ضيقة، فعادة ما يكون نشاطها محصورا في نماذج ضيقة وأعمال شكلية لا تصل إلى مستوى الفعالية والكفاءة التي تتمتع بها المحتمعات المدنية في الدول المتقدمة وذلك يرجع إلى:

- عدم فسح المجال من قبل الدولة أمام تنظيمات المجتمع المدني للمشاركة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وبدلا من دعمها ومساندتها، تضع العديد من العراقيل المؤسسسية والقانونية والسياسية التي تم تناولها سابقا.
- سيطرة النظام الحاكم على تنظيمات المجتمع المدني وإخضاعها لخدمة مصالحه، ومراقبة نشاطاتها والتحكم في أعمالها وذلك من خلال عدة أساليب كالدعم المالي، عدم منحها مقرات، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة النشاطات ويجعلها تنحصر في تظاهرات مناسبتية. لذلك، ومن أجل أن تقوم تنظيمات المجتمع المدني بدور أساسي فعال في تحقيق التنمية المستدامة وجب أن تتمتع باستقلالية تامة عن الدولة.
- الفشل في إرساء دعائم منظومة الحوكمة، التي تعتبر الوسيلة والهدف في الوقت نفسه لأن الرشادة وحسن القيادة والعمل بالعلم في إطار ثقافة احترام الآخر ضمن حكم سيادة القانون التي إن اعتمدت كان النجاح حليف كل الأعمال الرامية إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في الجزائر.
- غياب النظرة التكاملية والرؤية الشاملة للتنمية البشرية والمجتمعية على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، كذلك ضعف التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين تنظيمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية، وأيضا عمق الفجوة بين النظرية والتطبيق وهو عامل آخر مؤدي إلى تعطيل دور المجتمع المدني.
- نقص المساعدات خاصة من طرف مؤسسات القطاع الخاص، وهذا ما يؤثر سلبا على أعمال تنظيمات المجتمع المدني.

وفيما يلي سيتم تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تمكن تنظيمات المجتمع المدني من القيام بدور أساسي وفعال في تحقيق التنمية المستدامة في الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة:

- اعتماد منظمات المجتمع المدني شريكا مع الحكومة في البرمجـة والتخطـيط والتنفيـذ والتقويم وإيجاد آلية تنفيذية لهذه الشراكة، والاعتراف بالدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني من قبل الحكومة، ووضع الأسس السليمة لبناء الشراكة، عبر تـوفير المنـاخ السياسي والتشريعي الذي يسهل على منظمات المجتمع المدني القيام بدورها.

- التأكيد على أن تكون العلاقات المتبادلة بين أجهزة المجتمع المدين والمؤسسات المانحة قائمة على التنسيق المشترك وعلاقة مشاركة على أساس من التساوي والندية، دون طغيان مؤسسات الدولة المانحة على تنظيمات المجتمع المدين، والعمل على انجاز قانون حديد بالتعاون مع منظمات المجتمع المدين يعزز من دور الجمعيات ومن استقلاليتها ومن حرية التنظيم وحرية الرأي وحرية التعبير.
- عقد اجتماعي جديد بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار شراكة ثلاثية، من أجل تعبئة أفضل لقدرات المجتمع، وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم عن طريق صياغة سياسات تمكن الربط بين النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة ثانية، وإدارة ذكية لهذه السياسات من أجل دعم هذه الروابط واستمراريتها في سيبل تنمية مستدامة.
- دمقرطة التنمية التي تقوم على إشراك مختلف القوى والفئات الاحتماعية وضمنها بنى المحتمع المدني في تحديد السياسات والخيارات الاقتصادية والاحتماعية والبشرية، ولتحقيق ذلك علينا التعاون مع العالم العربي وذلك ببناء شراكة عربية إذ تعتبر هذه الشراكة ضرورية لاستمرارية التعاون والتنسيق من أجل العمل على تحقيق التنمية المستدامة وتطوير المجتمع المدني وتحقيق العدالة الاحتماعية واحترام حقوق الإنسان.
- تزويد تنظيمات المحتمع المديي بالمعومات وتهيئة المناخ لدور أكثر فعالية لها في عملها التنموي.
- تكوين رؤية شاملة ومحفزة لرؤية لما بعد عشرين أو ثلاثين سنة، وتصميم محكم لبلوغ هذه الرؤية على مراحل، وليس مجرد قائمة من المشاريع والتوجهات العامة اليي سرعان ما نتخلى عنها أو نعجز عن تنفيذها.

قائمة والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

فئة الكتب:

- 01- أبو شريحة، نبيل إسماعيل. "التوعية البيئية والتنمية المستدامة". في التنمية المستدامة والإدارة المحتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمحتمع المدني. المحرر: محمد إبراهيم التويجري. البحرين: المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجمعية العربية للإدارة البيئية، دون سنة نشر.
- 02 أبو طاحون، عدلي. إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية. الإسكندرية: دار النشر المكتب الجامعي الحديث، 2000.
- 03- الجنحاني، وحيد. "دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ مفهوم التجارة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة". في المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة (التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة). المحرر: محمد بن إبراهيم التويجري. تونس، 2007.
- 04- الجمل، أحمد أمين، مترجما. <u>دبلوماسية البيئة.</u> مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، دون سنة نشر.
- 05- الحناوي، محمد، ونهال فريد مصطفى. مبادئ وأساسيات الاستثمار. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- 06- الدسوقي، إيهاب. "دور القطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة والمحتمع". في إدارة شؤون الدولة والمحتمع. المحرر: سلوى شعراوي جمعة. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001.
- 07- الرسول، أحمد أبو اليزيد. التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج. الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر وتوزيع الكتب. دون سنة نشر.
- 98- السيد، إبراهيم عبد الجليل. المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال: برنامج مؤسسات الأعمال للتنمية المستدامة. في التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. الحرر: محمد إبراهيم التويجري. البحرين: المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجمعية العربية للإدارة البيئية، دون سنة نشر.

- 09- الصبيحي، أحمد شكري. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2000.
 - 10- الصيرفي، محمد. السياحة والبيئة. مصر: دار الفكر الجامعي، 2007.
- 11- الطويل، رواء زكي يونس. "استدامة الموارد مسؤولية مشتركة في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان". في التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. المحرر: محمد بن إبراهيم التويجري. البحرين: المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجمعية العربية للإدارة البيئية. دون سنة نشر.
- 12- العجمي، ضاري ناصر. الأبعاد البيئية للتنمية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1996.
- 13- العلوي، سعيد بن سعيد وآخرون. المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
 - 14- أفكيرين، محسن. القانون الدولي للبيئة. القاهرة: دار النهضة العربية، 2006.
- 15- أفندي، عطية حسن. "دور المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الدولة والمحتمع". في إدارة شؤون الدولة والمحتمع. المحرر: سلوى شعراوي جمعة. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001.
- 16- الكايد، زهير عبد الكريم. <u>الحكمانية قضايا وتطبيقات</u>. عمان: منشورات المنظمـة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
- 17- اللقافي، أحمد حسين، وفارعة حسين محمد. التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل. القاهرة: عالم الكتب، 1999.
- 18- المدرسة الوطنية للإدارة، النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري- الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة، 2006-2006.
- 19- المدني، توفيق. المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي. منـــشورات اتحــاد الكتاب العرب،1997.

- 20- المغيربي، كامل محمد. الإدارة والبيئة والسياسة العامة. عمان: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001.
- 21 الوداعي، عبد الإله. "القانون الدولي ودوره في حماية البيئة (الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف)". في التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع العام والمجتمع المدني. المحرر: محمد بن إبراهيم التويجري البحرين: المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجمعية العربية للإدارة البيئية. دون سنة نشر.
- 22- بشارة، عزمي. المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- 23 بعلبكي، أحمد. موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية مقاربة اجتماعية اقتصادية. بيروت: دار الفارابي، 2007.
- 24- بوضياف، عمار. الوجيز في القانون الإداري. الجزائر: حسور للنـــشر والتوزيــع، 2007.
- 25- ترجمة مراجعة، السياسات العامة المقارنة: سياسات الخيار الاجتماعي في أمريك وأوروبا واليابان (الأهلية للنشر والتوزيع، 1989).
- 26 جمعة، سلوى شعراوي. "تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعـــشرين". في تحليل السياسات العامة في الوطن العربي. المحرر: سلوى شعراوي جمعة. القاهرة: مركــز دراسات واستشارات الإدارة العامة، دون سنة نشر.
- 27- حسن، أحمد حسين. الجماعات السياسية الإسلامية والمحتمع المدني. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.
- 28 حكيمة، وشنان، ومنصوري سميرة. "الإجراءات الاقتصادية والقانونية لحماية البيئة في دول العالم الثالث الجزائر نموذجا –". في مشكلات وقضايا المجتمع في عالم مستغير. المحرر: على قوادرية و آخرون. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- 29 هماد، طارق عبد العال. حوكمة الشركات "المفاهيم المبادئ التجارب" تطبيقات الحوكمة في المصارف. القاهرة: الدار الجامعية، 2005.
 - 30- حمدان، لينا، مترجما. نشاط بلا حدود. عمان: دار البشير، 2005.

- 31- خاطر، أحمد مصطفى. تنمية المجتمعات المحلية (الاتجاهات المعاصرة-الاستراتيجيات عاطر، أحمد مصطفى). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.
- 32- دعبس، يسري. البيئة والتنمية المستدامة: قضايا وتحديات وحلول "دراسات وبحوث في الانتربولوجيا الأيكولوجية". ج. 1.، الإسكندرية: البيطاس سنتر للنـــشر والتوزيــع، 2006.
- 33 صالح، نادية حمدي. الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات). مصر: المنظمــة العربيــة للتنمية الإدارية، 2003.
- 34- عبد القادر، محمد علاء الدين. علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003.
- 35- عبد اللطيف، رشاد أحمد. أساليب التخطيط للتنمية. الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2002.
- 36- عبد الله، ثناء فؤاد. آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 37 عبد الوهاب، سيمر. "المشاركة الشعبية في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع دراسة لبرنامج شروق". في إدارة شؤون الدولة والمجتمع. المحرر: سلوى شعرواي جمعة. القاهرة: مركز دراسات، واستشارات الإدارة العامة، 2001.
- 38 عودة، محمود. "المشاركة الشعبية والتنمية، دراسة في المعوقات البنائية والشفافية". في المشاركة الشعبية والإصلاح: تأصيل تفعيل تجارب واقعية. المحرر: عفت محمد الشرقاوي. مصر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
- 39- غنيم، عثمان محمد، و ماجدة أحمد أبو زنط. التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007.
- **40** فوزي، سامح. <u>الحوكم</u>ة. مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2005.
- 41- كشك، محمد عاطف. العدالة البيئية في مصر. القاهرة: دار مصر المحروسة، 2002.

- 42 مجيد، ضياء. الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات). الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003.
- 43 محمود، صلاح الدين فهمي. دور القطاع في المشاركة المجتمعية: تجارب عالمية. القاهرة: جامعة الأزهر، دون سنة نشر.
- 44- مرعي، محمد مرعي. "دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الحناص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة: المسؤوليات والآليات". في التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمحتمع المدني. المحرر: محمد إبراهيم التويجري. البحرين: المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجمعية العربية للإدارة البيئية، دون سنة نشر.
- 45- مصطفى، مريم أحمد، وإحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2005.
- 46- هاول، جودي. تغيير التوقعات: المجتمع المدني والتنمية الدولية، المجتمع المدني عرض نقدي. قسم دراسات السلام، جامعة برادفورد، 2007.
- 47- هوشيار، معروف. الاستثمارات والأسواق المالية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003.
- 48- وناس، يحي. المحتمع وحماية البيئة "دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات". الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004.

فئة الموسوعات والمعاجم:

- 01- ابن منظور. لسان العرب. ج.12.، بيروت: دار صادر، 1990.
- **02** ابن منظور. لسان العرب. ج.15.، بيروت: دار صادر، 1990.
- 03- الحناوي، عصام. الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة. المجلد 2، البعد البيئي، بيروت: الدار العربية للعلوم- الأكاديمية العربية للعلوم، 2006.
- 04- بن هادية، علي، وآخرون. القاموس الجديد للطلاب. ط7. الجزائر: المؤسسة للكتاب، 1991.

- 05- داغر، ألبر. الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة. مجلد 4، البعد الاقتصادي، بيروت: الدار العربية للعلوم- الأكاديمية العربية للعلوم، 2006.
- 06- طلبة، مصطفى. الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة. مجلد1، مقدمة عامة، بيروت: الدار العربية للعلوم- الأكاديمية العربية للعلوم، 2006.

فئة المذكرات والرسائل الجامعية:

- 01- بن سعيد، مراد. "العقلانية التأسيسية في الإدارة الجزائرية" (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جمعة باتنة، 2003).
- 02 عبد الله، حرتسي حميد، "السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004" (رسالة ماجستير في نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005).
- 03 عمار ناجي، عبد الحكيم. "المشاركة في صنع القرار في ليبيا منذ سنة 1998" (دراسة ميدانية لشعبية الزاوية)" (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005).
- 04 شريف، عمر. "استخدام الطاقات المتجددة و دورها في التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر " (رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006-2007).
- 05 قادري، محمد طاهر. "آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" (رسالة دكتوراه في الاقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006).
- 06- قويدر، سمير. "دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث ونــشر الثقافــة البيئة" (رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة، 2005-2006).
- 07 مرازقة، عيسى. "القطاع الخاص والتنمية في الجزائر" (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، حامعة باتنة، 2007).

فئة الوثائق:

- 01 الاتحاد البرلماني العربي، "السند4/مج46" (مذكرة الأمانة العامة للإتحاد مقدمة في الدورة السادسة والأربعون لمجلس الإتحاد البرلماني العربي حول: "إسهام البرلمانات العربية في دعم المنظمات غير الحكومية وتوسيع دورها في عملية التنمية وبناء دول المؤسسات"، الجزائر، 11-12 جويلية 2005).
- 02- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP". تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002).
- 03- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP". تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003).
- 04- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سلسلة القانون البيئي الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة: الوحيز الغربي للقانون البيئي الدولي. مطبوعات القانون البيئي، 1995.
- **05** مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. تقرير عن تنفيذ المقررات المتحدة في الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة . كارتا حينا: المنتدى البيئي الوزاري العالمي، 2002.
 - 06 لجنة التعاون التقني. من أحل اتخاذ القرار. حنيف: مكتب العمل الدولي، 2008.

فئة المؤتمرات والندوات:

- 01- العيد، فهيمة خليل أحمد. "هيئات المجتمع المدني(NGO'S) والتنمية الوطنية". ورقة بحثية قدمت في مؤتمر التوافق السنوي الثالث حول: "الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المحتمع المدني"، الكويت، 10-11أفريل2006.
- 02 الفقي، محمد عبد القادر. "ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية". بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة للحديث الشريف حول: "القيم الحضارية في السنة النبوية"، الأمانة العامة لندوة الحديث. بدون سنة نشر.
- 03- المجموعة المتحدة: محامون ومستشارون قانونيون واقتصاديون. "بيئة عمل الجمعية وعناصر نجاحها". بحث مقدم للجمعيات الأهلية حول: "بناء القدرات المالية والقانونية للجمعيات الأهلية"، مصر، الصندوق النرويجي لحقوق الإنسان،27-29 جويلية 2004.

- 04- أوهابية، فتيحة. "المواطنة في ظل الحكم الراشد". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدول حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل2007.
- 05- بدير، رندة. "دور المرأة في نمو القطاع الخاص". ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي الثامن للمعهد العربي للتخطيط، الإمارات العربية المتحدة، 26-29 مارس2009.
- 06 بطوش، كمال. "إدارة المعرفة ودورها في إرساء قواعد الحكم الرشيد: البيئة التمكينية لمجتمع المعلومات". ورقة بحث قدمت في الملتقى حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل2007.
- 07- بلخيري، كمال، وعادل غزالي. "متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل2007.
- 08 بلعيور، الطاهر. "الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، سطيف، الجزائر، 8- و أفريل 2007.
- 09 بلوصيف، الطيب. "الحكم الراشد: المفهوم والمكونات". ورقة بحـث قـدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007.
- 10- بوجردة، ياسين. "واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي". ورقة بحـث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، طيف، الجزائر، 8-9 أفريل2007.
- 11- بوجعادة، إلياس. "حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر".ورقة بحـــث قدمت في الملتقى الوطني الرابع حول: "اقتصاد البيئة وأثره علـــى التنميـــة المــستدامة"، سكيكدة، الجزائر، 11-12 نوفمبر2008.

- 12- بوصنوبرة، عبد الله. "المجتمع المدني والمشاركة الشعبية: الضمان لترشيد الحكم". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامى"، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل2007.
- 13 حرب، بيان هاني. "دور القطاع الخاص في دعم التشغيل وتنمية الموارد البــشرية". ورقة بحث قدمت في المنتدى العربي حول: "الدور الجديد للقطاع الخاص في التنميــة والتشغيل"، الرباط، المغرب، 21-23 أكتوبر2008.
- 14- رحال، سليمان. "موقع الحكومة الإلكترونية من الحكم الراشد". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغير في العالم النامي"، سطيف، الحزائر، 08-09 أفريل 2007.
- 15- ساطوح، مهدية. "البيئة في الجزائر، واقعها والإستراتيجية المتبعة لحمايتها". ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الخامس حول: "اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة"، سكيكدة، الجزائر، 21-22 أكتوبر2008.
- 16 سعود، الطاهر. "موضوعية ترشيد الحكم في تراثنا العربي الإسلامي: كتاب بدائع السلك في طبائع الملك لأبي عبد الله بن الأزرق نموذجا". ورقة بحث قدمت في الملتقى اللدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، سطيف، الجزائر، 8- فريل 2007.
- 17- سلطان، عطية صلاح. "مدخل لتعميق المشاركة الوطنية في العمل التطوعي لــدعم جهود التنمية المحلية". ورقة بحثية حول: "إطار عام مقترح للعلاقة بين الأجهزة الحكوميــة والمحتمع المدني"، مصر، محافظة المنوفية، ب.س.
- 18 شريف، عمر. "الطاقة الشمسية وحماية البيئة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة". ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الخامس حول: "اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة"، سكيكدة، الجزائر، 21-22 أكتوبر 2008.
- 19- طحاوي، "المجتمع المدني والحكم الراشد". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل2007.

- 20 طيار، أحسن، و عمار شلابي. "إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر". ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الرابع حول: "اقتصاد البيئة وأقره على التنمية المستدامة"، سكيكدة، الجزائر 11-12 نوفمبر 2008.
- 21 علي، هويدا. "فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق الخدمات الاجتماعية"، مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، 28 30 نوفمبر 2005.
- 22 عودة، أيمن. "التنمية تتحقق بفتح قنوات اتصال بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني". ورقة بحث قدمت في ملتقى إقليمي حول: "دور المجتمع المدني في إرساء حكم القانون"، الأردن، 3-6 ديسمبر 2008.
- 23 عويضة، يحي. "دور نقابة المهندسين في التنمية المستدامة". ورقة بحـــث قـــدمت في المؤتمر الهندسي العربي الخامس والعشرون، المريديان، دمشق، 17-18 ديسمبر2008.
- 24 عيشور، نادية. "العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل2007.
- 25 قرم، حورج. "دور القطاع الخاص في التنمية في دول المـــشرق العــربي: قــضايا وآفاق". ورقة بحث قدمت في ندوة حول: "القطاع الخاص ودوره في التنميــة بالـــدول العربية: الواقع وآفاق المستقبل"، القاهرة، ماي2003.
- 26- كمال، الدسوقي شريف، وحسين صبري شنواني. "نحو مدخل متكامــل لمفهــوم التنمية المستدامة لأوضاع البناء". ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الأول حول: "العمارة والعمران في إطار التنمية"، مصر، 26-28 فيفري 2004.
- 27 كيحل، مصطفى. "دور المجتمع المدني في التأسيس للحكم الرشيد". ورقة بحـث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل2007.

- 28 مجموعة آسيا والمحيط الهادي، "التأمل في مستقبل دور اليونسكو: بعض القضايا والاتجاهات والتحديات الرئيسية". وثيقة نقاش من أجل: "المشاورة العالمية بشأن مستقبل دور اليونسكو"، 2 ماي 2006.
- 29 هارون، فتيحة. "الحكم الراشد ومعضلات الدولة الحديثة بدول العالم الثالث الدولة العربية نموذجا-". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامى"، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007.
- 30- يحياوي، إلهام، ونجود عبد الصمد. "دور الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة". ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الخامس حول: "اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة"، سكيكدة، الجزائر، 21-22 أكتوبر2008.
- 31- ______، الواقع والمأمول". ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الرابع حول: "اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة"، سكيكدة، الجزائر، 11-12 نوفمبر2008.

فئة المجلات:

- 01- الجابري، محمد عابد. "إشكالية الديمقراطية والمحتمع المدني في الوطن العربي". محلة المستقبل العربي، 167 (1993).
- 02- الرفاعي، محمد خليل. "أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي". مجلة المستقبل العربي 215 (1997).
- 03- اللوح، عبد الله السلام حمدان، ومحمود هاشم عنبر. "علاج مشكلة الفقر (دراسة قرآنية موضوعية)"، مجلة الجامعة الإسلامية 01 (2009).
- 04- بلعيور، الطاهر. "المحتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي". مجلة العلوم الاحتماعية والإنسانية 15 (2006).
 - 05- بوساحة، النور. "أخبار الجمعيان". مجلة الطالب، مارس. 2009.
- 06 حيلالي، عبد الرزاق، وإبراهيم بلعادي. "الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي". مجلة المستقبل العربي 314 (2005).

- **07** رزيق، كمال. "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية". مجلة الجندول 25 (2005).
- 08- زياني، صالح. "تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 17 (2007).
- 09- زياني، صالح. "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 9 (2003).
 - 10- شرف الدين، هيمة. "الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني". <u>المستفبل العربي</u> 278 (2002).
- 11 صعب، نجيب. "نص بيئي في امتحانات الثانوية العامة". مجلة البيئة والتنمية، سبتمبر. 2007.
- 12- صوالحية، منير. "المحتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر: البنية والأهداف". محلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 19 (2008).
 - 13 عبد الحليم، أميرة محمد. "جنة بنجلاديش لتطوير الريف"، مجلة السياسة الدولية 174 (2008).
- 14- عبد الله، عبد الحالق. "التنمية المستديمة و العلاقة بين البيئة و التنمية". مجلة المستقبل العربي 167 (1993).
- 15- عز الدين، ناهد. "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال ... نماذج عالمية". بحلة السياسية الدولية 174 (2008).
- 16- على، خالد حنفي. "المجتمع المني والتنمية في إفريقيا". مجلة السياسة الدولية 174 (2008).
 - 17- عنصر، العياشي. "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر". <u>المستفبل العربي 191</u> (1995).
 - 18 عيلان، ازدهار محمد. "آليات بناء مؤسسات المحتمع المدني: الوطن العربي نموذجا". محلة النبأ 70، مارس. 2004.
 - 19 فرجاني، نادر. "التنمية الإنسانية المفهوم والقياس". المستقبل العربي 283 (2002).

- 20 قنديل، أماني. "تطور المحتمع المدني في مصر". محلة عالم الفكر 3 (1999).
- 21 قنديل، أماني. "تفعيل دور الجمعيات الأهلية في إطار السياسات العامـة". منتـدى السياسات العامة 21 (2005).
 - 22- لمواري، رشيد. "التنمية والحكم الراشد". مجلة مجلس الأمة 27 (2007).
- 23- نصيب، ليندة. "المجتمع المدني: الواقع والتحديات". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 15 (2006).

فئة الأنترنيت:

- 01- إبراهيم، عبد الله محمد. "التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة". تم تصفح الموقع يوم: 28فيفري2008. www.sartl.com/doc/power point/2.ppt
 - 02- أبو الهيجاء، ليلي. "التنمية المستدامة ونظام البيئة". تم تصفح الموقع يوم:
 - 29دیسمبر 2008. www.sdnp.jo/pdf/sdnp-inv.pdf
- 03- أديب، عبد السلام. "أبعاد التنمية المستدامة". تم تصفح الموقع يوم: 2008/01/02.
 - http://www.annahjadimocrati.org/pages/economie/adib-.tanmmia.htm
- 04- البريدي، قاسم. "المحتمع المدني وحماية البيئة .. مدخل آخر للحوار بين الــــشمال والجنوب". تم تصف الموقع يوم: 15حانفي2009.

Thawra.alwehda.gov.sy/- print- view.asp? FilesName: 7308643632005 1206 122003-10K-

05- الحمداني، حسين علي. "الشراكة بين الحكومة والمحتمع المدني". تم تصف الموقع وه: 2009/05/29.

http://www.ahewar.org/debats/show/art.as? aid=155536

- **06**− الشاني، فريد باسيل. "المجتمع المدني". تم تصفح الموقع اليوم: 15ماي2008. www.ahewar.org/debat/show.rt.asp?aid=48214-k
- 07- الصغير، جاسم. "مجتمع مدني: خصائص وسيمات مؤسسات المحتمع المدني". تم تصفح الموقع يوم: 13مارس2009.
 - www.alithad.com/paper.php?name=News&file=article&sid= 28249-25k-

09- المعهد العربي للتخطيط. "قضايا الاستدامة في مصايد الأسماك البحرية". تم تصفح الموقع يوم: 27فيفري 2009. www.arabapi.org/derpk

10- المغيربي، محمد زاهي. "دور جديد للدولة والقطاع الخاص". تم تصفح الموقع يــوم: 03فيفري2009.

www.akhbar-libyaonline.com/index.php?option

11 – جبر، شمخي. "المجتمع المدني... المفهوم والوظائف...". تم تصفح الموقع يوم:

www.doroob.com/?p=18295-65k- .2009/03/14

12 - جريدة الصباح. "آفاق إستراتيجية التنمية: المفهوم.. المكونات". تم تصفح الموقع يوم: 28جانفي2008.

13- رومانو، دوناتو. "الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة". تم تصفح الموقع يوم: 2008/01/02.

www.napcyr.org/dwnld-files/trailing- Materials/ar/tm-env-ico-sustainable,development-ar.PDF

14- شذر، حميد كاظم. "مجتمع مدني: مفهوم المجتمع المدني وخصائصه". تم تصح الموقع يوم: 13مارس2009.

www.alsabahh.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpag e. & sid=11449-17k-.

2009/02/20 : تم تصفح الموقع يوم: 2009/02/20. www.islamonlaine.net/iol-arbic/dowali-a/mafaheem-2.asp-50k-

16- عباس، عبد الجبار خضير ."المجتمع المدني: المفهوم والظهور العالمي". تم تصفح الموقع يوم: 13مارس 2009.

www.ahewar.org/debat/show.rt.asp?aid=116125-47k-

17- عودة، جميل. " مجتمع مدني: ما يقابل المجتمع المدني". تم تصفح الموقع يوم: 13مارس2009.

www.alsabahh.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpag e &sid=30229-22k-

18- كامل، رايق ومؤيد مهيار. " التنمية المستدامة: مفاهيم وأهداف ". تم تصفح الموقع يوم: 28ديسمبر 2009.

www.reefdamaseng.com/uploadFiles/002.ppt-

19- نشرة الشبكة 12، "تعليق حول قمة الأمم المتحدة والتقدم في تحقيق أهداف الألفية للتنمية". تم تصفح الموقع يوم: 08ماي2009.

www.ammd.org/newslatter/september/13.doc.

20- هاشم، حمدي. "لبيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي". تم تصفح الموقع يوم: 09ماي2009.

www.p-training-c.com/articles/social-responsability.pdf-

2009. المجتمع المدني والديمقراطية". تم تصفح الموقع يوم: 14 ماي 2009. www.ao-academy.org/wesima-articles/library-2006 1210-832.htlm

22 - _______, "تعريف المجتمع المدني". تم تصفح الموقع يوم: 15ماي2009. www.balagh.com/matboat/osrtch/65/sc0v7g7y.htm-12k - 23 المحتمع المدني ووظائفه". تم تصفح الموقع يوم: - 23مارس 2009.

www.3poli.net/Civilsociety/Info/cs-Roles-htm-62k-

24 – _____، "مشاركة مرفق البيئة العالمي مع القطاع". تم تــصفح الموقــع يــوم: 19أفريل2009.

CFpp2.undp.org-dialogue/guidamce/arabic/ARB-private-sector-2004-ppt-

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

فئة الكتب:

- **01** Baker, Susan, et john McCarmik." sustainble development: Compartive Understandings and Repones". in, Green Giants? Environmental policies of the United States and the European Union. Norman j.vig, Michael G.faure (eds). England: the MIT press Combridge, 2004.
- **02** Harris, Frances. Global Environmental Issues. johon wiley and sons Itd England, 2004.

فئة الموسوعات:

01- elchamaa, najah. Oxford. New york: oxford university press. 2006.

فئة الوثائق:

- **01** Association initiative Environnement, Bilan des activités, 2005.
- **02** Association initiative Environnement, Bilan des activités, 2008.

الصفحة	العنوان
	حطة الدراسة
	مقدمة
15	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
16	المبحث الأول: المضامين المختلفة للمجتمع المدني
17	المطلب الأول: تعريف الجحتمع المدني وأركانه
17	أولا: تعريف الجتمع المدني
20	ثانيا: أركان الجحتمع المدني
21	المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم المحتمع المدني
21	أولا: التطورات الكلاسيكية لمفهوم الجتمع المدني
23	ثانيا: المحتمع المدني في الفكر الغربي الحديث (الليبرالي الماركسي)
26	المطلب الثالث: خصائص المحتمع المدني ووظائفه
26	أولا: خصائص الجتمع المدني
29	ثانيا: وظائف المحتمع المدني
32	المبحث الثاني: المضامين المختلفة للتنمية المستدامة
33	المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها
33	أولا: تعريف التنمية المستدامة

34	1 - تعاريف التنمية المستدامة حسب أبعادها الاقتصادي، البيئي
	والاجتماعي
36	2- تعاريف التنمية المستدامة حسب بعض الهيئات الدولية
37	3- تعاریف أخرى
38	4- علاقة التنمية المستدامة ببعض المفاهيم المشابحة
39	ثانيا: خصائص التنمية المستدامة
41	المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة
44	المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها
44	أولا: أهداف التنمية المستدامة
48	ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة
52	خلاصة
53	الفصل الثاني: دور منظومة الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة
54	المبحث الأول: دور المحتمع المدني في المحال البيئي والاجتماعي
	والاقتصادي
54	المطلب الأول: دور المحتمع المدني في المحال البيئي
54	أولا: تعريف البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة
56	ثانيا: الجهود الدولية المحفزة لدور المحتمع المدني في حماية البيئة والتنمية
	المستدامة

59	ثالثا: مساهمة المحتمع المدني في حماية البيئة
64	المطلب الثاني: دور المحتمع المدني في المحال الاجتماعي
65	أولا: تعريف الفقر وعلاقته بالتنمية المستدامة
66	ثانيا: دور المحتمع المدني في مكافحة الفقر والتهميش الاحتماعي
69	المطلب الثالث: دور المحتمع المدني في المجال الاقتصادي
69	أولا: تعريف المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة
71	ثانيا: دور المحتمع المدني في تعزيز المسؤولية الاحتماعية للشركات
74	المبحث الثاني: العلاقة بين المحتمع المدني والدولة والقطاع الخاص
74	المطلب الأول: الدولة كفاعل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة
74	أولا: تعريف الدولة
75	ثانيا: طرق مساهمة الدولة لتحقيق التنمية المستدامة
77	ثالثا: التحديات التي تواجه الدولة في أداء دورها وآليات تفعيل هذا
	الدور
80	المطلب الثاني: القطاع الخاص كشريك في تحقيق التنمية المستدامة
80	أولا: تعريف القطاع الخاص ومبررات الأخذ منه
82	ثانيا: مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة
86	ثالثا: التحديات التي تواجه القطاع الخاص في أدائه لدوره وآليات تفعيل
	هذا الدور

89	المطلب الثالث: التشابك بين المحتمع المدني والدولة والقطاع الخاص
	لتحقيق التنمية المستدامة
89	أولا: العلاقة بين الدولة والمحتمع المديي
91	ثانيا: العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص
92	ثالثا: العلاقة بين المحتمع المدني والقطاع الخاص
93	رابعا: العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والمحتمع المدين
96	خلاصة
97	الفصل الثالث: دور المحتمع المدني في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة
98	المبحث الأول: واقع المحتمع المدني والتنمية المستدامة في الجزائر
98	المطلب الأول: واقع المحتمع المدني في الجزائر
98	أولا: نشأة المحتمع المدين في الجزائر
101	ثانيا: العلاقة بين المحتمع المدين والدولة في الجزائر
102	ثالثا: تحديات المحتمع المدني في الجزائر
105	المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر
105	أولا: جهود الدولة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة
109	ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر
111	ثالثا: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر
115	المبحث الثاني: دراسة حالة جمعية مبادرة بيئة

115	المطلب الأول: التعريف بجمعية مبادرة بيئة
119	المطلب الثاني: دور جمعية مبادرة بيئة في الحفاظ على البيئة من أجل
	تحقيق التنمية المستدامة
119	أولا: المشاكل البيئية في الجزائر
122	ثانيا: مساهمة جمعية مبادرة بيئة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة
125	علاقة جمعية مبادرة بيئة بالأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص
125	تقييم دور الجمعية
126	المبحث الثالث: آليات تفعيل دور المحتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة
126	المطلب الأول: تفعيل المحتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة
130	المطلب الثاني: آليات تفعيل التشابك بين المحتمع المدين والدولة والقطاع
	الخاص
134	خلاصة
135	خاتمة
139	قائمة المراجع
156	فهرس المحتويات